





تجريب القواعد المبنية في شرح الرسالة الشمسية

فدأبني بطيعة الثاني مع زيادة قلبه من عوامس لطيفه وحواس شريفة

خادم طلبية العلوم

محمد ابراہیم رحمہ اللہ

سنه ٨٥٠ هـ ١٢٥٠ هـ



قطبي محشى

ان ابهى درر تنظم بينان الميان \* وازهر زهر تنشر في اردان الانهان \* حمد مبدع  
انطق الموجودات بايات وجوب وجوده \* وشكر منعم اغرق المخلوقات في بحار افضاله  
وجوده \* وتلا لا في ظلم الليالي انوار حكمه باهرة \* واستنار على صفحات  
الايام آثار سلطنته القاهرة \* نحمده على ما اولانا

ابهى خوب وزيبات درر جمع دره مر واريد بزرگ تنظم از نظم دركشيدن جواهر درر رسته  
وهو صفة للدر لان اسم التفصيل اذا كان بعض المضاف اليه واضيف الى الشكرة ينبغي  
ان يكون جزءا من جملة معينة مجتمعة منه ومن امثاله بنان جمع بنانة بالفتح  
سرا نكشت بيان فصاحت ازهر نازك ووب تر زهر جمع زهر بالضم شكوفه كذا في  
القاموس تنشر از نشر برا كنده شدن برك اردان جمع ردن بالضم بن استين انهان  
جمع نهن وهو قوة مبدعة لاكتساب الحد ودوال دلائل الابداع في اللغة مد م النظر وفي  
الاصطلاح اخراج الشيء من العدم الى الوجود بغير مادة ومدة افضال نكوئي كردن خود  
بخشش تلا لا برقع ولمع ظلم جمع طامة الحكمة اتقان الفعل والقول واحكامهما باهرة  
غالبه استنارة روشن شدن آثار جمع اثر بالكسر وهو العلامة قاهرة فالبقا ولا نا مطا



من آلاء الزهرت ریاضها \* ونشك وطلی ما اعطانا من نعماء اترعت حیاضها \* ونسأله  
 ان یغیض علینا من زلال هدایتہ \* ویوفقنا العروج الی معارج منایتہ \* وأن یخصص  
 رسولہ محمد الشرف البریات \* بافضل الصلوات وآلہ المنتجبین واصحابہ المنتخبین  
 یا حاکم الحیات \* وبعد فقد طال الحاح المشتغلین علی \* والمترددین الی \* ان اشرح  
 الرسالة التفسیریة وایمن القواعد المنطقیة \* علما منهم بانهم سألوا عن ریاضها مرا \* واسئ مطروا  
 سحبا باها مرا \* ولم ازل اذ افع قوم منهم بعد قوم \* واسوف الامر من یوم الی یوم \* لا اشتغال  
 بال قد استولی علی سلطانه \* واغتلال حال قد تبین لدی برهانه \* ولعمری بان العالم  
 فی هذا العصر قد حیرت ناره \* وولت الادبار انصاره \* الا انهم کما ازدت مطلا وتسویفا \*  
 ازبان واحدنا وتشویفا \* انکم اذن بما من اسعافهم بما اقترحوا \* وایصالهم الی غایة ما التمسوا \*  
 فوجهت رکاب النظر الی مقاصد مسائلها \* وحجت مطارف البیان فی مسائلها لائلها \*  
 آلاء جمع الحی بالکسر ویفتح نعمت ازهار شکوفه بیرون آوردن ریاض جمع روضه مرغذار  
 نعماء جمع نعمة اتراع پر کردن اغاضة زیختن زلال اب خوش معارج جمع معراج  
 نرد بان برآینا جمع بریة بمعنی المخلوق منتجبین منتجبین برگزیده کن الفاء اما  
 علی توهم اما او علی تقدیره الحاح عبالة کردن در طلب کاری ولما کان الطول من  
 اعراض الكمیات فلا بد انما من حذف لم یضاف ای طال زمان الالحاح او المازاد من طال  
 کثر مجازا ترددا عدوشد کردن رسالة فی الاصل الکلام الذی ارسل الی الغیر وخصت  
 اصطلاحا بالکلام المشتمل علی فوائد علمیة شمسیة منسوبة الی لقب من صنفت له وه  
 شمس الدین صاحب دیوان صریف بالکسر مبالغه دارف هاهنا حاذقا استمطار طلب  
 باران کردن هاهمیز نیزنده اذ افع ایراد صیغه المفاعلة للمبالغه اولیدل علی کثرة الدفع  
 والالحاح کانه دفعهم بالمنع وعدم القبول ودفعوه بالالحاح بال دل استیلاء بنام دست  
 یافتن سلطانه غلبته اختلال احاجتمند شدن خوبو ضمتین وشه الوافو مردن آتش  
 تولیه روگردانیدن اذ بار جمع دبر بالضم بشت مطلا تاخیر انصب علی التمزین تسویف  
 در تاخیر افکندن حثا رغبتانده ای حیلة اسعاف روا کردن حاجت اقراح خواستن  
 خیزی بلاتامل رکاب شتران که بدان سفر کرده شود جمع لا واحد لها سجب بالضم  
 کشیدن مطارف جمع مطرف بالضم وفتح الراء چادر خزر منقش

وشرحها شرحا كشف الاصدا ف من وجوه مراند فوائدها \* وناط الالاي حلي \* معاقد  
خواعدها \* وجمعها اليها من الابحاث الشريفة \* والنكت اللطيفة ما خات منه \*  
ولا بد منه \* بعبارات رائقة تسابق معانيها الازهان \* وتقريرات شائقة تعجب استماعها  
الاذان \* كسميته بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية \* وخدمته به عالى  
حضرة من خدم الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية \* وجعله بحيث يتصاعد  
بتصاعده رتبته مراتب الدنيا والدين \* ويتطاول دون سرادات دولته رقاب الملوك  
والسلطنين \* وهو المخدم الاعظم \* دستور اعظم الوزراء في العالم \* صاحب السيف والقلم  
سباق الغايات في نصب رايات السعادات \* البالغ في اشاعة العدل الخصي النهايات \*  
ناظورة ديوان الوزارة \* عيان الامارة \* اللانح من غرر الغرائح السعادات الابدية \*  
الفائز من همته العليار واثم العناية الدارمية \* مههد قواعد المللة الربانية \* موطن مباني

اصدا ف جمع صدق بالتحريك غلاف مرور ايد فرائد جمع فريد مرور ايد بزرگ نا ط عقد  
معاهد جمع معقد وهو العنق لانها معقد القلائد اليها اي الى الرسالة وتواعد هانكت جمع  
نكة بالضم چیز نادر رائقه خوش آيند و صاف معانيها فاعل تسابق ومفعول محذوف اي  
تسابق معان العبارات العبارات في الوصول الى الازهان ويجوز ان يكون الازهان مفعولا  
اي يصل معانيها الى الازهان قبل توجه الازهان ويجوز ان يكون الازهان فاعلا ومعانيها  
مفعولا اي يصل الازهان الى ما قصد من العبارات قبل الفراغ من اللفظ شائقة حسنة  
معجبة بشكفت آورنده عالى حضرة اي حضرة عالية انسية منسوب الى الانس بالكسر  
مر دم تظا طوسر يست كبر دن دون نرديك سرادق معرب سرا بر دور قاب جمع رفقة كرون  
دستور ضم الال معرب وهو الوزير الكبير وفي الاصل دفتر المجتمع فيته قوانين الملك سابق  
مبالغة من السبق الغايات النهايات رايات جمع راية علم ناظورة مبالغة في المنظور اي  
الرئيس او بمعنى الناظر الديوان في الاصل دفتر وال مراد صاحب دفتر وان كان الناظورة  
بمعنى الناظر فيكون مستعملا بمعنا عین كريد وهر چیز عیان القوم اشرافهم لائح لامع غرة  
دراصل سفیدی پيشاني اسپ مستجمل شد در هر چیز واضح غرا بشار روشن اوائج  
جمع لائحة درخشان فوج بالفتح دمیدن بوي خوش راوائج جمع رائحة بوسر مد هميشه  
تمهيد ساختن جاي ربانية منسوب الى الرب موسى بنيان نهيد و مباني جمع مبني

الدولة السلطانية \* العالي مثلن الجلال رايات اقباله \* التالى لسان الاقبال آيات جلاله \*  
 ظل الله على العالمين \* ملجأ الافضل والعالمين \* شرف الحق بالدولة والدين \* رشيد  
 الاسلام مرشد المسلمين \* امير احمد (نظم) الله لقبه من منة وشرفا \* لانه شرف تدين  
 الهدى شيمه \* ان الامارة اذ به نسبت والحمد حمد لما اشتق منه سمه \* لا يزال اعلام  
 العدل في ايام دولته هديه \* وقيمة العلم من آثار تربيته هاليه \* وايا يديه على اهل الحق فائده  
 واعاديه من بين الخلق غائضة \* وهوالذي عم اهل الزمان \* بافاضة العدل والاحسان \*  
 وخص العلماء من بينهم بفواضل متواليه \* وفصائل غير متناهيه \* ورفع لاهل العلم  
 مراتب الكمال \* هو نصب لرباب الدين مناصب الاجلال \* وخفض لاصحاب الفضل  
 جناح الافضال \* حتى جلب الى جناب رفعة بضائع العاوم من كل مرمى تحقيق \*  
 ووجه تلقاء مدين دولته مطايا الامال من كل فم تحقيق \* اللهم كما ايدته لاجلاء كلمتك  
 وترويح امرك فابده \* وكما نورت خلدك لنظم مصالح خلقك فخلده (نظم) من قال  
 آمين ابقي الله حاجته \* فان هذا دعاء يشمل البشر \* فان وقع في حيز القبول \* فهو غاية  
 المقصود ونهاية المأمول \* والله اسأل ان يوفقني للصدق والصواب \*

جاءي بنا آلاءه بفتح الدال ان يغلب احد الفتيين على الاخر في الحرب وبالضم في المال  
 عنان بالفتح ابر اقبال جمع قيل بالفتح هو الملك شرف الحق اشارة الى لقبه رشيد الاسلام  
 اشارة الى لقب ابيه احمد عطف بيان شيم بالكسر وتحريك الاء جمع شيمه بالكسر  
 خوامرة بالكسر فرمان فرمائي مباحات افتخار والحمد حمد اي حمد الحمد لان اسمه وهو  
 احمد مشتق من الحمد ايادي جمع ايدي من اليد بمعنى النعمة فائضة سائلة نائضة  
 ناقصة الفواضل المزايا المتعدية من الواهب والعطايا والفضائل التي لا يتعدى بغيره  
 كالعلم والذكا عجاج بازوي حتى جلب تا اذ ككشيدة شد ليس ما بعد حتى نهاية الخفض  
 يل سبباله جناب ذر كاذ بضائع جمع بضاعة بالكسر باره مال وسرمائه مرمى مقصد  
 تحقيق بعيد تلقاء جهت مدين قرية شعيب النبي عم من مدن بالكان اذا قام و  
 المرد عنها المجمع مطايا جمع مطية وهي الابل المركوبة فم طريق واسع تحقيق كتب فيها المورور  
 ايدته قوته ابد ومن الابد الخلد القلب خلد از خلود بمعنى جا ويدان يودن \* حجة  
 الروح الذي يقوم به حيوة البشر

وَيَجْتَنِبُنِي مِنَ الْخَطَلِ وَالْاضْطِرَابِ \* اِنَّهُ وَلِيَ التَّوْفِيقِ وَيُسَبِّحُ اَزْمَةَ التَّحْقِيقِ  
 قَالَ وَرَتَّبْتُهُ عَلَى مَقْدَمَةِ وَثَلْتِ مَقَالَاتٍ وَخَاتَمَةٍ مَعْتَصِمًا بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ مِنْ وَاهِبِ  
 الْعَقْلِ \* وَنَتَوَكَّلُ عَلَى جُودَةِ الْمَغِيضِ لِلْخَيْرِ وَالْعَدْلِ \* اِنَّهُ خَيْرٌ مَوْفِقٌ وَمَعِينٌ \* اَمَّا الْمَقْدَمَةُ  
 فَفِيهَا بَيَانُ \* الْاَوَّلِ فِي مَاهِيَةِ الْمَنْطِقِ وَبَيَانُ الْحَاجَةِ اِلَيْهِ \* وَالْعِلْمُ اَمَّا تَصَوُّرُ فَقَطْ وَهُوَ حَصُولُ  
 مَصُورَةٍ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ اَوْ تَصَوُّرٍ مَعَهُ حَكْمٌ وَهُوَ اسْنَادُ امْرٍ اِلَى آخِرٍ اِجَابًا اَوْ سَلْبًا وَيُقَالُ لِلْمَجْمُوعِ  
 تَصَدِيقٌ اَوْ لِرِسَالَةِ مَرْتَبَةٍ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَثَلْتِ مَقَالَاتٍ وَخَاتَمَةٍ \* اَمَّا الْمَقْدَمَةُ فَفِي مَاهِيَةِ  
 الْمَنْطِقِ وَبَيَانِ الْحَاجَةِ اِلَيْهِ وَمَوْضُوعَةٍ \* وَاَمَّا الْمَقَالَاتُ فَثَلَاثٌ فَاولُهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ وَالثَّانِيَةُ فِي  
 الْقَضَايَا وَاحْدَكُمَا وَالثَّلَاثَةُ فِي الْقِيَاسِ \* وَاَمَّا الْخَاتَمَةُ فَفِي مَوَادِّ الْقِيَاسِ تَوَاجُزِ الْعُلُومِ \*  
 وَنَمَارَتِيهَا عَلَيْهِمَا اَنَّ مَا يَجِبُ اَنْ يَعْلَمَ فِي الْمَنْطِقِ اَمَّا اَنْ يَتَوَقَّعَ الشَّرُوعَ فِيهِ عَلَيْهِ اَوْ لَا فَاِنْ كَانَ  
 الْاَوَّلُ فَهُوَ الْمَقْدَمَةُ وَاِنْ كَانَ الثَّانِي فَامَّا اَنْ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهِ مِنْ الْمَفْرَدَاتِ وَهُوَ الْمَقَالَةُ الْاَوَّلَى  
 اَوْ مِنْ الْمُرَكَّبَاتِ فَلَا تَخْلُو اَمَّا اَنْ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهَا مِنْ الْمُرَكَّبَاتِ الْغَيْرِ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ وَهُوَ  
 الْمَقَالَةُ الثَّانِيَةُ اَوْ مِنْ الْمُرَكَّبَاتِ الَّتِي هِيَ مَقَاصِدُ بِالذَّاتِ فَلَا تَخْلُو اَمَّا اَنْ يَكُونَ النَّظَرُ فِيهَا  
 مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَهُوَ الْمَقَالَةُ الثَّلَاثَةُ اَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ وَهُوَ الْخَاتَمَةُ \* وَالْمُرَادُ بِالْمَقْدَمَةِ  
 هُنَا مَا يَتَوَقَّعُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ فِي الْعِلْمِ \*

الْخَطَلُ الْخَطَا قَوْلُهُ وَرَتَّبْتُهُ عَلَى قَوْلِهِ سَمِيَّتُهُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَاتِنُ قَوْلُهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ  
 وَهُوَ الْكَلِيَّاتُ الْخَمْسُ قَوْلُهُ وَاحْدَكُمَا وَهِيَ الْمَعْنَى الْمَاخُذَةُ مِنْ لَوَاحِقِ الْقَضَايَا اَيِ  
 التَّنَاقُصِ وَالْعَكْسِ وَتَلَازِمِ الشَّرْطِيَّاتِ قَوْلُهُ مَوَادِّ الْقِيَاسِ وَهِيَ الْيَقِينِيَّاتُ وَالظَّنِّيَّاتُ اَعْلَمُ اَنْ  
 مَجْمُوعُ ابْوَابِ هَذِهِ الْفَنِّ تَسْعَةٌ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ بَابُ الْكَلِيَّاتِ الْخَمْسُ وَبَابُ الْمَعْرِفِ  
 وَبَابُ الْقَضَايَا وَبَابُ الْحُجَّةِ وَابْوَابُ الصَّنَاعَاتِ الْخَمْسُ مِنْ اِلْبَرَاهَانِ وَالْجَدْلِ  
 وَالْخُطَابَةِ وَالشَّعْرِ وَالْمُغَالَاظَةِ وَمَا كَانَ مَبَاحِثَ اَللِّغَاظِ طَرِيقَ اَفَادَةِ الْفَنِّ وَاسْتِفَادَتِهِ جَعَلَهُ  
 الْمُتَأَخَّرُونَ بَابًا آخَرًا اَوْ ابْوَابَ الْمَنْطِقِ مَشْرُوعَةً قَوْلُهُ اَجْزَاءُ الْمَعْلُومِ هِيَ الْمَوْضُوعَاتُ وَالْمَسَائِلُ  
 وَالْمَبَادِي وَهِيَ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا مَسَائِلُ الْعِلْمِ كَحَدِّ وَثَلَاثُ الْمَوْضُوعَاتِ وَالْعُلُومِ الْمُتَعَارِفَةِ  
 وَالْاَصْنَافِ الْمَوْضُوعَةِ وَالْمَصَادِرَاتِ قَوْلُهُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ وَهِيَ الْقَضَايَا اِنَّ الْمَقْصُودَ  
 بِالذَّاتِ فِي الْمَنْطِقِ الْبَحْثُ مِنْ اَحْوَالِ الْمَوْصُلِ وَهُوَ الْحُجَّةُ وَالْبَحْثُ عَنْهَا التَّوَقُّفُ عَلَيْهَا  
 قَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ كَالْجَلْبِ الصَّغِيرِ وَكَلِيَّةِ الْكَبِيرِ مِثْلًا وَمِنْ اَحْوَالِ الصُّورَةِ

ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم فلان الشارع في علم اولم يتصور او لا ذلك العلم  
 كان طالبا للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطابق وفيه نظر  
 لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور ان اراد به التصور بوجه ما فمسلم لكن لا يلزم  
 منه انه لابد من تصور برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في  
 مفتتح الكلام وان اراد به التصور برسمه فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يارزم منه  
 طلب المجهول المطلق انما يارزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع  
 فالأولى ان يقال لابد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا  
 تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسألة منه تتر عليه علم  
 انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق لم يشاهد ولكن عرف اماراته فهو على  
 بصيرة في سلوكه \* واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان  
 طلبه عبثا \* واما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان علم  
 الفقه مثلا انما يمتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه ما يبحث فيه من افعال  
 المكلفين من حيث انها تحل وتحرم وتعييم وتفسد وعلم اصول الفقه ما يبحث فيه من  
 الادلة السمعية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع واحد لك  
 موضوع آخر صار امامين متمائزين منفرد كل منهما من الآخر فلو لم يعرف الشارع  
 في العلم ان موضوعه اي شيء فلو لم يتميز العلم المطلوب عند من الآخر وام يكن له في  
 طلبه بصيرة \* ولا كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه او ردهما في بحث

---

قوله وجه على صيغة الماضي المجهول من التوجيه في تاج البهقي جيز في رانليك نسق  
 كرين واصل الكلام ووجه توقف الشروع على تصور العلم لان النح فريد اما والغاء لتفصيل  
 التوقف والتاكيد قوله التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة  
 اخرى تطبيق الدليل على المدعى قوله ممنوع لانه يحتمل ان يعلمه بوجوده من الوجود  
 مثلا يعلم بانه علم قوله من حيث اشارة الى ان ليس موضوعه فكل المكلف مطاوعا والا اجاز  
 البحث من افعال المخصوصة فيه قوله الادلة الشرعية وهي الكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس قوله الاحكام الشرعية وهو الوجوب والندب والاباحة والكراهة والتحريم قوله  
 ينساق روان ميسر قوله ترسم اي ينطبع وتنتش وهذا المعنى لم يحج الارتمام في اللغة

واحد وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصدق ليعتد ببيان الحاجة اليه عليه  
 فقال العلم اما تصور فقط اي تصور لا حكم معه ويقال له التصور الساذج كتصورنا الانسان  
 من غير حكم عليه بنفي وانبات وامات تصور منه حكم ويقال المجموع تصديق كما اذا تصورنا  
 الانسان وحكمنا عليه بانه كاتب او ليس بكاتب \* اما التصور فهو حصول صورة الشيء في  
 العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان يرتسم صورة منه في العقل بها يمتاز الانسان عن  
 غيره عند العقل كما ثبتت صورة الشيء في المرآة الا ان المرآة لا تثبت فيها الامثل المحسوسات  
 والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المبعولات والمحسوسات فتقول وهو حصول صورة الشيء  
 في العقل اشارة الى تعريف مطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امرين احدهما  
 التصور المطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان المطابق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور  
 فقط اي الذي هو التصور الساذج فذلك الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى  
 التصور فقط ولا جائز ان يعود الى التصور فقط اصدق حصول صورة الشيء في العقل <sup>ادخل في</sup> اي  
 التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين  
 ان يعود الضمير الى مطلق التصور <sup>معرفة</sup> ون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل  
 تعريفا له \* وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المقام يقتضي تعريفا  
 قنيتها على ان التصور كما يطابق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق اعني التصور  
 الساذج كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم  
 فهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا والايجاب هو ايقاع النسبة والسلب انتزاعها فاذا قلنا  
 الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان ووقعنا نسبة ثبوت الكتابة  
 اليه وهو الايجاب اورفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان نذكر اول الانسان  
 ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة ولا وقوعها فادراك  
 قوله الساذج معرب ساذج فالصورة الساذج هو الذي يخلو عن الحكم **قوله** مثل جمع  
 مثال بالكسر مانند واران بالمحوسات المبصرات **قوله** لدخول غيره هو التصور الذي  
 معه حكم **قوله** او فعنا اي ادركنا النسبة عطف تفسيرى للاسناد **قوله** اورفعنا اي ادركنا  
 ان تلك النسبة ليست بواجبة **قوله** فادراك لم تفصيل وتمييز بين التصديق والقضية  
 فانه قد اشتبه علي البعض وحاصله ان القضية من قبيل العلوم والتصديق من قبيل العلم



الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور  
 المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة اليه هو تصور النسبة  
 الحكمية وادراك وقوع النسبة اولاً وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة  
 هو الحكم وربما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكك في النسبة  
 او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورهما محال لكن التصديق لا يحصل  
 ما لم يحصل الحكم \* وعند متأخري المنطقيين ان الحكم اي ايقاع النسبة وانترامها  
 فعل من افعال النفس فلا يكون ادراك الان ادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا \* فاولئنا  
 ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الاربعة تصور المحكوم عليه و  
 تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك  
 يكون التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام \* واما على  
 رأي الحكماء بالتصديق هو الحكم فقط \* والفرق بينهما من وجوه \* احدها ان التصديق  
 بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الامام \* وثانيها ان تصور الطرفين شرط  
 للتصديق خارج منه على قولهم وشطره الداخل فيه على قوله \* وثالثها ان الحكم نفس  
 التصديق على زعمهم وجزؤه على زعمه \* واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان العلم اما  
 تصور واما تصديق والمصنف رح عدل عنه الى التصور الساذج والتصديق وسبب  
 واكتفى عن بيان المغائرة في النسبة بالمقابلة على الشرطين قوله ربما يحصل بيان لمغائرة  
 النسبة الحكمية للحكم قوله مع لان النسبة معروضة وكونها مشكوكا فيها مارض وتصور  
 العارض بدون المعارض مع قوله لكن التصديق الخ يعني ان التصديق والحكم متلازمان  
 او الحكم لازم له فلا يوجد احدهما بدون الاخر لكن التصديق منتف في صورة الشك والتوهم  
 فيلزم انتفاء الحكم فيتم الالهي بتمامه قوله وعند متأخري الخ معطوف على مقدر  
 اي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك وانما ان النسبة الخيرية ومنه متأخري  
 المنطقيين فعل والظاهر ان المراد من متأخري المنطقيين ههنا صاحب الكشف واتباعه لان  
 رئيس ابن سينا من المتأخرين زعم على ادراكية الحكم قوله هذا على رأي الامام اي كون  
 التصديق مجموع ادراكات اربعة وثلاث ادراكات والحكم على رأي الامام غير ان الذين  
 الرازي قوله على زعمهم الزعم يستعمل كثيرا على القول الضعيف وههنا بمعنى القول

العدول عنه <sup>في</sup> وروى لا اعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول ان التقسيم  
 فاسد لان احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسيما له او يكون قسيم الشيء  
 تساما منه وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم  
 قسم من التصور في الواقع وقد جعل في التقسيم المشهور قسيما له فيكون قسم الشيء  
 قسيما له وهو الامر الاول \* وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسيم للتصور وقد جعل في  
 التقسيم تساما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسيم الشيء تساما منه وهو الامر  
 الثاني \* وهذه الاعتراض انما يريد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو  
 المشهور واما ان قسم العلم الى التصور الساذج والى التصديق كما فعله المصنف فلا ورود له  
 لانا نختار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وقوله التصور مع الحكم قسم من  
 التصور قلنا ان اردتم به انه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظاهر انه ليس  
 كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فمسلّم لكن قسيم التصديق ليس هو مطلق  
 التصور بل التصور الساذج فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له \* والثاني ان المراد  
 بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا او المقيد بعدم الحكم فان مني به الحضور الذهني مطلقا  
 لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لان الحضور الذهني مطلقا نفس العلم وان مني  
 المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في  
 التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا  
 فياؤم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال \* وجوابه ان التصور يطاق بالاشتراك  
 على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقا كما وقع  
 قوله الى التصديق لم يقل الى تصور معه حكم لتلايتهم ان للعدول في المقسم الثاني ايضا  
 مدخلية بعدم الوجود وقوله كما فعل المصنف اي جعل القسم الاول مقيدا بقيد فقط قوله التصور  
 مع الحكم الخ لا يقال لا يضم الحمل بينه وبين قوله قلنا حتى يكون خبرا عنه لانا نقول  
 تقدير الكلام قوله التصور لا يريد حيث قلنا ان اردتم الخ فقوله قلنا جاري مجرى العلة قوله  
 حينئذ اي حين مني بالتصور المقيد قوله وابنه مع لانه يلزم تركيب الشيء من النقيضين  
 على مذهب الامام واشترطا الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء قوله مطلقا اي مع قطع  
 النظر عن عدم الحكم قوله كما وقع التنبيه عليه بقوله وانما عرف مطلق التصور دون



المنبهة عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني \* والحاصل ان الحضور الذهني مطلقا ونفس العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط شيء اي الحكم ويقال له التصديق او بشرط لاشي اي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج او لا بشرط شيء وهو مطلق التصور والمقابل للتصديق هو التصور بشرط لاشي والمعتبر في التصديق شرطا او جزءا هو التصور لا بشرط شيء فلا إشكال قال وليس الكل من كل منهما بديهيا والا مجهلا شيئا ولا نظريا والادراك تسلسل اقول العلم اما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كنصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفس والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كنصور العقل والنفس والتصديق بان العالم حادث واذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديق بديهيا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من الاشياء مجهولا لنا وهو بالكلية وفيه نظر لجواز ان يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا فان البديهي وان لم يتوقف حصوله على فكر ونظر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل اليه والاحساس به والحدس اوضح ذلك فمالم يحصل ذلك الشيء المتوقف عليه لم يحصل بديهي فالبداهة لا تستلزم الحصول \* والصواب ان يقال لو كان كل من التصورات والتصديقات بديهيا لا احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر وكسب وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر \* ولا نظريا اي <sup>بما هو</sup> <sup>الاشياء</sup> ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديق نظريا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور والتسلسل \* والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه التصور فقط اقول بشرط لاشي اي التصور الساذج **قوله** الحرارة وهو ما يفرق المجتمعات ويجمع المتفرقات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المشاكلات وجمع المختلفات **قوله** كنصور العقل قال الحكماء الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة او يكون مركبا منها وهو الجسم ولا كقولك وهو المارق فان تعلق وان تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس والانهو العقل **قوله** الحدس وهو سرعة انتقال الذهن من المادي الى المطالب **قوله** الدور الخ حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئيين على الآخر كما يدل عليه بيانه في تمثيله وعبارته الواقف نصف في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه

من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف على ب وبالعكس او بمراتب كما يتوقف على ب  
 ب وب على ج و ج على آ والتسلسل هو ترتيب امور غير متناهية واللازم باطل فاللزم  
 مشي \* اما اللازم فلانه على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء منهما فلا بد ان يكون  
 حصوله يعلم آخر وذلك العلم الاخر ايضا نظري فيكون حصوله يعلم آخر وذلك العلم  
 الاخر ايضا نظري فيكون حصوله يعلم آخر وهما جـ ا فاما ان يذهب سلسلة الاكتساب  
 الى غير النهاية وهو التسلسل او يعود فيلزم الدور \* واما بطلان اللازم فلان تحصيل التصور  
 والتصديق لو كان بطريق الدور والتسلسل لامتنع التحصيل والاكتساب اما بطريق الدور  
 فلانه يفضي الى ان يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف حصول آ على  
 حصول ب وحصول ب على حصول آ اما بمرتبة او بمراتب كان حصول ب سابقا  
 على حصول آ وحصول آ سابقا على حصول ب والسابق على السابق على الشيء  
 سابق على ذلك الشيء فيكون ب حاصل قبل حصوله وانه محال \* واما بطريق التسلسل  
 فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حينئذ على استحضار ما لانهاية له واستحضار ما  
 لانهاية له محال والموقوف على المحال محال \* فان قلت ان ينبغي بقولكم حصول العلم  
 المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لانهاية له انه يتوقف على  
 استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلان سلم انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل  
 يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور  
 الغير المتناهية معدة لحصول المطلوب والمعدات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود

فهي وتعرف باللازم واختار هذا لكونه اظهر استانزال التقدم الشيء على نفسه فاندفع تخالف  
 البيان وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور دوران قوله حينئذ اي حين  
 كان الاكتساب بطريق التسلسل قوله معدات المعدات الاستعداد والاستعداد  
 لا يجامع الفعل فهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يجامعه في الوجود كالخطوات الموصلة الى  
 المقاصد فانها لا تجتمع مع الوصول وقد تقررت في الحكمة ان الفكر الصحيح معد لغيره ان  
 الطالب من البدأ فالامور الغير المتناهية معدات قريبة او بعيدة لحصول المطكذ بعضها  
 معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من وجه ومباديا من وجه والمعدات لا يلزم اجتماعها  
 في الوجود مع البطول لبعضها مع بعض كالخطوات للوصول فلا يلزم استحضارها في زمان واحد

محل الفكر  
أي لو لم

دفعه واحدة مع المطلوب بل يكون السابق معد الوجود لللاحق \* وان منيتم به انه يتوقف  
على استحضارها في ازمدة غير متناهية فمسلم لكن لانسلم ان استحضار الامور الغير  
المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما  
ان كانت قديمة تكون موجودة في ازمدة غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم غير متناهية  
في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد برهن عليه  
في فن الحكمة قال بل البعض من كل منهما بديهي والبعض نظري يحصل عنه بالفكر  
وعو ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائمة المناقضة  
بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وتبين  
فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات  
والاحاطة بالصحيح والفاقد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق رسموه بانه آلة قاذوية تعصم  
مراعاتها الذين عن الخطأ في الفكر اقول لا يخلوا ما ان يكون جميع التصورات  
والتصديقات بديهيا او يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا او يكون بعض  
التصورات والتصديقات بديهيا والبعض الآخر منهما نظريا والاقسام منحصرة فيها  
ولما بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهيا  
والبعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله من البديهي بطريق الفكر لان من علم لزوم  
امر لاخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين السابقين وقفا العلم باللازمة والعلم  
بوجود الملزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر  
لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر هو  
ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد  
عرفنا الحيوان والناطق ربناهما بان قد معنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتادي الذهن  
منه الى تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث فوسطنا المتغير بين طرفي  
قوله لا يخلوا علم ان ذهب بعض الاشاعر الى ان التصورات كلها والتصديقات كلها بديهي  
وذهب حجم بن صفوان الترمذي الى ان جميع التصورات والتصديقات نظري و  
ذهب الامام الى ان كل التصورات بديهي وكل التصديقات نظري وذهب الحكماء الى  
ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري والتصديقات ايضا كذلك

المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل متغير محدث فمجهول لنا التصديق بحدوث العالم \* والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضه نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ههنا ما فوق الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن \* وانما اعتبرت الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا والمراد بالعلومة الامور الحاصلة صورها عند العقل وهي تناول التصورات والتصديقات من اليقينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يتجرب ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقينيات يكون ايضا في الظنيات وفي الجهليات \* اما الفكر في التصور والتصديق في اليقيني فكما ذكرنا واما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينشتر منه التراب وكل حائط ينشتر منه التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم واما في الجهلي فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قد يم فالعالم قد يم \* لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهو اخص من الاول ومن شرائط التعريفات التحرر عن استعمال الالفاظ المشتركة \* لاننا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة دائمة على

**قوله** جعل الاشياء اشارة الى الاجزاء المادية وقوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد اشارة الى الاجزاء الصورية وحاصله صيرورة الاشياء المتعددة شيئا واحدا كما لمعرف والقياس **قوله** وكذلك كل جمع هذا الكثر ي بناء على ما تقر ما من عام الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان الجموع الماخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهة ان الاصل في الفن المباحث المؤصلة الى التصور والتصديق وفي تحقيقهما يكفي ان **قوله** اعتبرت الامور الخ يعني ان هذا القيد ليس احترازا بل ذكر تنميما للترتيب **قوله** وهي يتناول الخ جملة معرضة ليس ان ليل وهو قوله فان الفكر وبين المادى وهو قوله ان المراد بالعلومة الخ **قوله** يجري ايضا الخ الاولى قد يم ذلك لان جريان الكسب في التصديقات متفق عليه ومحقق واقيم الدليل عليه كما صرح به **قوله** فكما ذكرنا وهو قوله كتصور الحرارة والبرودة الخ **قوله** لا يقال هذا السؤال واراد على تعريف الفكر بترتيب امور معلومة **قوله** وهو اخص الخ هذا مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال ووجه الخصوصية ان العام

تعيين المراد من معانيها وههنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول العقلي لانه لم يفسره في هذا الكتاب الابه \* وانما اعتبر الجهل في المطلوب حيث قال للتادي الى مجهول لاستحالة استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل وهو اعم من ان يكون تصوريا او تصديقا اما المجهول التصوري فاكسابه من الامور التصورية واما المجهول التصديقي فاكسابه من الامور التصديقية \* ومن اطائف هذا التعريف انه مشتمل على العلل الاربع فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالطابقة فان صورة الفكرة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كاهيئة الحاصلة لأجراء السرير في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام ان لابد لكل ترتيب من مرتبة وهو ههنا القوة العاقلة كالنجار للسريرو وامور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسريرو والتتاني الى المجهول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان يتادي الذهن الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلا للسريرو \* وذلك الترتيب اي الفكر ليس بصواب دائما لان بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى افكارهم فمن واحد يتادي فكره الى التصديق بحدوث العالم وآخر الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويودي فكره الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر فينشق الفكر الى التصديق بحدوثه والفكر ان ليسا بصوابين والالزم اجتماع النقيضين فلا يكون كل فكر صوابا فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتشاف النظريات التصورية واتممه يقية من ضرورياتهما والاحاطة بالافكار الصحيحة والغاسدة الواقعة فيها اي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتسب واي فكر صحيح واي فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق \* وانما سمي به لان ظهور القوة النطقية انما يحصل بنسبه ورسمه وبانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين

---

بمعنى حصول صورة الشيء في العقل تناول اليقين والظن والجهل واسا العلم بمعنى اعتقاد الجازم المطابق الثابت فلا يتناول الافراد اليقين فالجهل قسم من العلم بالمعنى الاول وقسيم له بالمعنى الثاني واما الجهل بمعنى عدم حصول صورة الشيء في العقل فهو قسيم للعلم بكلا معنيه فالجهل ايضا مشترك بين المعنيين

الخشب في وصول اثره اليه والقيء الاخير لاجراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها  
 ومنفعليها ان علة علة الشيء علة له بالواسطة فان اذا كان علة لب وب علة ليج كان آفة ليج  
 لكن بواسطة الا انها ليست بواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى الماعول لان  
 اثر العلة البعيدة لا يصل الى الماعول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه  
 اثر العلة المتوسطة لانه الصادر عنه هو هي من العلة البعيدة والقانون هو امر كلي منطبق  
 على جميع جزئياته يتعرف احكام جزئياته منه حتى يتعرف ان زيد امر فوع في قولنا ضرب  
 زيد \* وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في  
 الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا  
 ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة كلية عرفنا مندان قولنا لاشيء من  
 الانسان يتحجر بالضرورة تنعكس الى قولنا لاشيء من الحجر بانسان دائما \* وانما قال  
 تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ لان المنطق ليس نفسه تعصم عن الخطأ والام يعرض  
 للمنطقي خطأ أصلا وليس كذلك فانه ربما يخطأ لاهماله الآلة هذا هو مفهوم التعريف واما  
 احترام الآلة فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لارباب  
 الصناعات وقوله تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي  
 لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا  
 التعريف رسما لان كونه آلة عارض من عوارضه لان الذاتى للشيء ما يكون له في نفسه  
 والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غير ضمن العلوم الحكيمية ولانه تعريف  
**قوله** فضلا النج يعني ان التوسط في الوصول فرع تحقق الوصول واذا انتفى الاصل  
 انتفى الفرع بطريق الاولى وفضلا مضد فضل بمعنى زاد وبقي يقع بعد نفى صريح او  
 ضمنى للتنبيه من نفى الأدنى على نفى الأعلى فعلى الثاني معناه انتفى الوصول  
 مطلقا حال كونه بقية عن التوسط اي عن الوصول بالتوسط فيكون انتفاءه اظهر وعلى  
 الاول معناه انتفى الوصول حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسط اي عن انتفاء التوسط فهو  
 منتف اول **قوله** القانون هو لفظ سرياني بمعنى **الاسطر** **قوله** كالعلوم العربية كالتحجج والاء اني  
 والبيان والابحاج والعروض **قوله** عارض من عوارضه والتعريف بالعارض رسم

بالغاية اذ غاية المنطق العصمة من الخطأ وغاية الشيء تكون خارجة منه والتعريف بالخارج  
 رسم \* وههنا فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العالم لانه قد حصل تلك  
 المسائل اولاً ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراعتك المسائل فمعرفة  
 بحسب حده وحقيقة لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه  
 وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهم اصرح بقوله ورسموه دون ان يقول وحدوه الى  
 غير ذلك من العبارات تنبيهها على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده \* فان قلت  
 العلم بالمسائل التصديقي بها ومعرفة العلم بحد وتصوره والتصوير لا يستفاد من التصديقي \*  
 فنقول العلم هو التصديقات بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل  
 العلم المطلوب لكن تصور العلم المطلوب بحد ويتوقف على تصور تلك التصديقات  
 لا على نفس تلك التصديقات فالتصور غير مستفاد الا من التصور قال وليس كله  
 بديهيا ولا الاستغنى عن تعلمه ولا نظريا والالدارا وتسلسل بل بعضه بديهي وبعضه  
 نظري يستفاد منه اقول هذا اشارة الى جواب معارضة تورده ههنا وتوجيهها ان يقال المنطق  
 بديهي فلا حاجة الى تعلمه بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بديهيا لكان كسبيا فاحتيج في  
 تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون ايضا نظري يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور  
 الاكتساب او يتسلسل وهما محالان \* لا يقال لانسام لزوم الدور او التسلسل وانما يلزم  
 ذلك لو لم يتنه الاكتساب الى قانون بديهي وهو ممنوع \* لاننا نقول المنطق مجموع قوانين  
 الاكتساب فان افترضنا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب لا يتم  
 الا بالمنطق فيمتوقف اكتساب ذلك القانون على آخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير  
 فالدور والتسلسل لازم \* وتقرر الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهيا ولا  
 لا يستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبيا والالزام الدور والتسلسل كما ذكره المعترض  
 بل بعض اجزائه بديهي كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كباقي الاشكال والبعض  
 قوله وههنا الخ اي في تعريف المنطق بالرسم فائدة جلية هي ان مقدمة الشروع في  
 العلم معرفة بحسب رسمه لا بحسب حده حقيقة بناء على ان حقيقة كل علم مسائل  
 ذلك العلم الخ قوله فلهم الى ان مقدمة الشروع معرفة بالرسم قوله فان قلت هذا البحث  
 وارد على قوله فمعرفة بحسب حده وحقيقة لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله



الكسبي انما يستفاد من البعوض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل \* وأعلم ان ههنا مقامين الاول الاحتياج الى نفس المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحتياج اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا تمامها لا تبدل الاعيان الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يبعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه او لكونه معلوما وتكون الحاجة ماسة الى نفسه في تحصيل العلوم النظرية فالمنذور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لانها المقابلة على سبيل المماثلة \* قال البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو اي لذاته او لما يساويه او لجزئه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري او تصديقي ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى التصور ككونها كلية او جزئية وفاتية او عرضية وجنسها او فصلا او خاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما بتوفيقا قريبا ككونها قضية او عكس قضية او نقيض قضية وماتوقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات \*  
**أقول** قد سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اذ من من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب ولا تعريف مطلق موضوع العلم العام حتى تحصل لك معرفة موضوع المنطق فهو موضوع كل علم ما يبحث في ذاك العلم عن عوارضه الذاتية كبدين الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الامراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو هو اي لذاته كالتعجب اللحق لذات الانسان او تلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة البلاحقة للانسان بواسطة كونه حيوانا وتلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب \* والتفصيل هناك ان العوارض ستة لان ما يعرض الشيء فاما ان يكون عروضا لذاته او لجزئه ولا امر خارج عنه والامر الخارج عن المعروف اما مساو له او اعم منه واذا من منه او مبائن له فالثلاثة الاول وهي العارض لذات المعروف والعارض لجزئه والعارض للمساوي تسمى امراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروف اما العارض للذات فظاهر واما **قوله** مساو كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب وهو خارج عن حقيقته واعم كاشي



للجزء فلا بد داخل في الذات والمستند الى ما هو في الذات مستند الى الذات في الجملة واما  
العارض الامر المساوي فلان المساوي يكون مستند الى ذات المعروف والعارض مستند  
الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا  
مستند الى الذات والثلاثة الاخيرة وهي العارض لامر خارج اعم من المعروف كالحركة  
اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من الابيض وغيره والعارض للخارج الاخص  
كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخص من الحيوان والعارض بسبب  
المبائن كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مبائنة للماء تسمى امراضا غريبة لما فيها  
من الغرابة بالقياس الى ذات المعروف والعلوم لا يبحث فيها الا عن الامراض الذاتية  
لموضوعاتها فلذا قال من عوارضه التي تلحقه لما هو هو الى آخره اشارة الى الامراض الذاتية  
واقامة للمكان مقام المحذور واذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية  
والتصديقية لان المنطقي يبحث عن امراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن امراضه  
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق \*  
وانما قلنا ان المنطقي يبحث عن الامراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لانه  
يبحث عنها من حيث انها يوصل الى مجهول تصوري او تصديقي كما يبحث عن الجنس  
كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوريان من حيث انهما كيف يركبان ليوصل  
المجموع الى مجهول تصوري كالانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة نحو العالم  
متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلفان ليصيرا  
قياسا موصلا الى مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث وكذا يبحث عنها من حيث انها  
يتوقف عليها الموصول الى التصور ككون المعلومات التصورية جزئية وذاتية وموضوعية  
وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما توقفا قريبا اي

**قوله** تسمي خبر لقوله الثلاثة الاخيرة **قوله** من الغرابة لان بين العارض والمعلوم بعدا  
فاجتماعهما غريب **قوله** من حيث انها متعلق ببعض وبيان المبحوث منه كما يدل  
عليه قوله الاتي بالجملة **قوله** كيف يركبان مثلاً يقدم مابه الاشتراك كالجنس ويخير مابه  
الاشتراك كالفصل **قوله** الموصول الى التصور كالحيوان الناطق الذي هو الموصول الى المط  
التصوري الانسان وهو موقوف على كون الحيوان كلياً وجنساً وعلى كون الناطق كلاً وفصلاً

بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية قضية وعكس قضية أو نقيض قضية وأما توفيقا بعيدا  
 أي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات فإن الموصل إلى التصديق يتوقف على  
 القضايا بالذات لتركة منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل  
 إلى التصديق موقفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف  
 القضايا عليها \* وبالجمللة المنطقي يبحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية  
 التي هي أما الاتصال إلى المجهولات والأحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذه الأحوال  
 عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لأنها فهو باحث عن الأعراض الذاتية لها.  
 قال وقد جرت العادة بأن يسموا الموصل إلى التصديق لاشارحا والموصل إلى التصديق حجة  
 ويجب تقديم الأولى على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعاً لأن كل تصديق  
 لابد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته أو بما مرصداً عليه والمحكوم به كالمحكم لا ممتناع  
 الحكم من جهل أحد هذه الأمور **أقول** قد عرفت أن الغرض من المنطق استحصال  
 المجهولات والمجهول إما تصوري أو تصديقي فنظر المنطقي أما في الموصل إلى التصور وأما في  
 الموصل إلى التصديق وقد جرت العادة أي عادة المنطقيين بأن يسموا الموصل إلى التصور  
 قولاً شارحاً أما كونه قولاً فلأنه في الأغلب مركب والقول يرادفه وأما كونه شارحاً فلشرح  
 وإيضاحه ماهيات الأشياء والموصل إلى التصديق حجة لأن من تمسك به استدلالاً على  
**قوله** كلية وجزئية الخ لما لا يخفى أن النوع والعرض العام يذكر استطراداً لأن المدخل لهما في  
 الاتصال **قوله** وهذه الأحوال أي الاتصال والأحوال التي تتوقف عليها الاتصال **قوله** في  
 الأغلب وإنما قال ذلك لأن التعريف عند البعض بالمفرد جائز كما يقال الإنسان ناطق  
 والأولى أن يقال التعريف بالمفرد كما يقال الغصنفر الأسد لأن في الناطق معنى التركيب  
 فإن قلت قد عرفت أن الاتصال يكون بطريق النظر والنظر ترتيب أمور فكيف يكون  
 الموصل بغير مركب قلت المصنف تسامح في تعريف النظر لأن النظر تحصيل أمر و  
 ترتيب أمور على ما عرفت القوم **قوله** فشرحه أي في الجملة أما بالكنه وبالوجه فيتناول  
 الأقسام الأربعة للتعريف **قوله** وإيضاحه هذا يدل على أن الرهن أيضاً يبين الماهية  
 ويميزها من غيرها وإن كان بامر عرضي وأما قولهم حد الشيء ما يبين ماهيته فمعناه ما يبين  
 بامر ذاتي **قوله** استدلال الاستدلال أن ينتقل ذهن من الأثر إلى المؤثر والتعليل على

مطلوبه غلب على الخصم من حج يحج اذا غلب ويجب تقديم مباحث الاول اى  
الموصل الى التصور على مباحث الثاني اى الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان  
الموصل الى التصورات والموصل الى التصديق والتصديقات والتصور مقدم على  
التصديق طبعاً فليقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على  
التصديق طبعاً لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون  
علة له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول  
التصور حصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه  
التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او  
بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم للعلم الاولي لامتناع الحكم من  
جهل أحد هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على فائدتين احد هما ان استدعاء  
التصديق بتصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة  
حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المراد انه يستدعي تصور وجوده  
اما بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه فاننا نحكم على اشياء لانعرف حقائقها كما نحكم على

عكسه وانما قال هذا لان من تمسك بالحجة لا من هذه الحثية لم يغلب على الخصم  
اى الخصم الذي ليس له حجة او غلب من هذه الحثية اى بالنظر الى هذه الحجة **قوله**  
لا يكون المتقدم علة له احتراز عن الغافل فانه وان كان يحتاج اليه الفعل لكنه يكون علة  
هو المراد من علة المنفية العلة التامة لا العلة الناقصة لان كل ما يحتاج اليه الشيء فهو علة له  
اصطلاحاً ومثال تقدم الطبعي الواحد والاثنان والثلاثة لان الواحد مقدم على الاثنين  
ولا يكون علة له والا لزم من حصول الواحد حصول الاثنين ضرورة وجوب وجود المعلول  
عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه اثنان لان الاثنين من الواحد كرتين **قوله** ثلاث  
تصورات هذا على تقدير كون الحكم فعلاً واما ان كان ادراكاً والتصديق مجموع التصورات  
**قوله** اما بذاته الخ كما اذا حكمنا ما اى الانسان بانه جسم فجاز ان نتصورها حقيقة بايقها وجاز ان  
نتصورها بوجود آخر بانه حيوان او ناطق او كاتب **قوله** في هذه الكلام اى في كلام الماتن كل  
تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه قد نبه الماتن على الغائبة الاول بقوله او بامر  
صادق عليه وعلى الثاني بقوله والحكم لامتناع الحكم من جهل الخ

واجب الوجود بالقدر والعلو على شبح نراه من بعيد بانه شاغل لحيز معين فلو كان الحكم مستنداً الى تصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته لم يسمع منا امثال هذه الاحكام \* والثانية ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على معنيين احدهما النسبة الحكفية الايجابية او السلبية المتصورة بين الشيئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة وانتراعها معني بالحكم حيث حكم بانه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة الايجابية وحيث قال لامتناع الحكم ممن جهل ايقاع النسبة تنبيهها على تغاير معني الحكم والافان كل المراد به النسبة الايجابية في المومنين لم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الاصور معني او ايقاع النسبة فيهما فيلزم استنداء التصديق تصور ايقاع وهو باطل لانا اذا دركنا ان النسبة واقعة وليست بواقعة يحصل لنا التصديق ولا توقف له على تصور ذلك الادراك \* فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا فالصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها فحصول الحكم موقوف على تصور حصول التصديق موقوف على حصول التصديق موقوف على تصور الحكم دلي ان المصنف في شرحه للملخص صرح به وجعله شرطاً حتى لا يزين اجزاء التصديق على اربعة \* فنقول قوله لان كل تصديق لابد

قوله شبح بالتحريك والسكون تن وكالبد وسياهي كنه از دور مي نمايد قوله النسبة الايجابية مفعول لعنى وقوله ايقاع النسبة ايضا مفعول لعنى قوله والاى وان لم يعن بالاول اذ وبالثاني اه قوله معنى لانه على هذا التقدير يكون معنى كلام المصنف كذا لا بد في التصديق تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم لامتناع الحكم والمراد به النسبة الايجابية فيلزم امتناع النسبة الايجابية قوله على ذلك الادراك اي على تصور ادراك ان النسبة واقعة اولية ست بواقعة قوله على ان المصنف الخ دفع استبعادنا بش من توقف التصديق على تصور الحكم فاذا جعله معللاً بغيره المصنف ذهب الاستبعاد لكن لما كان هذا التوقف مستلزم الزيادة اجزاء التصديق على اربعة حكم يكون تصور الحكم شرطاً للتصديق والشارح رح افاد بقوله فنقول الخ ان زيادة اجزاء التصديق على الاربعة لازم من عبارة المتن لو اردنا بالحكم ايقاع وما يرد من الاعتراض على هذه الافادة فاشار الى هذه الاعتراض ودفعه بقوله قال الامام الخ وتقرير الاعتراض مع تقرير دفعه مذكور في حاشية السيد فارجع اليها

فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء تصديق فلو كان المراد به ايقاع النسبة في الموضوعين اراد اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه \* قال الامام في الملخص كل تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم \* قيل فرق ما بين قوله وقول المصنف ههنا لان الحكم فيما ذاك الامام تصور له محالة بخلاف ما قاله المصنف انه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه نعم لا يكون تصورا كانه قال ولا بد فيه من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه نعم يكون تصورا \* وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه ولا يكون الحكم تصورا لوجب ان يقول لامتناع الحكم ممن جهل احد هذين الامرين ولو صرح حمل قوله احد هذه الامور على هذا الظاهر الفساد من وجه آخر وهو ان اللازم من ذلك استدعاء التصديق التصور المحكوم عليه والمدهى استدعاء التصديق بالتصويرين والحكم فلا يكون الدليل واردا على الدعوى وايضا ذكر الحذغ

قوله وهو مصرح اي المص في شرحه للملخص قوله قال الامام تائيد لكون قول المص لابد فيه دالا على جزئية تصور الحكم وشار الى منع لزوم ازدياد اجزاء التصديق على اربعة قوله قيل القائل جمال الدين دمشقي وهو الشارح الاول للشمسية وهذا عود للسؤال قوله لا محالة لانه اذا ذكر هذا الثلاث في قوله لابد من ثلث تصورات يستلزم ان يكون الحكم تصورا والالم يكن التصورات ثلثا قوله فانه يجوز مائة لقوله بخلاف ما قاله قوله نعم اي حين اذا كان والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورة به قوله وغير لازم منه اي من عطف قول المص اذا التصديق لابد فيه من تصورا نعم اي تصور المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورة قوله معطوفا على المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد للتصديق من تصور الحكم قوله وفيه اي في قيل فرق ما بين نظر والاراد من هذا النظر انه لا فرق بين قول الامام وقول المص فهذا جواب عن طرف المجيب بان يقال لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على المضاف قوله ولو صرح جراب سوال متقدر تقريره ان يقال لم لا يجوز ان يكون المراد بالجمع مافوق الواحد واجاب بقوله ولو صرح الخ قوله ما في هذا اي على مافوق النخل قوله من ذلك اي من حمل الامور على الامرين يستلزم عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الامرين والمدعى مركب من امور ثمانية

حينئذ يكون مستدركا ان المطلوب بيان تقدم التصور على التصديق طبعا والحكم اذا لم يكن تصورا لم يكن له مدخل في ذلك **قال** واما المقالات فثلث الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه ما دخل فيه تضمن كدلالة علمي الحيوان والناطق وبتوسطه ما خرج عنه التزام كدلالة علمي قابل العلم وصنعة الكتابة **اقول** لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا بالالفاظها ولكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصود الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخره والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخط والعقد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جامل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع هو جعل اللفظ بارز المعنى اولاهي لا تخلو اما ان تكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على اخ او جمع فان طبع اللفظية تضي التلفظية عند عرض ذلك المعنى له اولاهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ \* والمقصود ههنا هو دلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متي اطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه وهي اما مطابقة او تضمن او التزام وذلك لان اللفظ اذا

---

**قوله** حينئذ يكون مستدركا اي اذا كان الحكم معطوفا على تصور المحكوم او حين لم يكن الحكم تصورا اذ ليس له مدخل في المقصود الذي هو تقدم التصور على التصديق **قوله** في ذلك اي فيما هو المقصود وهو تقدم التصور على التصديق **قوله** بالعرض اي بتبعية المعاني وبالقصود عطف تفسيره للعرض فان القصود الاول للمنطقي المعاني **قوله** والوضع جعل اللفظ هنا تعريف لوضع اللفظ لالمطلق الوضع **قوله** من وراء الجدار انما اعتبره القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ فان المسموع من المشاهد يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة **قوله** بوضعه ولم يقل بوضعه لمعناه لئلا يختص بالدلالة المطابقة

كلن دالاحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون دين  
المعنى الموضوع له او داخلا فيه واخارجا عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة اللفظ موضوع  
لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على  
الحيوان الناطق لانه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع  
لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فان  
الانسان انما يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه  
الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج  
عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قاتل العلم وصناعة الكتابة فان  
دلالته عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصناعة الكتابة خارج عنه \*  
اما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي موافق لتمام ما وضع له من  
قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا واما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى  
الموضوع له داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية  
الدلالة الثالثة بالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج من معناه الموضوع له بل على  
الخارج الملازم له \* وانما قيد حدود الدلالات بتوسط الوضع لانه لو لم تقيد به لانتقض حد  
بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كالامكان  
فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين والامكان العام وهو  
سلب الضرورة عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين المازوم والملازم كالشمس  
فانه موضوع للجرم وللضوء فيتصور من ذلك صورتان \* الاولى ان يطلق الامكان ويراد به

قوله داخل فيه اي في المعنى الموضوع له قوله مطابق فيكون تسمية الدلالة بالمطابقة تسمية  
الشيء باسم صفة موصوفة وهو اللفظ الموصوف بالدلالة قوله في ضمنه فيكون تسمية الشيء  
باسم صفة مدلول موصوف بالدلالة وهو اللفظ قوله الموضوع له فيكون تسمية الشيء باسم صفة  
مدلول اللفظ قوله من الطرفين اي الوجود والعدم كالانسان فان وجوده ليس ضروريا  
والا لامتنع عدمه وعدمه كذلك والالامتنع وجوده قوله عن احد الطرفين اي الطرف  
المخالف فالله موجود بالامكان العام وشريك الباري ليس به وجود بالامكان العام فمعناه  
ان ساب الوجود من الله تعالى وكن الوجود اشريك الباري ليس بضروري قوله من ذلك



الامكان العام \* والثانية ان يطلق ويراد به الامكان الخاص \* والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم الذي هو المزوم \* والرابعة ان يطلق ويعني به الضوء اللازم واذ تحقق هذه الصور فنقول لو لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما الانتقاض بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص بكن دلالة على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضمنا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام مما وضع له ايضا لفظ الامكان في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا واذ اقيدها بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا انتفاء وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي دخل فيه الامكان العام واما الانتقاض بدلالة الالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الجرم كان دلالة عايه مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له فالو لم يقيد حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام وما قيد به خرجت منه لان تلك الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا انه ليس بموضوع للضوء كان دالاعليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم المزوم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق

اي من كون اللفظ مشترك كابين الكل والجزء واللازم والمزوم قوله عليها اي على دلالة لفظ الامكان على الامكان العام قوله وضع له ايضا اي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعا له وفي ذكر لفظ ايضا ههنا اشارة الى ان الداليتين متغايرتين بالذات متغايرتة بالجهة بالذات فما قيل المناسب للسياق ان يكون قوله ايضا متلجرا عن قوله مطابقة وهم قوله في تلك الصورة اي الصورة التي يطلق الامكان ويراد به الامكان الخاص قوله وان فرضنا ان متصلة اي ان فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصطلاحا فهو امكان العام كانت دلالة لفظ الامكان على الامكان العام حقيقا البينة قوله واما الانتقاض اي انتقاض حد دلالة المطابقة على تقدير عدم التقييد بتوسط الوضع قوله وكذا هنا شرع في بيان انتقاض التضمن والالتزام بالمطابقة



لفظ الامكان واريده به الامكان العام كان دلالة عايه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بازائه ايضا فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنها لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الضوء كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلية في حد دلالة الالتزام لولا التقيد بتوسط الوضع وان قيد به خرجت عن دلالتها ليست ثم بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال ويشترط في الدلالة التزامية كون الخارجي بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره في الذهن واللامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العدى على البعير مع عدم الملازمة بينهما في الخارج اقول لما كانت الدلالة التزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارج لازما للمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالاعا به وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه موضوع بازائه او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالاعا عليه ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذهني وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى قوله ولا يشترط فيها اي في الدلالة التزامية وهو معطوف على قوله وهو اللزوم الذهني ولا حاجة الى تاويله بقوله يشترط فيها اللزوم الذهني لان عطف الفغلية على الاسمية وبالعكس جائز ولا الى تكلف انه مطوف على ما نقله من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة التزامية قوله تحقق المسمى في الخارج اراد بالتحقق الاصلية لا ما هو خارج الذهن كما هو المستشهن ليشتمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحيوة للعلم

في الذهن تحققه فيه شرطاً لأنه لو كان اللزوم الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلا متناع تحقق المشروط بدون الشرط واما بطلان اللازم فلان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر دلالة التزامية لان العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً مع المعاندة بينهما في الخارج \* فان قلت البصر جزء مفهوم العمى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن \* فنقول العمى عدم البصر لا العدم والبصر والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً عنه واللازمة في الاعمى البصر وعدمه **قال** والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود لازم لكل ماهية يلزم من تصورها تصورها غير معلوم وما قيل من ان تصور كل ماهية يستلزم تصورها انها ليست غيرهما فممنوع لانا نتصور الاشياء مع الذهول عن هذا الاعتبار ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما هاهنا فلا يوجد ان الامع بالمطابقة لاستحالة وجوب التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع **اقول** اراد بيان نسب الدلالات الثلاث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة لا تستلزم التضمن اي ليس متي تحقق المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى بسيط فيكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمن ههنا لان البسيط لا جزئه واما استلزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون للمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كك غير معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً كك فاذا كان اللفظ موضوعاً لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانتهاء شرطه \* وزعم الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وقله انها ليست غيرهما للفظان ادل على الملزوم بالمطابقة دل على اللازم في التصور بالالتزام \* وجوابه اننا لانسلم ان تصور كل ماهية يستلزم تصورها انها ليست غيرهما فكثيراً ما نتصور ماهية الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرهما فضلاً عن انها ليست غيرهما ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام كما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم ايضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة فيجاز ان يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم **قوله** بسيط والمراد به ما لا جزئه كالوحد والنقطة على ما قالوا **قوله** من هذا اي من الذي ذكرناه لان المطابقة لا تستلزم الالتزام لجواز ان توجد ماهية مركبة ليس لها لازم بين فيدل

ذهني فاللفظ الموضوع بازائه دال على اجزائه بالتضمن ولا التزام \* وفي عبارة المصنف  
تسامح فان اللازم مما ذكره ليس تبين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين  
استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر \* واما هاهنا التضمن والالتزام فمستلزمان  
للمطابقة لانهما لا يوجدان الا معهما لانهما تابعان لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد  
بدون المتبوع وانما قيد بالحيثية احترازاً عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار و  
قد توجد بدونها كما في الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها \*  
وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منعنا هوان لم يقيد بهالم يتكرر  
الحد الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن ان يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيداً  
للاوسط بل للحكم فيها فية تكرار الاوسط نعم اللازم من المقدمتين ان التضمن من حيث انه  
تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقاً لا يوجد بدون  
المطابقة وهو غير لازم من الدليل قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء  
معناه فهو المركب كرامي الحجارة والافهوا المفرد اقول اللفظ الدال على معنى بالمطابقة  
اما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لافان قصد بجزء منه الدلالة على جزء  
معناه فهو المركب كرامي الحجارة فان الرامي مقصود الدلالة على رمي منسوب الى  
موضوع ما والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى  
رامي الحجارة فلا بد ان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئه دلالة على معنى وان يكون

اللفظ على جزءها تضمننا لا التزاماً قوله تسامح حيث حذف المضاف اعتماداً على فهم  
المتعلم اي تبين عدم العلم باستلزام التضمن والالتزام قوله والفرق بينهما ظاهر وهوان  
تبين العدم انما يكون عند تبين العدم فقط وعدم التبين يكون عند التشكيك في الوجود  
والعدم والحاصل ان عدم التبين رفع الكلية وتبين العدم رفع الجزئية قوله في الصغرى  
وهو قوله لانها تابعا والكبرى وهو قوله التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع والحد  
الاوسط لفظ التابع والحكم هو لا يوجد بدون المتبوع اي المتيقن هو الحكم وهو يوجد ان قوله  
منعنا هوان سند المنع ان الحيثية تستعمل في شيئين كمالا يقال الانسان من حيث انه  
انسان متعجب ومن حيث انه متعجب ضاحك بخلاف التضمن والالتزام فانه ليس لهما  
الاجهة واحدة والحاصل انه يلزم انتساب الشيء لنفسه لان المراد في جانب المحمول مفهومه

ذلك المعنى جزء المعنى المقصود وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة فيخرج عن الجدة ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد وما يكون له جزء دال على معنى اكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزء كعبد الاجامى معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود اي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومى الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية وهي جزء المعنى اللفظ المقصود اكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصودة في حالة العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات المشخصة والاى وان لم يقصد بجزء منته الدلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود من اللفظ ولم يكن دلالة مقصودة فعند المفرد يتناول الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعا فلم اخره وضعا ومخالفة البوضع الطبع في قوة الخطاء عند المحصلين \* فنقول للمفرد والمركب اعتباران احدهما بحسب الذات وهو ما صدق عاينه المفرد من زيد ودهر ووزيرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بارائه كالكتاب مثلا فان له مفهوما وهو شي له الكتابة وذاتا وهو ما صدق عليه الكاتب من افراد الانسان فان دينهم بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعا ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب فمسلم ولكن تاخير ههنا في التعبير والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان من يتم به ان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على عدم فلهمذا اخر المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن والالتزام لان الاعتبار في تركيب اللفظ وافراد دلالته جزئية على جزء معناه المطابقة وعدم دلالة ما يدل دلالة جزئية

على جزء معناه التضمني أو الالتزامي وعدم دلالة عليه فإنه لو اعتبر التضمن أو الالتزام في التركيب والافراد لم أن يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني إذا لجزء له وأن يكون اللفظ المركب الموضوع بأزاء معنى له لازم ذهني بسيط مفرد إلا أن شيئاً من جزئي اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي \* وفيه نظر لأن غاية ما في الباب أن يكون اللفظ بالقياس إلى المعنى المطابقة مركباً وبالقياس إلى المعنى التضمني أو الالتزامي مفرداً والمجاز أن يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفرداً أو مركباً كما في عبد الله لأن مدلوله المطابقة قبل العمومية يكون مركباً وبعد ها يكون مفرداً فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابقة والتضمني أو الالتزامي والآول أن يقال التركيب والافراد بالنسبة إلى المعنى التضمني أو الالتزامي لا يتحقق إلا إذا تحقق بالنسبة إلى المعنى المطابقة أما في التضمن فلأنه إذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني دل على جزء معناه المطابقة لأن المعنى التضمني جزء المعنى المطابقة وجزء الجزء جزء له وأما في الالتزام فلأنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فقد دل على جزء المعنى المطابقة لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة وقد يتحقق الاغراد والتركيب بالنسبة إلى المعنى المطابقة لا بالنسبة إلى المعنى التضمني أو الالتزامي كما في المثالين .

قوله ولما جاز هذا الإشارة إلى جواب سؤال كأنه قيل كيف يجوز أن يكون اللفظ الواحد في أن واحد مركباً وغيره قوله كما في عبد الله فإنه قبل العمومية مركب مطابق وبعد العمومية مفرد مطابقة أيضاً قوله أما في التضمن مثلاً الحيوان الناطق لفظ مركب معناه المطابقة جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات ومعناه التضمني جسم نام حساس فقط فدلالة الحيوان على الجسم فقط مثلاً لكن دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني وإذا دل عليه فقد دل على المعنى المطابقة وهو ظاهر قوله وأما في الالتزام مثلاً الحيوان الناطق لفظ مركب فيفرض أن معناه المطابقة قوة العقل وقوة النظر ومعناه الالتزامي جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات فدلالة الحيوان على الجسم التامني فقط يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام ولأن غاية بالالتزام فلا بد من يدل على قوة الحيوة فقط بالمطابقة الذي هو جزء المعنى المطابقة لا امتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة

المذكورين فلهذا خصص القسمة الى الافراد والتركيب باطابقة الان هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة في مورد القسمة والوجه الاول ان تم افاد وجوب الاعتبار قال وهو ان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم **اقول** اللفظ المفرد اما اذا وكلمة واسم لانه اما ان يصلح لان يخبر به واحد او لا يصلح فان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر به واحد اما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفي فان المخبر به في قولنا زيد في الدار حصل او حاصل ولا مدخل لفي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به واحد وكلا فان المخبر به في قولنا زيد لاجر هو لاجر ولا له دخل في الاخبار به ولعلك تقول الافعال الناقصة لا تصلح لان تخبر بها واحد هافيلازم ان تكون ادوات فنقول لا بعد في ذلك حتي انهم قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغائر جهتي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يخبر به واحد واما ان يدل بهيئته وصيغته على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب يضرب فهو الكلمة او لا يدل فهو الاسم كزيد وعمر والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها وانما قيد جد الكلمة بها لاجراج ما يدل على الزمان لابهيئته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس واليوم والصبح والغبوة فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها لا بهيئتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيئتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت

---

**قوله** المذكورين اي البسيط المركب من لفظين الموضوعين لمعنيين بسيطين واللفظ المركب الموضوع باراء معنى لازم ذهني بسيط **قوله** عند اختلاف الهيئة فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والمضي مع وجود الاختلاف وكذا لا يرد ان نحوام يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لانه مركب من الاداة والكلمة وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد العنيفة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كلهما من المركبات تندبر فانه من المراتق



المادة كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهئية وان اختلغت المادة كضرب وطالب  
 فان قامت فعلى هذا يلزم أن يكون الكلمة مركبة لدلالة اصالها ومادتها على الحدث وهيتها  
 وصورتها على الزمان فيكون جزءها دال على جزء معناها فنقول المعنى من التركيب  
 ان يكون هناك اجزاء مترتبة مسموعة وهي الفاظ او حروف مثل زيد قائم والهئية مع  
 المادة ليست بهذه المناوبة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من الازمنة الثلاثة لادخل له في  
 الاحتراز الا أنه حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيد ايضاح ووجه التسمية اما  
 بالاداة فلانها آلة في تركيب الفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو  
 الجرح كانها المادلت على الزمان وهو متجدد ومنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها اما بالاسم  
 فلانها على مرتبة من سائر الفاظ فيكون مشتملا على معنى السمو وهو العلو قال  
 وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى  
 علما والافهموا طيان استوت افراد الدهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا  
 ان كان خصه به في البعض اولى واقدم من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن  
 وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن  
 كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى لفظا  
 منقولاً يعرف ان كان الناقل هو العرف العام الدابة وشرعا ان كان هو الشرع كالصلوة  
 والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وان لم يترك  
 موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة  
 الى الحيوان المقترن والرجل الشجاع **اول** هذا اشارة الى تسمية الاسم بالقياس الى معناه  
 فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول اي ان كان معناه واحدا فاما ان  
 يتشخص ذلك المعنى اي لم يصلح لان يقال دلى كثيرين كزيد يسمى علما في مرتبة  
 النحاة لانه ملامة دال على شخص معين وجزئيا حقيقة قيا في صرف المنطقيين وان  
**قوله** اما ان يكون معناه اي الموضوع له بالمعنى الاعم ليشتمل الحقيقة والمجاز **ايضا قوله**  
 اما ان يتشخص اذ اعلم ان الانقسام الى ما يتشخص معناه والى ما لا يتشخص لا يخفى من  
 بالاسم الذي يكون معناه واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كثير فينقسم ايضا  
 الى هذين القسمين على ما سيجي **قوله** جزئيا حقيقة اية اشارة الى ما وقع من التسامع

لم يتشخص ونجم يصلح لان يقال عاى كثيرين فهو الكلى والكثيرون افراد فلا يخاو اما ان يكون حصوله في افراد ذهنية او خارجية على السوية ولا فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطيا لان افراد متوافقة في معناها ومن التواطؤ وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد في الزمان وصدقها عليها ايضا بالسوية وان لم يتساوا الافراد بل كان حصوله في بعضها اولى واقدم واشد من البعض الآخر يسمى مشككا \* والتشكيك على ثلاثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب اولى اتم واثبت وافوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم والتاخر وهو ان يكون حصول معنى في بعضها متقدما على حصوله في البعض الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معنى في بعضها اشد من حصوله في البعض الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب اشد منه في الممكن لان آثار الوجود في الواجب اكثر كما ان اثر البياض وهو تفريق البصر في بياض النسيج اكثر مما هو في بياض العاج وانما سمي مشككا لان افراد مشتركة في اصل معناه ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك خيله انه متواطئ في المتن حيث قال فان تشخص يسمى علما فان الملائم ان يسمى جزئيا حقيقيا قوله افراد والذهنية اي الفرضية وان كان يمتنع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما ياباها سواء كانت في الاعيان او في الزمان فان تضم ان للانسان افراد اخارجية ذهنية والشمس افراد ذهنية وان دفع التحير الذي يعرض لبعض الناظرين قوله التشكيك على ثلاثة اوجه الاول بسبب الاولوية وهو ان يكون صدق الكلى على بعض افراد اولى منه عاى البعض الآخر بسبب التفاوت في الافراد كمالاتا ونقصانا فان صدق الوجود على الواجب اتم واثبت من وجود الممكن له وامه ازل لا وابد والثاني بالتقديم والتاخير كوجود الواجب فانه علة الوجود اما ممكن والعلة مقدمة لامم بالذات ولا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك والثالث بالشدة والضعف وشدة الشيء وضعفه يعلم من اثره بمعنى انه ان كان اثره اكثر فهو اشد ولن كان اقل فهو اضعف فينتزع العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف الآخر



لتوافق افراد فيه وان نظر الى جهة الاختلاف او هذه انه مشترك كانه لفظ له معان مختلفة  
كالعين فالناظر فيه يشكك فله ومتواطو مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم \* وان كان الثاني  
اي ان كان المعنى كثيرا فاما ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان كان موضوعا للمعنى ووضع  
لمعنى آخر انما سبقة بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل النقل كان وضعه لتلك المعاني على  
السوية اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى  
المعنى الاول فهو المشترك لا اشتراكه بين تلك المعاني كالعين فانها موضوعة للابصرة والباء  
والذهب والركبة على السواء وان تخلل بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في  
المعنى الاول اولا فان يترك يسمى لفظا منقولاً لنقله من المعنى الاول والثاني اما الشرع  
فيكون منقولاً لشرعيا كالصلوة والصوم فانهما في الاصل للداء ومطلق الامساك ثم نقلهما  
الشرع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوصة مع النية واما غير الشرع وهو اما  
العرف العام فهو المنقول العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة اسم لكل ما يدب على الارض  
ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير والعرف  
الخاص ويسمى منقولاً اصطلاحيا كاصطلاحات النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة  
فكالفعل فانه كان اسما لما صدر عن الفاعل كالاكل والضرب ثم نقله النحوي الى كلمة دللت  
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واما اصطلاح النظار فكالذوران فانه اسم  
للحركة في السكك ثم نقله المناظر الى ترتيب الاثر على ما له صاوح العلية مرة بعد اخرى وان  
لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه ايضا يسمى حقيقة ان استعمال في الاول وهو المنقول  
عنه ومجازا ان استعمال في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع اولاً للحيون المفترس ثم  
نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة واستعماله في الاول بطريق الحقيقة  
**قوله** والماء الطاهر ان يقال لعين الماء لان العين لم يوضع للماء **قوله** النحاة والنظار جمع ناح  
بمعنى النحوي على ما هو في القاموس والنظار جمع ناظر بمعنى المنسوب الى ما  
المناظرة لكن لم يستعمل مفردهما **قوله** كالفعل فعل بالفتح كرس وبالكسر كرس دار فهو في  
الاصل لما صدر عن الفاعل ثم استعماله لما قام بالشيء **قوله** سكك جمع سكة بالكسر كوجه  
خرد **قوله** ترتيب الاثر النح كترتيب الاسهال على شرب السقمونيا وترتيب الخزعة على  
الاسكارلان شرب السقمونيا علة للاسهال والاسكارلة للحزمة **قوله** لعلانه في الاشارات

وفي الثاني بطريقي المجاز اما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر اي اثبتته او من حقيقة اذا كنت منه على يقين فاذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصلي فهو شي شئت في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز فلانه من جاز الشيء بجوزة اذا تعداه واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي جاز مكانه الاول وهو موضوعه الاصلي قال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا في اقل ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى اي يكون معناه واحدا او يختلفا في المعنى اي يكون لاحدهما معنى والآخر معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان اخذا من الترادف الذي هو ركوب احد خلف آخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كالليث والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان متباينان لان المباشرة المفارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فيتحقق المفارقة بين اللفظين المتفرقة بين المر كوين كالانسان والفرس \* ومن الناس من ظن ان مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقتها على ذات واحدة وهو فاسدان الترادف وهو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال واما المركب فهو ما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام والتم ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب والنداء والقسم واما غير تام فهو ما تقيدي كالحيوان الناطق واما غير تقيدي كالركب من اسم واداة او كلمة واداة اقول لما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب واقسامه وهو اعلم ان العلاقة بالفتح يستعمل في المعقولات وبالكسر في المحسوسات وقيل بالفتح يستعمل في لكسبي وبالكسر في الضروري قوله والصارم القاطع قوله معنى له حينئذ اي حين اذا كان الواو الواصلة في معنى او الفاصلة لا معنى للاحتمال لان الاحتمال لا يستعمل الا في ما له جهتان والخبر على تقدير كون الواو بمعنى او لا يكون له الجهة واحدة

اماتام او غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اي يفيد المخاطب فائدة تامة ولا يكون  
مستتبعا للفظ آخر ينتظره المخاطب كما ان اقبل زيد فيبقى المخاطب منتظرا ان يقال  
قائم او قائم مثله لا بخلافه ان اقبل زيد قائم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت  
عليه فهو المركب التام والافهوا المركب الناقص وغير تام والمركب التام اما ان يحتمل  
الصدق والكذب فهو الخبر او لا يحتمل فهو الانشاء \* فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا  
للواقع او لا فان كل مطابق للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل  
الصدق فلا خبر داخل في الحد \* فقد يجاب عنه بان المراد بالواو والواصلة والفصلة بمعنى  
ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر  
كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخله في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان  
الاحتمال لا معنى له حينئذ بل يجب ان يقال ما صدق او ما كذب \* والحق في الجواب  
ان المراد احتمال الصدق والكذب بمجر النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا السماء فوقنا  
اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا  
اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق بمجر النظر الى مفهومه فتأصل التقسيم ان  
المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والافهوا الانشاء وهو اما  
ان يدل على طلب الفعل دلالة وضعية او لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما  
ان يقارن الاستعلاء او يقارن التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان  
قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال ودعاء \* وانما قيد الدلالة بالوضع  
اخترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع فان قولنا كتب عليكم الصيام واطاب  
منك الفعل وان دل على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للخبر من  
طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم  
ويندرج فيه الممتنى والمزجي والقسم والنداء والتعجب \* ولقائل ان يقول الاستفهام  
قوله ليس بموضوع اه اما اطلب منك الفعل فظاهر واما كتب عليكم الصلوة فلان معنى  
كتب اوجب فيكون اخبارا من ايجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوما  
قوله ويندرج الخ اي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التمني وغيره  
فان كلها انشاءات ينبه على ما في ضمير المتكلم من تمنى مضمون الجملة وترجييه والتسم

والنهي خارجان من القسمة اما الاستفهام فلانه لا يليق جفلة من التنبية لانه استعلام  
ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فعدم خوله تحت  
الامر لانه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف ادرج الاستفهام  
تحت التنبية ولم يعتبر المناسبة اللغوية والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو كفى  
النفس لعدم الفعل مما من شأنه ان يكون فاعلا ولو اردنا ان يراد ههنا في القسمة لغفلنا الانشاء  
اما ان لا يدل على طلب شيء بالوضع وهو التنبية او يدل فلا يخلو اما ان يكون المط الفهم  
وهو الاستفهام او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء وهو امر ان كان المط الفعل ونهي ان  
كان المطلوب الترك اي عدم الفعل او يكون مع التساوي وهو الالتماس او مع الخضوع  
وهو السؤال \* واما المركب الغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيد الاول وهو التقيدي

مثايسافوجي

كالحيوان الناطق او لا يكون وهو غير التقيدي كالركب من اسم واداة او كلمة واداة قال  
الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصور هـ من وقوع  
الشركة فيه وكلبي ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ما يسمى جزئيا وكمليا بالعرض اقول  
المعاني هي الصور الذهنية من حيث انها موضع بازائها الالفاظ فان مبر عنها بالفاظ مفردة  
فهي المعاني المفردة والافعال مركبة والكلام ههنا انما هو في المعاني المفردة كما ستعرفه فكل

فان معنى باللد اقسمت بالله والنداء اعني آواز اذن على ما في الصراح وتعريف المنادي  
بالمطلوب اقباله لا يستلزم كون معنى النداء طاب الاقبال حتي يرد عليه انه لطلب الفعل  
من المخاطب فانه تعريف باللازم قوله ولم يعتبر الخ اي لم يعتبر بالنظر الى المقصود  
الاصلي فان اعتبار المناسبة اللغوية امر استحساني لا وجوبي قوله اي عدم الفعل فسر الترك  
سابقا بكف النفس نظر الى توجيه كلام المصنف وفسره ههنا بعدم الفعل لانه جعالة تسمي للفعل  
فلا يمكن ان يفسر بالكف قوله مع التساوي الالتماس هذا بحسب اللغة اما في العرف  
فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع قوله الصورة الذهنية اعلم ان الصورة الذهنية كما  
تطلق على كيفية تحصل في العنل هي مرآة اشاهد ندى الصورة تطلق ايضا على المالموم  
الامير بواسطة ذلك الصورة في الذهن ولا شك ان الصورة الذهنية التي تنقسم الى الكلي  
والجزئي هو المعنى الثابتي وهو من حيث يقصد باللفظ يسمى معنوا ومن حيث يفهم  
مفهوما قوله ستعرفه اي في اخر بحث تمام المشترك وهو قوله لا يقال حصر جزء الماهية

مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصور باي من حيث انه متصور مانعاً من وقوع الشركة فيه اي عن اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها او لا يكون فان منع نفس تصور من وقوع الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان الهذية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصور من صدقه عليه امور متعددة وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو الالكان للمعنى معنى وانما اتيد بنفس التصور لان الكليات ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين فان مجرد تصور لو كان مانعاً من الشركة لم يفتقر في اثبات الواحدانية الى دليل وكالكليات الفرضية مثل الاشياء والامكان والموجود فانها تمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصورها ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل من افراد ما يمتنع ان يصدق عليه اذا لم يمتنع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصور فلو لم يعتبر نفس التصور في تعريف الكلي والجزئي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئي فلا يكون مانعاً من تعريف الكلي فلا يكون جامعاً وبيان التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزء للجزئي غالباً كالانسان فانه جزء لزيد وكالحيوان فانه جزء للانسان والجسم فانه جزء للحيوان فيكون ذلك الجزئي كلا والكلي جزء او كلية الشيء انه يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل والمنسوب الى الكل كلي وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوباً الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي واعلم ان الكاينة الجزئية انما تعتبر بالذات في المعاني وامافي الالفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم الاول قال والكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلها او خارجا عنها والاول هو النوع سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالانسان او غير حاصله انه لو لم يختص الكلام بالمعاني المفردة ليطل انحصار جزء الماهية في الفصل والجنس بمثل الجوهر والناطق قوله تسمى كلية وجزئية التاء فيها ما للتانيث لا للمصدرية فلا يرد

متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة كالشمس فهو  
ان كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو اقول انك  
قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة بيان معرفة كيفية اقتناص الجهولات التصورية  
وهي التي تقتض عن الجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلها هذا صار  
نظر المنطقيين مقصودا على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلي اذا نسب الى ما تحتها من  
الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها او خلافها او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا  
والخارج مخرجيا وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج فالاول اي الكلي الذي يكون  
نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد ودهرو و بكر  
وغيرهم من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الا بغوارض مشخصة خارجة عنه بها يمتاز  
شخص من شخص ثم النوع لا يخلو واما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج اولايكون فان  
كل متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية  
مع لان السؤال بما هو عن الشيء انما يطلب بد تمام ماهيته وحقيقته فان كان سوالا  
عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شئين او اشياء في السؤال  
كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينها ولما كان النوع  
متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من افرادة فاذا سئل عن زيد مثلا  
بما هو كان المقول في الجواب الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد ودهرو  
بما هما كان الجواب الانسان ايضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة فلا جرم يكون مقولا في  
جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر  
نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة  
لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الاتمام الماهية المختصة به ان لا فرد آخر له في  
الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون الجواب تمام الماهية  
المشركة وان قد علمت ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين  
الواجب ان يقال كليا وجزئيا اقول قد عرفت من قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو  
منطقي والمقصود منه بيان وجه ترك البحث عن الجزئي قوله اقتناص وهو الاصطيان  
والمراد به الاكتساب وفيه اشارة الى ان المراد به تحصيلها بالنظر

متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان لم يتعد دكان مقولا ما على واحد في جواب ما هو فهو  
 اذن كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكلي  
 جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا او  
 على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس  
 فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليخرج الثلاثة الباقية  
 اعني الفاعل والخاصة والعرض العام لانه لا تنقل في جواب ما هو \* وهناك نظر وهو ان احد  
 الامرين لازم اما اشتمال التعريف على امر مستدرك واما ان لا يكون التعريف جامع لان  
 المراد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون  
 قوله المقول على واحد زائدا حشا لان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول  
 على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج  
 عن البريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلا كالعنقاء فلا يكون جامعاً للصواب  
 ان يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكلي ايضا فان المقول على كثيرين  
 يغني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو و  
 يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا والمصدا باعتبار النوع  
 في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية  
 معا والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن بوجهين اما اولا  
 فلان نظر الفن عام يشمل المواد كلها فالخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك واما ثانيا فلان  
 المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود  
 وقد جعله من اقسام النوع وهو فاسد لان الحد من اقسام المركبات وقد جعله من اقسام النوع  
 الذي هو من اقسام المفرد \* قال وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين

قوله واما ثانيا اراد ان يقوم قد صرحوا بان الكلي المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية  
 لا يكون الا الحد حيث قالوا الكلي المقول في جواب ما هو واما ان يكون مقولا في جواب ما هو  
 بحسب الخصوصية المحضة فهو الحد بالنسبة الى المحدود او بحسب الشركة المحضة فهو  
 الجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع بالنسبة الى الافراد  
 وقد جعل المصدا من اقسام النوع ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة



نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا ورسومه بانه  
كلّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو **أول** الكلّي الذي هو جزء  
الماهية منحصري في جنس الماهية وفصلها لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية  
وبين نوع آخر او لا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه مشترك بينهما  
اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون  
نفس ذلك الجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذا لا  
جزء مشترك بينهما **الا** هو ما **ثاني** الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم النامي والحساس  
والمتحرك بالارادة وكل منها وان كان مشترك بين الانسان والفرس الا انه ليس تمام  
المشترك بينهما بل بعضه وانما يكون تمام المشترك بينهما هو الحيوان الماشتمل على  
الكل \* وربما يقال المراد بتمام مشترك بينهما مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان  
فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة  
بين الانسان والفرس وهو منتقص بالاجناس البسيطة كالجوهر لانه جنس عال لا يكون له  
جزء حتى يصح انه مجموع الاجزاء المشتركة فعبارة تناهد وهذا الكلام وقع في البين فانرجع  
الى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو  
الجنس والا فهو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما و  
بين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لانه اذا سئل عن الماهية  
وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهذا هو ذلك الجزء فان اقر الماهية  
بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب حينئذ تمام الماهية  
المختصة والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة ان هو ما يتركب الشيء منه ودين خير وذلك  
الجزء انما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فقط ولا نعني بالجنس الا هذا

**قوله** وهو منتقص اي كون المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء منقوض بالجناس  
البسيطة كالوحدة فانه تمام المشترك بين الجوهر والعرض مع انه لاجزاء **قوله** فعبارة تنا  
وهو قوله الجزء المشترك هو الذي لا يكون وراءه جزء مشترك اسدي احكم لان عبارة تنا  
يشتمل الجنس المفرد والركب وهذه العبارة يشتمل الجنس المركب فقط **قوله** فانرجع  
الى ما كنا فيه وهو حصري جزء الماهية في جنسها وفصلها

بالحيوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان وبين نوع آخر كالفرس مثلا حتى  
 اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان واذا افر بالانسان بالسؤال  
 لم يصح للجواب الحيوان لان تمام ماهيته هو الحيوان الناطق لا الحيوان فقط \* ورسموه  
 بانه علي مقول علي كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فلفظ الكلبي مستهرك  
 والمقول علي كثيرين جنس للخمسة ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول علي واحد  
 فيقال هذا زيد ويقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لانه مقول علي كثيرين  
 بتمتد بالحقائق ويقولنا في جواب ما هو الكليات البواقية قال وهو قريب ان كان الجواب  
 من الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو عين الجواب منها ومن كل ما يشاركها فيه  
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها ومن بعض ما يشاركها فيه  
 الجواب منها ومن البعض الاخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة  
 كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم و  
 اربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وعلني هذا القياس اقول القوم قدرتموا  
 الكليات حتى يتهيأ لهم التمثيل بهاتسهيلا علي المتعلم المبتدي فوضعوا الانسان  
 ثم الحيوان ثم الجنس النامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فان الانسان نوع كما جرت  
 والحيوان جنس للانسان لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم  
 النامي جنس للانسان لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل  
 عنها بما هما كان الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق جنس له لانه تمام  
 الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلا وكذلك الجوهر جنس له لانه تمام الماهية المشتركة  
 بينه وبين العقل فقد ظهر انه يجوز ان يكون ماهية واحدة اذ جناس مختلفة بعضها فوق  
 بعض واذا انتقش هذا علي صحيفة الخاطر فنقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان  
 الجواب من الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها ومن  
 جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه الجواب من السؤال عن الانسان  
 والفرس وهو الجواب عنه ومن جميع الانواع اشارة للانسان في الحيوانية وان كان  
 الجواب من الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس فير الجواب عنها وعن

قوله اذا انتقش اذ اي اذا علمت تعدد تمام المشترك فاعلم انحصار الجنس في التسمين فانه

البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه ومن جديع المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية بل الجواب منه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم اجوبة ثلثة وهو جواب رابع وعلى هذا القيلس فكما يزيد البعيد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواجب لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب اخر قال وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والالكان مشتركابين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر بخلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهى الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس او في وجود فكان فصلا **اول** هذا بيان للشق الثانى من الترتيد وهو ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يكون فصلا وذلك لان احد الامرين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون مشترك باصلا بين الماهية ونوع ما او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له واياما كان يكون فصلا اما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشترك باصلا وهو الامر الاول او يكون مشترك ولا يكون تمام المشترك بل بعضه فذلك البعض اما ان يكون مباثنا لتمام المشترك او اخص منه او اعم منه او مساويا له لا جائزا ان يكون مباثنا لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال ان يكون المحمول موقوف على ذلك **قوله** يكون فصلا على تقدير عدم كون جزء الماهية مشتركا تاما **قوله** وذلك اي كونه فصلا **قوله** على ذلك التقدير وهو ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما **قوله** مساويا له بالحساس فانه كلما صدق الحساس صدق الحيوان **قوله** ان لم يكن تمام المشترك اذ كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة **قوله** اصلا كالناطق **قوله** لان الكلام في الاجزاء المحمولة لان الكلام في الجنس والفصل وهما مقولان وعمله ولان

على الشيء مبادئه ولا اخص لوجود الاخص بدون الاخص فيلزم وجود الكل ( وهو تمام  
المشترك كالحيوان بدون الجزء (اي بدون البعض الاخص كالحساس) وانه محال ولا اعم  
كالجسم النامي والحيوان الان بعض تمام المشترك بين الماهية (كالانسان) ونوع آخر  
(كالفرس) لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر (كالشجر) بدون تمام  
المشترك، تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام  
المشترك لوجوده فيهما فاما ان يكون تمام المشترك بينهما، وهو محال لان المقدار ان الجزء  
ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك  
بل بعضا منه فيكون للماهية (كالانسان) تما ما المشترك احدهما تمام المشترك  
(كالحيوان) بين الماهية وبين النوع الذي هو بازائها والثاني تمام المشترك (كالجسم  
النامي) بينها وبين النوع الثاني (كالشجر) الذي هو بازاء تمام المشترك الاول وحينئذ  
(اي حين اذا كان للماهية تما ما المشترك) لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين  
النوع الثاني اعم منه لكان موجودا في نوع آخر (كالشجر) بدون تمام المشترك الثاني (اي  
الجسم النامي) فيكون مشتركين الماهية وذلك النوع الثالث (كالشجر) الذي بازاء تمام  
المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث وهلم  
جرا فاما ان يوجد تمام المشتركات الى غير النهاية او ينتهي الى بعد تمام مشترك  
مساوله والا اول محال والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فقله ولا يتسلسل  
ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب  
اجزاء الماهية وانما يلزم ذلك لو كان تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل  
وجودا مور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا بطلت الاقسام الثلاثة تعين  
ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير  
كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركا اصلا يكون مختصا بها فيكون مميزا للماهية  
في غيرهما وان كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصلا لتتمام المشترك لاختصاصه به  
قله وليس تمام المشترك بينهما اي بين الماهية الاولى والنوع الثالث وهو الشجر مثلا  
قله من الدليل اي من الدليل الذي مر وهو ان لم يكن تمام المشترك يكون مختصا بها  
او بعضا منه مساويا له وكل ما كان كذلك يكون تميزا لها في الجملة

وتمام المشترك جنس فيكون فصل الجنس فيكون فصلا للماهية لانه لما ميز الجنس  
 عن جميع اعيانه وجميع اعيان الجنس بعض اعيان الماهية فيكون مميز الماهية عن  
 بعض اعيانها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف كان  
 أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو  
 مميز الماهية عن مشاركتها في جنس أو وجود فيكون فصلاً وإنما ال في جنس أو وجود لان  
 اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميز الهاء في الجملة  
 وهو الفصل واما انه يكون مميزاً عن مشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب  
 ان يكون لها جنس فلا فاما الماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية  
 وان لم يكن لها جنس فلا اقل من يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية وح يكون فصلها  
 مميزاً لها عنها \* ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب بان يقال بعض تمام المشترك  
 ان لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك ونوع آخر فيكون مختصاً بتمام المشترك فيكون  
 فصلاً له فيكون فصلاً للماهية وان كان مشتركاً بينهما يكون مشتركاً بين الماهية  
 وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما فيكون بعضاً من تمام  
 المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا \* لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس  
 والفصل باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثلاً جزء ماهية الانسان مع انه  
 ليس بجنس ولا فصل \* لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطابق الاجزاء و  
 هذا ما وعدنا في صدر البحث قال ورسومه بانه كلي يحمل على الشيء في جواب أي  
 شيء هو في جزءه فعلى هذا لو تركب حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية  
 كان كل منهما فصلاً لهما لانه يميزهما عن مشاركتها في الوجود اقول ورسومه الفصل بانه كلي  
 يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق والحساس فانه اذا سئل من  
 الانسان او من زيد باي شيء هو في جزءه فالجواب عنه بانه ناطق او حساس لان السؤال  
 باي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة نكل ما يميز يصاح للجواب \* ثم ان طلب

فصل

**قوله** عن المشاركات الجنسية وعن الوجوداتية ولم يذكره المغفلة والاعتماد **قوله** لانا نقول

يعني ان الكلام ههنا في المعاني المفردة الجوهر الناطق وان كان جزء الكنه ليس بفرد **قوله** هذا  
 ما وعدنا في صدر البحث أي في الفصل الثاني حيث قال والكلام ههنا في المعاني المفردة

المميز الجوهرى يكون الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضى يكون الجواب بالخاصة  
فالكلي جنس يشتمل سائر الكليات وبقولنا يجمل على الشيء في جواب اي شيء هو  
يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ماهو لا في  
جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وبقولنا في جوهره يخرج  
الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في مرضه فان قلت السائل  
باي شيء هو ان طلب مميز الشيء عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فصل الانسان  
لانهم لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار او  
عن بعضها فالجنس مميز للشيء عن بعضها فيجب ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج  
من الحد \* فنقول لا يكتفى في جواب اي شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لابد  
معه من ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما  
كان محصله ان الفصل كلي ذاتي لا يكون مقولا في جواب ماهو يكون مميز للشيء في  
الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب من امرين متساويين او امور متساوية كما هي ماهية الجنس  
العالي والفصل الاخير كان كل منهما فصلا لها لانه يميزها ماهية تميز الجوهر يا عما يشاركها  
في الوجود \* واعلم ان قدماء المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها  
جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء وحد الفصل بانه كلي مقول على الشيء في  
جواب اي شيء هو في جوهره ومن جنسه وان لم يساعد البرهان على ذلك نبه المصنف  
على ضعفه بالاشارة في الوجود اولو بايراد هذا الاحتمال ثانيا قال والفصل الاميز للنوع  
مشاركة في الجنس قريب ان يميز عنه في جنس قريب كالناطق للانسان ونعبد ان يميزه  
عنه في جنس بعيد بالحساس للانسان **اقول** الفصل اما مميز عن المشارك الجنسي او من  
**قوله** فان قلت السائل انما يراد على التعريف بانه اما غير جامع او غير مانع فيكون نقضا  
او على قوله يخرج الجنس فيكون منع او على الاول الجواب منع وعلى الثاني اثبات  
للمقدمة المنوعة **قوله** ماهية مركبة من امرين متساويين مثلا فرضنا الجوهر مركبا من  
لوبي وهما متساويان فيكون كل من اوب فصلا للجوهر لانهما يميز الجوهر عن المشاركات  
في الوجود **قوله** في الشفاء وما في الاشارات فقال في جنس او وجود **قوله** بالمشاركة ضعفه  
حيث قال كيف ما كان يميزها ماهية عن مشاركا تهافي جنس او في وجود

المشارك الوجودي فان كل مميزا عن المشارك الجنسي فهو ما قريب او بعيد لانه ان  
ميزه عن مشاركاته في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فانه يميزه  
عن مشاركاته في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد  
كالحياس للانسان فانه يميزه عن مشاركاته في الجسم النامي \* وانما اعتبر القريب والبعيد  
في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس متحقق الوجود بل هو مبني  
على احتمال يذكر وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقية  
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الاخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج  
بعض اجزاء الماهية الى البعض او يحتاج فان احتياج كل منهما الى الاخر يلزم الدور والايانزم  
الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما الى الاخر ليس اولى من  
احتياج الاخر اليه او يقال لو تركب جنس مال كالجوهر مثلا من امرين متساويين فاحدهما  
ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محال وان كل جوهر فاما ان يكون الجوهر نفسه  
فيلزم ان يكون الكل نفس جزئه وانه محال او دخلا فيه وهو ايضا محال لامتناع تركيب  
الشي من نفسه وغيره واخارجا منه فيكون عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه  
بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا وانه محال  
فلينظر في هذا المقام فانه من مطروح الاذكاء قال واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن  
الماهية فهو اللازم والاهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد  
يكون لازما للماهية كالزوجية للاربعة وهو ما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ما رزومه  
كافيافي جزم الدهن بالزوم بينهما كالانقسام بمتساويين اللازم للاربعة واما غير بين و  
**قوله** على احتمال يذكر وهو تركب الماهية من الامرين المتساويين اوله امور متساوية **قوله**  
ضرورة وجوب احتياج الخ حتى لا تكون تلك الاجزاء اجنبيا **قوله** تقوم الجوهر بالعرض  
وهو من اي يكون العرض محمولا عليه ومواطاة وذلك لاستلزامه اتحاد الجوهر والعرض  
فلا يرد تقوم السيرير بالهئية القائمة بالخشب عاى ان في كون السيرير بمعنى المركب  
من الخشب والهئية جوهر اضافة **قوله** ان يكون الجوهر نفسه اي يكون الجوهر المطلق  
نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهر ان نفسه منصوب على الخبرة ودخلا خارجا معطوف  
عاه **قوله** وانه مم لانه لا يبقى الكل كلا ولا الجز جزءا **قوله** لامتناع الاستلزام كون الكل



هو الذي يقفر جزم الفهم باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثالث للقائمتين  
 للمثالث \* وقد يقال البين ما في اللازم الذي يلزم من تصور ما زوجه تصور الاول اعم  
 والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصغرة الوجل واما بطي الزوال كالشيب  
 والشباب **اقول** الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان يمتنع  
 انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم كالفردية للثلاثي والثاني العرض  
 المفارق كالكتابة بالفعل للانسان \* واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحيشي فانه لازم لوجوده  
 وتخصه لا ماهيته لان ماهية الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود  
 وليس كذلك واللازم للماهية كالزوجة للاربعة فانه معنى تحققت ماهية الاربعة امتنع  
 انفكاك الزوجة عنها \* لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت  
 ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم للوجود  
 الى ما يمتنع وهو لازم للماهية \* لاننا نقول لانسلم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية  
 غاية ما في البان انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه انه  
 لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه ممتمنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما  
 يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو ممتمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما  
 يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها  
 موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي والثاني لازم للماهية والاول لازم  
 الوجود فهو بالتسمية متناول لتسمية واما اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء ام يرد  
 السؤال \* ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي تصور مع

انفكاكه عن الماهية

نفس الجزء واحتياج الشيء في تقوم نفسه الى خارج عنه وتقدم الشيء على نفسه الى غير  
 ذلك **قوله** لا يقال الخ توضيح السؤال ان تقسيم الشارح هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى  
 غير واي مبانة لان المقسم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية والى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية والاول نفسه والثاني غير ومبانته وتبيين  
 الجواب هو انه يلزم لو كان المراد بالماهية في المقسم الماهية من حيث هي وليس كذلك  
 بل المراد بها الماهية في الجملة اعم من حيث هي ومن الماهية الموجودة فلا يكون لازم  
 الماهية من حيث هي هي نفس المقسم ولا لازم الوجود مبانة لها

تصور ملزومة في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة فان تصور  
الاربعة وتصور الانقسام بمتساويين بجزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمتساويين  
واما اللازم الغير البين فهو الذي يفتقر فيه جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي  
الزوايا للثلث للقائمتين للمثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للثلث  
للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث مساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج  
الى وسط \* وهذه نظره وان الوسط ما هي ما فسر بالقوم ما يقتضون بقولنا لانه حين يقال لانه  
كذا مثلا ان قلنا العالم محدث لانه متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم  
من عدم افتقار اللزوم بينهما الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم لجواز توقفه  
على شيء آخر من حدس او تجربة او حدس او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في  
مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث \* وقد يقال البين  
على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومة تصوره ككون الاثنين ضعفا للواحد فان من  
تصور الاثنين ادرك انه ضعف الواحد والمعنى الاول اهم لانه متى يكفي تصور المزوم  
في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور المزوم وليس كما يكفي التصور ان يكفي تصور  
واحد \* والعرض المفارقة ما سريع الزوال كحجرة الخجل وصفرة الوجع واما بطي الزوال  
كالشيب والشباب وهن التقسيم ليس بحاصر لان العرض المفارقة هو ما لا يمتنع انفكاكه عن  
الشيء وما لا يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في سريع الانفكاك وبطيئه  
لجواز ان لا يمتنع انفكاكه من الشيء ويدوم له قال وكل واحد من اللازم والمفارقة ان اختص  
بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والافهوا العرض العام كالاشي وترسم الخاصة  
بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولنا عرضيا والعرض العام بانه على مقول  
على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولنا عرضيا فالكليات اذن خمسة نواع وجنس وفصل

قوله يحتاج الى وسط وهو ههنا برهان هندسي قوله وههنا نظراي في تقسيم المصنف لازم  
المهية الى بين والى غير بين قوله قد يقال الخ ههنا واللزوم الهني المعتبر في الدلالة  
الاتزان اميقوله كالشيب قال بعض الشارحين ان التمثيل بالشيب لا يصح لانه يزول  
بزوال الوضع الان يراد به الكهولة ولكن اطلاقه على الكهولة خلاف المتعارف ولا يبعد يقال  
ان الملحوظ فيه المفارقة مع بطوء الزوال قوله يدوم له كحركات الافلاك والسود للرنجي

وخاصة وعرض عام اقول الكلي الخارج عن الماهية سواء كان لازما او مفارقة اما خاصة او  
مرض عام لانه ان اخضع بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك فانه مختص  
بحقيقة الانسان وان لم يختص به ابل يعمها وغير هاتهو العرض العام كالماشي فانه شامل  
للانسان وغيره وترسم الخاصة بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاهم رضيا  
فالكلية مستندة على عامر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما مقولان  
على حقائق مختلفة وقولنا قولاهم رضيا يخرج النوع والفصل لان قولهما على ما تحتها  
ذاتي لا عرضي ويرسم العرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغير هاتهو  
رضيا بقولنا وغير هاتهو يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على افراد حقيقة  
واحدة فقط وقولنا قولاهم رضيا يخرج الجنس لان قوله على ما تحتها ذاتي لا عرضي \* وانما  
كانت هذه التعريفات رسوما للكلية لجواز ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات  
ملزومات متساوية لها احيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها اسم الرسم وهو بمعزل عن  
التحقيق لان الكلية امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اولاد وضمت اسماؤها بازاها فليس  
لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودها على ان عدم العلم بانها حدود  
لا يوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم \* وفي تمثيل الكلية  
بالناطق والضاحك والماشي لا بالنطق والضحك والماشي التي هي مبادئها فائدة وهي  
ان المعتبر في حمل الكلي على جزئياته حمل المواطة وهو حمل هو ولا حمل الاشتقاق  
وهو حمل هو وهو والنطق والضحك والماشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطة فلا يقال  
زين نطق بل نونطق او ناطق وان قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك ان الكلية منحصرة  
في خمسة نوع ورجنس وفصل خاصة ومرض عام لان الكلي اما ان يكون نفس ماهية

قوله حمل هو هو وتوضيحه ان حمل المواطة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع  
بالحقيقة كقولنا لان ابيض وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا على الموضوع  
كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض  
بل بواسطة اما بالاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض وابيض ولما كان - آلهما واحدا يسمى  
حمل البياض على الوجهين حمل الاشتقاق وبعضهم يسمى الاول حمل التركيب فانه  
اذا ركب يحمل في ضمن المركب والثاني حمل الاشتقاق لانه اذا اشتق منه شيء حمل

ما تحته من الجزئيات اود اخلافها او خارجا عنها فان كان نفس ماهية ما تحته من  
الجزئيات فهو النوع وان كان داخل فيها فاما ان يكون تمام الاشتراك بين الماهية وبين نوع  
آخر وهو الجنس اولا يكون وهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اخص بحقيقة واحدة فهو  
الخاصة والا فهو والعرض العام \* واعلم ان المصنف رحمه الله قسم الكلّي الخارج عن  
الماهية الى اللازم والمفارق وتسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسما  
الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلّي سبعة على مقتضى تقسيمه لخمسة فلا يصح قوله بعد  
ذلك فالكليات اذن خمسة قال الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي وهي خمسة  
الاول الكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان نفس مفهوم اللفظ كشرية الباري  
عزاسه وقد يكون ممكن الوجود فيه ولكن لا يوجد كالغنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا  
فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى اومع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثير اما  
متناهية كالكواكب السبعة السيارة او غير متناهية كالنفوس الناطقة **اَوَّل** قد عرفت في اول  
الفصل الدلالي ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا  
من الاشتراك بين كثيرين فهو الكلّي وان كان مانعا فهو الجزئي فمناط الكلية والجزئية انما  
هو الوجود العقلي واما ان يكون الكلّي ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فامر  
خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان نفس  
مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلّي وامكان وجوده في الخارج شيء لا يقتضيه نفس  
مفهوم الكلّي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عند ان يكون ممتنع الوجود في الخارج  
وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلّي اذا نسبنا الى الود الخارجي اما ان يكون ممتنع الوجود  
في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كشرية الباري عزاسه والثاني اما ان يكون  
موجودا في الخارج اولا والثاني كالغنقاء والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او  
لا يكون متعدد الافراد فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصرا في فرد واحد  
فلا يخلم واما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والاول  
كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان تكون  
افراد متناهية او غير متناهية والاول كالكواكب السيارة فانه كلّي منحصر في الكواكب السبعة  
في ضمن ذلك اشتق فيهما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فجعلناهما قسما واحدا والى

السيارة والثاني كالنفس الناطقة فان افرانها غير متناهية على مذهب البعض قال  
 الثاني اذا قلنا الحيوان مثلاً بأنه كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو كونه  
 كلياً والمركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي  
 الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود  
 موجود واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج من المنطق  
 اقول اذا قلنا الحيوان مثلاً كلياً فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو مفهوم الكلي  
 سمين غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما اي من  
 الحيوان والكلي والتغاير بين هذه المفهومات ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم  
 من الاخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي لا يمتنع نفس  
 تصور ذهن وقوع الشركة فيه ومفهوم الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة  
 ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فالاول يسمى كلياً طبيعياً لانه طبيعة  
 من الطبائع ولانه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني كلياً منطقياً لان المنطقي انما  
 يبحث عنه وما قال المصان الكلي المنطقي كونه كلياً فيه مساهلة اذ الكلية انما هي مبدء اذ  
 الثالث كلياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذا الامور الثلاثة  
 لا يختص بالحيوان ولا به مفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومات الكليات حتى  
 اذا قلنا الانسان نوع جصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس  
 والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود في الخارج  
 والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود فالحيوان موجود وهو الكلي  
 الطبيعي واما الكليان الاخيران اي الكلي المنطقي والكلي العقلي ففي وجودهما في الخارج  
 خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة من  
 احوال الوجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه  
 قوله على مذهب البعض وهم الفلاسفة القائلون بعدم العالم لعدم بعض اجزائها كالميتون  
 وغيره قوله انما هي مبدء اي مبدء الكل واراد بالمبدء المشتق منه فان نسبة الكتابة الى  
 الكلي كنسبة الضرب والضاربة الى المضارب قوله هذا الحيوان اي الحيوان الجزئي  
 المحسوس مع قطع النظر عن كونه مبارزة عن الحيوان المعروف للشخص اي مجموعهما

لايراده واحالتهما على علم آخر قال الثالث الكليات متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس اقول النسب بين الكليات منحصر في اربع التساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدق على شيء واحد او لم يصدق فان لم يصدق على شيء اصلا فهو متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق شيء من الانسان على شيء من افراد الفرس وبالعكس وان صدق على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا فان صدق فيهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس اولا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه فانهما لاصدا على شيء ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احديهما اجتماعي فيهما على الصدق والثانية ما يصدق فيهما دون ذاك والثالثة ما يصدق فيهما ذاك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معاً على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجدار الابيض فيكون كل واحد منهما شاملاً للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض شاملاً للحيوان وغير الحيوان فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فمجمع التباين الى سالتين كليتين من الطرفين والتساوي الى

**قوله** لايراده اي لايراد الكلي الطبيعي من غير احواله على علم آخر ولايراد الكلي العقلي مع احواله على علم آخر **قوله** فمجمع مصدر ميمي وليس بمعنى ما يرجع اليه اي

موجبتين تائينين والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من  
الطرف الاخر ومن وجه الى سالتين جزئيتين وموجبة جزئية وانما امتيز النسب بين  
الكليتين لان المفهومين اما كليان او جزئيان او كلي وجزئي والنسب الاربع لا تتحقق  
في القسمين الاخيرين اما الجزئيان فلا بهما لا يكونان الامتباثيين واما الجزئي والكلي  
فلان الجزئي ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له  
يكون مباثا له **قال** ونقيضا المتساويين متساويان والصدق احدهما على ما كذب عليه  
الاخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء  
مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق  
عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لو لا ذلك لصدق دين الاخص على بعض  
ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما  
الثاني فلانه لو لا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك  
مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين  
نقيضهما عموم اصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين معين الاخص مطلقا ونقيض الاخص  
مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا ومعين الاخص ونقيضا المتباثيين متباثيان  
تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا كاللا وجود واللا عدم كان بينهما تباين كلي وان  
صدقا معا كاللا انسان واللا فرس كان بينهما تباين جزئي ضروري لصدق احد المتباثيين مع  
نقيض الاخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزما **اقول** لما فرغ من بيان النسب بين  
العينين شرع في بيان النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين متساويان اي يصدق  
كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر واللا كذب احد  
النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر لكن ما يكذب عليه احد النقيضين  
يصدق عليه عينه واللا كذب النقيضان فيصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض  
الاخر وهو يستلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف مثلا يجب ان يصدق كل  
الانسان الاناطق وكل الاناطق لانسان واللا كان بعض اللانسان ليس بالاناطق فيكون بعض  
ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق التباين على ما وهم لكونه مستعملا بالي ولعدم كونه مما  
يتوقف عليه التباين ومثاله لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الفرس بانسان



إلا الإنسان ناطقا فبعض الناطق لا إنسان وهو محال ونقيض الأعم من شيء مطلقا أخص  
 من نقيض الأخص مطلقا أي يصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض  
 الأعم وليس كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم أما الأول فلأنه  
 لو لم يصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم لصدق عمن الأخص  
 على بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم فيصدق الأخص بدون الأعم وهو محال كما تقول  
 يصدق كل لحيوان لا إنسان والألکان بعض اللاحيوان إنسانا فبعض الإنسان لحيوان  
 هذا خلف وأما الثاني فلأنه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقيض الأخص  
 يصدق عليه نقيض الأعم لصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص  
 فيصدق الأخص على كل الأعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل لا إنسان لحيوانا  
 والألکان كل لا إنسان لحيوانا وينعكس إلى قولنا كل حيوان إنسان أو نقول أيضا قد ثبت  
 أن كل نقيض الأعم نقيض الأخص فلو كان كل نقيض الأخص نقيض الأعم لكان  
 النقيضان متساويين فيكون العينان متساويين هذا خلاف أو نقول العام ضايق على  
 بعض نقيض الأخص تحقيقا للعموم فليس بعض نقيض الأخص نقيض الأعم بل دينه  
 وفي قوله لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس  
 تسامح لجعل الدعوى جزءا من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والأمران اللذان  
 بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضهما عموم أصلا أي لا مطلقا ولا من وجه لأن هذا  
 العموم أي العموم من وجه يتحقق بين عين الأعم مطلقا ونقيض الأخص وليس بين

---

**قوله** بعكس النقيض وهو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا الأول ونقيض الأول ثانيهما مع بقاء  
 الكيف والصدق بحاله فإذا قلت كل إنسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس  
 بإنسان **قوله** الدعوى وهو قوله ونقيض الأعم من شيء مطلقا أخص كذلك من نقيض  
 الأخص مطلقا **قوله** جزءا من الدليل أي صغرى القياس وكبراء مطوية أي كلما كانا  
 كذلك كان نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم **قوله** وهو مصادرة وهي جعل الدعوى عين  
 الدليل أو جزءا أو موقوفا عليه الخارجي **قوله** بين نقيضهما أي نقيض الأعم مطلقا  
 وعمن الأخص مطلقا كاللحيوان واللاإنسان وكان تقريره السابق لا ثبات أن لا عموم  
 بين نقيضهما وهذا بيان أن لا عموم بينهما أصلا

فبعضيهما عموم أصلاً لا مطلقاً ولا من وجه ما تحقق العموم من وجه بينهما فلا نهما يتصادقان في اخص آخر ويصدق الأعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الأعم كالحيوان واللانسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللانسان في الانسان واللانسان يصدق بدون الحيوان في الجماد واما انه لا يكون بين نقيضيهما عموم أصلاً فللتباين الكلي بين نقيض الأعم وعين الاخص لا متناع صدقهما على شيء واحد فلا يكون بينهما عموم أصلاً وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئياً وهو تصديق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة فمرجعه الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي الى سالتين كليتين والتباين الجزئي اما مفهوم من وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة أصلاً فهما التباين الكلي والا فالعموم من وجه فلما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم أصلاً \* فان قلت الحكم بان الأعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلاً باطل لان الحيوان اعم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه \* فنقول المراد به انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال بين نقيضيهما عموم لا فاد العموم في جميع الصور لان الاحكام الموردة في هذا الفن اما هي كليات فاذا قال ليس بين نقيضيهما عموم كان رفعاً لايجاب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو بصدق ذلك .

قوله فان قلت معارضة منشأ توهم كبري الصوى سالبة كلية كما هو متبادر من وقوع النكرة في سياق النفي وعدم التقيد بمادة من المراد قوله عموم من وجه مثلاً للحيوان والابيض فانهما يتصادقان في الجماد الاسود ويصدق الابيض في الحيوان الاسود وصدق اللحيوان في الابيض الغير الحيوان قوله فنقول المراد النسخ بقريته ان جميع القضايا التي يثبت النسبة فيها ضرورية مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات اكثرها ضرورية ولنا قدم هذا الجواب قوله لا فاد العموم بناء على ان مهملات العلوم كليات قوله رفعاً لايجاب الكلي مثلاً اذا قلنا ليس كل انسان كاتباً معناه رفع المجموع من حيث

فأعلم ان النسبة بينهما المبينة الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق  
بدون الآخر كان النقيضان ايضا كذلك ولا نعني بالمبينة الجزئية الا هذا القدر ونقيض المتباينين  
متباينان تبايناً جزئياً لانهما ايمان يصدق قاصداً على شئ كاللا انسان والافرس الصادقين  
على الجماد اولا يصدق قاصداً على شئ كاللا وجود واللا عدم فلا شئ مما يصدق عليه الوجود يصدق  
عليه اللاحتم والالعكس وايا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما ان لم يصدق قاصداً على  
شئ اصلاً كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعاً واما اذا صدق قاصداً على شئ كان  
بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فيصدق كل واحد  
من نقيضهما بدون الآخر فالتباين الجزئي لازم جزئياً وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج  
اليه وترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان ذكر قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد  
المتباينين مع نقيض الآخر زائد لاطائل تحته وما الثاني فلانه وجب ان يقول ضرورة  
صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق  
كل واحد منهما بدون الآخر لصدق واحد منهما بدون الآخر فانه يصدق في العموم مطلقاً  
صدق احدهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق احدهما شيئين مع نقيض الآخر صدق  
كل واحد من النقيضين بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وانت تعام ان الدعوى تثبت

المجموع وهو لا ينافي اثباته للبعض **قوله** فاعلم الخ حاصله انه لا يمكن بين نقيضي  
امرين بينهما عموم من وجه التساوي والعموم مطلقاً والالزام ان يكون بين العينين كك  
وليس بينهما المبينة الكلية لتحقق العموم من وجه في بعض المواد ولا العموم من وجه  
لتحقق المبينة الكلية في بعض المواد الآخر **قوله** الا هذا القدر اي صدق كل منهما بدون  
الآخر في الجملة **قوله** تباين جزئي كاللا انسان والافرس بينهما تباين والافرس  
صدق على زيد واللا انسان والافرس صدق على فرس **قوله** وانت تعلم اذ يريد انه لو لم يعتبر  
العموم في قوله احد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بتقدير لفظ كل او بجعل  
الاضافة للعموم ثبت الدعوى بمجرد تلك المقدمة فيلزم استدراك باقي المقدمات من  
قوله لانه اما ان يصدق على قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعينة  
بخلاف استدراك قيد فقط قلنا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد  
فقط وبما حررنا لك ان دفع ما قيل ان اصله لم يذكر قيد لفظ كل فكل ما ذكره المصنف مستدرك

بمجرد المقدمة القائلة بأن كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لأنه يصدق  
كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ وهو المبينة الجزئية فباقي المقدمات مستدركة  
**قال** الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك على كل جزئي إضافي  
أخص تحت اعم ويسمى الجزئي الإضافي وهو اعم من الأول لأن كل جزئي حقيقي فهو  
جزئي إضافي دون العكس أما الأول فلاندرج كل شخص تحت الماهية المعروفة من  
الشخصات وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي  
كذلك **أقول** الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقياً لأن  
جزئيته بالنظر إلى حقيقة المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل أخص  
تحت اعم كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ويسمى جزئياً إضافياً لأن جزئيته بالإضافة إلى  
شيء آخر وبازائه الكلي الإضافي وهو الأعم من شيء وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر  
لأنه والكلي الإضافي متضادان لأن معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي  
العام فكأن الخاص خاص بالنسبة إلى العام كذلك العام عام بالنسبة إلى الخاص واحد  
المتضادتين لا يجوز أن يذكر في تعريف المتضاد الآخر والكان تعقله قبل تعقله لا معه  
وأيضاً لفظ كل انماهي للأفراد والتعريف بالأفراد ليس بجائز فالأولى أن يتم هو الأخص من  
شيء وهو أي الجزئي الإضافي اعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي يعني أن كل جزئي حقيقي  
جزئي إضافي بدون العكس أما الأول فلأن كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت الماهية  
المعروفة من المخصصات كما إذا جردنا زيداً عن الشخصات التي بها صار شخصاً معيناً وبقيت  
الماهية الكلية الإنسانية وهي اعم منه فكيون كل جزئي حقيقي مندرجاً تحت اعم فيكون  
جزئياً إضافياً وهذا منقوض بذات واجب الوجود فإنه شخص معين ويمتنع أن يكون له  
ماهية كلية والأفوهو أن كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم أن يكون أمراً واحداً كلياً وجزئياً وهو محال  
وأن كان تلك الماهية مع شيء آخر يلزم أن يكون واجب الوجود معرضاً للشخص وهو محال

**قوله** متضادان التضاد كون الشئيين بحيث لا يتصور أحدهما بدون الآخر  
**قوله** وهو محال محصله أن ذات الواجب تعالى لو كان عبارة عن الماهية وشيء آخر  
وهو الشخص مما سأل على سائر الجزئيات يلزم أن يمتاز ذاته تعالى بتشخص العارض  
وهو باطل لما تقر أن تشخص الواجب في شيء يمتاز بذاته تعالى لا بتشخص عارض

لما تقرر في الحكمة ان تشخص الواجب مینه وام الثاني فلجواز ان يكون الجزئي  
الاضافي كلياً لانه الاخص من شيء والاخص من شيء يجوز ان يكون كلياً منه رجا  
تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع ان يكون كلياً قال الخامس النوع  
كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال  
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً ولما ويسمى النوع الاضافي **اَوَّل** النوع  
كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب  
ما هو ويقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افراد  
كذلك يطبق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب  
ما هو قولاً ولما يبلوا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى  
غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب انهما  
حيوان وبهذه المعنى يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية منزلة منزلة  
الجنس ولا بد من ترك لفظ الكل لما سمعت في بحث الجزئي وذكر الكلي لانه جنس  
الكليات فلا يتم حدودها بدون ذكره \* فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء  
والصور العقلية كليات فذكرها يغني عن ذكر الكلي \* فنقول الماهية ليس مفهومها مفهوم  
الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة الالتزام متهجورة في الحدود وقوله في  
جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى  
غيرها في جواب ما هو واما تقييد القول بالاولي فاعلم اولاً ان سلسلة الكليات انما تنتهي  
بالاشخاص وهذا النوع المقيّد بالتشخص وفوقها الاضاف وهو النوع المقيّد بصفات درضية  
كلية كالتركي والرومي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس فاذا حمل كليات منزلة على شيء  
واحد يكون حمل العالي اية بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على  
قوله منزلة الجنس انما قال منزلة الجنس لا سيذكر من ان الجنس هو الكلي وان الماهية  
منزلة قوله الصورة المعقولة اي الماخوذة من شخص بحدف الشخصيات لانه عبارة  
عما يجاب عن السؤال بما هو ولا يكون الاكلية والصورة كما عرف يطلق على العلم والمعلوم  
واكل منها ما سأل ههنا قوله والصورة العقلية اي الماخوذة من الشيء فلا يرد صور المجردات  
على تلك يرحصولها وجزئيات الامور العامة فانها عقلية وليست بكليات

زيد او على التركي بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان فقوله قولا  
اوليا احتريزه عن الصنف فانه كما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا  
سئل عن التركي والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف  
ليس باولي بل بواسطة حمل النوع عليه فاعتبار الاولية في القول يخرج الصنف عن الحد  
لانه لا يسمى نوعا اضافيا قال ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم  
او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من  
بـ العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مباين للكل وهو النوع المفرد كالعقل  
ان قلنا ان الجوهر جنس له **قول** اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي  
لان الانواع الحقيقية يستحيل ان تترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع آخر حقيقي  
والا كان النوع الحقيقي جنسا وانه محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب لجواز ان يكون  
نوع اضافي فوقه نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم  
النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فباعتبار ذلك صار مراتبه اربع  
لانه اما ان يكون اعم الانواع او اخصها او اعم من بعضها واخص من بعض او مباثنا للكل  
والاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان والثاني  
النوع السافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه  
اخص من الجسم النامي واعم من الانسان والجسم النامي فانه اخص من الجسم  
واعم من الحيوان والرابع النوع المفرد واما يوجد له مثال في الوجود وقد قيل في تمثيله انه  
كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقل العشر توهي في حقيقة العقل  
متفقة فهو لا يكون اعم من نوع ان ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخص ان ليس فوقه نوع  
بل الجنس وهو الجوهر على ذلك النقدير فهو نوع مفرد\* وربما يقرر التقسيم على وجه  
آخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقه نوع وتحت نوع او لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع او يكون

**قوله** يستحيل لانه لو كان نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي او تحته لزم ان يكون النوع  
الحقيقي جنسا وهو منخ لان مفهوم النوع مغاير لمفهوم الجنس **قوله** كالعقل قال  
تدس سر هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان العقل متفقة بالحقيقة وثانيهما ان  
الجوهر جنس لها

تحتة نوع ولا يكون فوقه ولا يكون تحتة نوع ويكون فوقه نوع وذلك ظاهر قال ومراتب  
الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالي كالجواهر في مراتب الاجناس يسمى جنس  
الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي والجسم ومثال المفرد  
كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له اقول كما ان الانواع الاضافية تترتب متنازلة  
كذلك الاجناس ايضا قد تترتب متصادمة وحتى يكون جنس فوقه جنس وكما ان مراتب  
الانواع اربع فكذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربع لانه ان كان اعم الاجناس فهو  
الجنس العالي كالجواهر وان كان اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان واو اعم واخص فهو  
الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق او مبائنا للكل فهو الجنس المفرد الا ان  
العالي في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب الانواع  
يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو  
انه يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس  
الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد يمثل  
بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا لانه ليس اعم من جنس اذ ليس تحته  
الا العقول العشرة وهي انواع الاجناس ولا اخص منه اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه  
ليس بجنس \* لا يقال احد التمثيليين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير  
جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان  
العقل ان كان جنسا يكون تحته انواع فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا فلا يصح التمثيل الاول  
وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان كل ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا  
مفردا \* لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالبنوع والثاني

قوله ذلك ظاهر لانه لا خفاء في التفسير من النوع المفرد بقوله لا يكون فوقه نوع ولا تحته  
نوع بخلاف قوله ما يكون مباينيا للكل قوله بالقياس الى ما تحته لان الجنس مفسر بالعقول  
على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو قوله بالقياس الى ما فوقه لان النوع  
الاضافي هو الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قوله بل عاليا اي بل  
يكون نوعا عاليا بناء على ما فرض من ان الجوهر جنس على تقدير كون العقل نوعا مفردا  
قوله لا يكون اذ الجنس المطلق عام من الجنس المفرد وانتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص



على تقدير انها مختلفة بالحقائق والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع او  
 لم يطابقه قال والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود  
 بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم ومخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من  
 الاخر من وجه لصدقهما على النوع السافل اقول لما نبه على ان النوع معنيين اراد ان  
 يبين النسبة بينهما وقد ذهب قه ماء المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع  
 الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي فرد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم  
 وبخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي  
 فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود  
 النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة  
 فانها انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والا كانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي  
 تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عند ذوهوان بينهما ما هو

قوله لما نبه انه قال نبه لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى  
 النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه ما تقدم نسبتها بذاتك الاسمين قوله  
 في صورة دعوى عام والدعوى هو المنفي الداخل عليه ليس لا النفي قال المبص في  
 شرح الملخص بعض المتقدمين من المنطقيين زعموا ان كل نوع حقيقي فهو نوع  
 اضافي حتى يلزم منها ان يكون النوع الحقيقي اخص من النوع الاضافي مطلقا والشيخ  
 ابطال ذلك في كتاب الشفاء وقال الحق انه ليس شي من النوع الحقيقي والاضافي  
 اعم من الاخر مطلقا واحتج عليه بانه لو كان احده اعم من الاخر مطلقا لمتنع ان يصدق  
 الاخص بدون الاعم لكن كل واحد يصدق بدون الاخر هذا كلامه وهو مخالف ما ذكره  
 الشارح بعض المخالفة قوله الوحدة وهو عدم الانقسام قوله النقطة وهي كون الشيء  
 لا تنقسم الى امور مشاركة الماهية قوله والا كانت مركبة قد يقال الملازمة مساهمة وبطلان  
 اللازم ممتنع فان التركيب العقلي لا ينافي البساطة الخارجية فالحق ما افاده القدماء  
 والفضل للمتقدمين ويمكن الجواب بان الجنس والفصل منتزعان من الامور  
 الخارجية للحيوان مثلا منتزع منه اللحم والشحم فلو كان لها اجناس وفصول فكانت  
 منتزعة من مبدأها فلزم تركيب الخارجية تطعا

وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما يتصادقان على النوع  
السائل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي  
من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قال وجزء المقول في جواب  
ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان او الناطق بالنسبة  
الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو من الانسان وان كان مذكورا  
بالتضمن يسمى داخل في جواب ما هو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة  
الدال عليها الحيوان بالتضمن اقول المقول في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسئول  
عنها بالمطابقة كما اذا سئل من الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على  
ماهية الانسان بالمطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة اي بلفظ يدل  
بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان الناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع  
معنى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو من الانسان وهو مذكور بلفظ  
الحيوان الدال عليه بالمطابقة وانما يسمى واقعا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو  
هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بالتضمن اي بلفظ يدل عليه  
بالتضمن يسمى داخل في جواب ما هو كمفهوم الجسم والنامي او الحساس والمتحرك  
بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان  
الدال عليه بالتضمن وانما نحصر جزء المقول في جواب ما هو في القسمين لان دلالة  
الالتزام مهجورة في جواب ما هو بمعنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على الماهية  
المسئول عنها على اجزائها بالالتزام اصطلاحا قال والجنس العالي جازان يكون له  
فصل يقوم له جواز تركيبة من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له  
فصل يقسمه والنوع السائل يجب ان يكون له فصل يقوم له ويمتنع ان يكون له فصل  
يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها اصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم  
قوله طريق ما هو اي طريق يصل الى ما يسأل منه بما هو قوله وهو اي معنى الحيوان  
الذي هو جزء مجموع معنى الحيوان الناطق قوله وانما انحصر الخ جواب من سوال  
مقدرة تقديره ان يقال لم اعتبر المطابقة والتضمن في جواب ما هو مع ان الدلالة ثلث  
فاجاب بقوله وانما انحصر اذ اما دلالة المطابقة في جواب ما هو فلانه معتبر كلا او جزءا

العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي **أول** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك النوع فاما نسبتته الى النوع فبانه مقوم له اي داخل في قوامه وجزء له واما نسبتته الى الجنس فبانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيا وانا ناطقا وهو قسم من الحيوان فاذا تصورت هذا فنقول الجنس العالي جازان يكون له فصل يقوم له جواز ان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويميزانه عن مشاركا ته في الوجود وقد امتنع القدماء من ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لابد ان يكون لها جنس وقد ساف ذلك ويجب ان يكون له اي للجنس العالي فصل قسمه لوجوب ان يكون تحته انواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلو وجوب ان يكون فوقه جنس وعمله جنس لابد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركا ته في ذلك الجنس واما الثاني فلا امتناع ان يكون تحته انواع والالم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصولا مقسمات لان تحتها انواعا فكل فصل يقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق \* وانما قال من غير عكس كلي لان بعض مقوم السافل مقوم العالي وهو مقوم العالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو مقسم العالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكلما حصل السافل في نوع يحصل العالي فيه فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي

---

**قوله** فرق محصل الكلام ان الفصول المقومة للسافل لا يكون مقومة العالي لان العالي بجميع مقوماته مقوم للسافل فلو كان الفصول المقومة للسافل مقومة العالي لم يبق الفرق بينهما **قوله** لان بعضا كالحساس فانه يقوم الانسار وكذلك يقوم الحيوان ايضا

ولا ينعكس كلياً أي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل لأن فضل السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكن ينعكس جزئياً فان بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم للسافل قال الفصل الرابع في التعريفات المعرف الشيء هو الذي يستلزم تصور ذلك الشيء أو امتياز من كل ماعداه وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص اقول قد سلف لك ان نظر المنطقي اما في القول الشارح او في الحجّة وكل منهما مقدمات يتوقن معرفته عليها لما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح فقد حان ان يشرح فيه فالقول الشارح هو المعرفة وهو ما يستلزم تصور الشيء أو امتياز من كل ماعداه وليس المراد بتصور الشيء تصور بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء والاخص منه معرفاً لانه يستلزم تصور تصور ذلك الشيء بوجدهما ولكن قوله امتياز من كل ماعداه مستند زكالا ان كل معرف فهو مقيد لتصور ذلك الشيء بوجده ما بل المراد التصور بكنه الحقيقة وهو الحد التام كالحيوان الناطق فان تصور مستلزم تصور حقيقة الانسان وانما قال امتياز من كل ماعداه ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتياز من جميع اعيانه ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة او غيره لاجتران يكون نفس المعرفة لجواب ان يكون المعرفة معلوماً قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرفة ولا يخلو اما ان يكون مساوياً له او اعم منه او اخص منه او مبائناً له لا سبيل الى انه اعم من المعرفة لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف اعم تصور حقيقة المعرفة أو امتياز من جميع ماعداه والا اعم من الشيء لا يفيد شيئاً منهما ولا الى انه اخص منه لكونه اخفى لانه اقل وجود في العقل

**قوله** ولا ينعكس كلياً كالحساس فان يقسم الجوهر ولا يقسم السافل أي الحيوان بل يقومه **قوله** ولكن ينعكس جزئياً لان بعض مقسم الجنس العالي كالجوهر الناطق لان الناطق مقسم للجوهر وهو ايضا مقسم للجنس السافل كالحويان **قوله** العالي كالناطق مثلاً يقسم الجوهر وهو مقسم للحيوان فكان بعض مقسم للعالي مقسماً للسافل وهو بالحقيقة مقسم للسافل

فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص ومعاذاته اكثر فان كل شرط ومعاذنه للعام فهو شرط ومعاذنه للخاص ولا ينعكس وما يكون شروطه ومعاذاته اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وجودا في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف لا بد ان يكون اجلى من المعروف ولا الى انه مبائن لان الاصم والاخص لما لم يصلحا للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمبائن بالطريق الاول لازمة في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعرفة مساويا للمعرفة في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وبالعكس \* وماتد وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا ومائعا او مطردا ومنعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرفة متناوila لكل واحد من اتراد المعرفة بحيث لا يشذ منها فرد وهذا المعنى ملازم للكلية الثانية القائلة كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اعيار المعرفة وهو ملازم للكلية الاولى والاطراد التلازم في الثبوت اى متى وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين الكلية الاولى والانعكاس التلازم في الانقضاء اى متى انتفى المعرفة انتفى المعرفة وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة فكما لم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس قال ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين بوحدها ناقصا ان كان بالفصل القريب وحادا وبه بالجنس البعيد ورسمها تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسمها ناقصا ان كان بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد **اقول** المعرفة اما حاد او رسم وكل منهما اما تام او ناقص فهذه اقسام اربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق اما تسميته حدا فلانه في اللغة المنع وهو الاشتمال على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلذكرا الذاتيات فيه بتمامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحدها وبه وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق اما انه حد فاما

---

**قوله** ملازمة للكلية الثانية الصواب انه مينهما كما نص عليه السيد في جواشي المطالع الهم الان يعتبر التغاير الاعتباري قال وهو ملازم للكلية الاولى لكونه مكس نفيس لها اى ما لم يصدق المعرفة بفتح الراء يصدق عليه المعرفة بكسر الراء

ذكرنا واما انه ناقص فلحذف بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب من الجنس  
 القريب والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك اما ان يرسم فلان رسم الدار اثرها واما كان  
 تعريفا بالخارج اللازم الذي هو اثر من آثار الشيء فيكون تعريفا بالاثروا واما انه تام فله شبهته  
 الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء والرسم  
 الناقص ما يكون بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك او بالجسم  
 الضاحك اما كونه رسما قاطعا هو اما كونه ناقصا فلحذف بعض اجزاء الرسم التام عنه لا يقال  
 ههنا اقسام اخرى هي التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة وبالفصل مع  
 الخاصة لانا نقول انما لم يعتبروا هذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما التمييز او  
 الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضمه مع الفصل  
 والخاصة واما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على  
 الذاتيات فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل افاده مع شيء  
 آخر وطريق الحصر في الاتسام الاربعة ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات او لان كان  
 بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام او ببعضها فهو الحد الناقص  
 وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة فهو الرسم التام  
 او بغير ذلك فهو الرسم الناقص قال ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في  
 المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف  
 الشيء بما لا يعرف الابن سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة ثم  
 يقال المشابهة اتفاق الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج او اثنان يقال الزوج هو المنقسم  
 بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيان اللذان لا ينفصل احدهما عن الاخر ثم يقال  
 الشيان هما الاثنان ويجب ان يحتراز من استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة  
 الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفعولا للغرض **اقول** اخذان يبين وجوه اختلال  
 التعريف ليحتراز منها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف الشيء بما  
 يساويه في المعرفة والجهالة اي يكون العلم باحدهما مع العلم بالاخر والجهل باحدهما مع  
 الجهل بالاخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من العلم و  
 الجهل فمن علم احدهما علم الاخر ومن جهل احدهما جهل الاخر والمعرف يجب

ان يكون اقدم معرفة لان معرفة المعرف علة لمعرفة المعرف والعلة مقدمة على  
المعلول ومنها تعرف الشيء بما يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا  
مصرحا واما به واتب ويسمى دورا مضمرا ومثالهما ظاهر في الكتاب واما الاختلال اللفظية  
فانما يتصور اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل في التعريف الفاظ غير  
ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير فيغوت غرض التعريف كاستعمال الالفاظ الغريبة  
الوحشية مثل ان يقول النار اسطقس فوق الاسطقسات وكاستعمال الالفاظ المجازية فان  
لغالب عباد ردة المعاني الحقيقية الى الفهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك مخد  
لفهم المعنى المقصود نعم لو كان السامع علم بالالفاظ الوحشية او كان هناك قربة الى  
المراد جاز استعملها فيه قال المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول \* تصديقات  
اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولية القضية قول يصح ان يقال لقائله انه  
صادق فيه او كاذب وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد عالم وزيد  
ليس بعالم وشرطية ان لم ينحل اقول لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في  
مباحث الحقبة وما يتوقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضم المقالة الثانية لبيان  
ذلك ورتمها على مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولية  
الحاصلة بحسب القسمة الاولى قان القضية تنقسم اولا الى الحملية والشرطية ثم  
الحملية تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية مثلثا والشرطية الى ايجابية واتفاقية واقسام الحملية  
والشرطية هي اقسام القضية لانها ليست باقسام اولية لها بل اقسام ثانية اي انما تنقسم  
القضية اليها ثانيا بواسطة ان الحملية والشرطية تنقسمان اليهما لغير من وضع  
المقدمة ذكر الاقسام الاولية اي اقسام القضية بالذات لا اقسام اقسامها فالقضية قول يصح  
ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فالقول وهو اللفظ المركب في القضية الملفوظة والمنهوم  
العقلي المركب في القضية المعقولة جنس يشتمل الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح  
ان يقال لقائله انه صادق او كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانسانيات كلها  
من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اما حملية او شرطية لانه انما تنحل بطرفيها  
الى مفردين اولم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى التحللها  
قوله الاسطقس لفظ يوناني ومعناه الاصل وهو لفظ عربي وحشي عند اهل العرب



ان يحذف الادوات الدالة على ارتباط احدهما بالآخر فان اخذنا من القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفها مفردين فهي حمائية اما موجبة ان حكم فيها بان احد هما هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فان اخذنا لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية من القضية الاولى وليس هو والدالة على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا اخذنا ادوات الاتصال وهي كلمة ان والغاء بقي الشمس طالعة والنهار موجود وهما ليسا بمفردين وكذلك اذا اخذنا ادوات العناد وهي اما و او بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين \* فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قد ميه وقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزم منه النهار موجود بحملات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقص التعريفات طرفا او عكسا \* فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان يقال هذا ذاك او هو هو او الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها هذا القضية تلك القضية بل ان تحقق هذا القضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذا القضية او تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة لكن بقي ههنا شيء وهو ان الشرطية كما فسرت قضية اذا حللناها لا يكون طرفاها مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين واقله ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاند لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت الشرطية تحت الحماية فالاولى ان يحذف قيد الانحلال من التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين سميت حمائية والا فشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال

**قوله** المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة اي يعمهما فكلمة او للتعميم كما في قوله تع كونه حجارة او حديد او اما للمجرد التاكيد وليس للترديد والتقسيم **قوله** قيل صوابه فائدة الدرس في الشارح الاول للمصنف

القضية ان انحاء الى قضيتين فهي شرطية والافهي حملية لئلا يرد عليه مثل قولنا زيد  
ابوه قائم فانه حملية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب  
من وجهين اما اولها لورود بعض النقوض المذكورة عليه واما ثانيا فلان انحلال القضية الى  
ما منه تركيبها والشرطية لا تتركب من القضيتين فان ادوات الشرط والعنا داخوجت  
اطرفها من ان تكون قضايا لا ترى انا اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصدق  
والكذب ثم اذا وردنا اداة الشرط عليه وتلنا ان كانت الشمس طالعة خرج من ان تكون  
قضية تحمل الصدق والكذب نعمر بما يقال في الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين  
تجوزا من حيث ان طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين والافهي اليسا قضيتين  
لا عند التركيب ولا عند التحليل قال والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها  
بصدق قضية ولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو  
حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين  
قضيتين في الصدق والكذب معا وفي احد هما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يظنون هذا  
العدد زوجا او فردا ولي باما ان يكون هذا الانسان كاتا واسود اقول الشرطية قسمان  
متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير  
صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهي متصلة  
موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير  
صدق الانسانية وان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي  
متصلة سالبة كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو جماد فان الحكم فيها بسلب صدق  
الجمادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين  
القضيتين اما في الصدق والكذب معا اي بانهما لا تصدقان ولا تكذبان معا وفي الصدق  
فقط اي بانهما لا تصدقان ولكنهما قد تكذبان او في الكذب فقط اي بانهما لا تكذبان وربما  
تصدقان او بنفيه اي بسلب ذلك التنافي فان حكم فيها بالتنافي فهي منفصلة موجبة  
اما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق والكذب معا سميت منفصلة حقيقية كقولنا اما

**قوله** لو ردد بعض النقوض وهو زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة  
يلزم مع النهار موجود **قوله** ولا عند التحليل لان التحليل لا يكون الى الاجزاء

ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكن بان معا واما اذا كان الحكم فيها بائنافا في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا فان قولنا هذا الشيء شجرة وهذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكد بان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بائنافا في الكذب فقط فهي مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لاشجرة او لا شجرة فان قولنا هذا الشيء لاشجرة وهذا الشيء لا حجر لا يكن بان والالكان الشيء شجرة او حجر امعا وهو محال وقد يصدقان معا بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسباب التنافي فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها بسباب المنافاة في الصدق والكذب كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا وكتبا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسباب المنافاة في الصدق فقط كانت سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسودا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسباب المنافاة في الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا وزنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع \* لا يقال السوالب الحماية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيه الحمل والاتصال والانفصال فلا يكون حماية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيه الحمل والاتصال والانفصال لانا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم المناسبة المحققة للنقل موجودا ما في الموجبات فلتتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال واما في السوالب فامشابهتها اياها في الاطراف \* لا يقال المقدمة كانت معقولة لذكرا اقسام القضية الاولى والمتصلة والمنفصلة ليست من الاقسام الاولى بل من اقسام قسمها اعني الشرطية لانا نقول لاشك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى واما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد قال الفصل الاول في العملية وفيه اربعة مباحث البحث الاول في اجزائها واقسامها والحماية انما تتحقق باجزاء ثلاثة المحكوم عليه ويسمى موضوعه والمحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما باير تبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية واللفظ الدال عليه يسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية حينئذ ثابته وقد يحذف

الرابعة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها فالقضية حينئذ تسمى ثنائية **أول** بالناسم  
 القضية الى الحملية والشرطية شرع الآن في الحمليات وانما قد معها على الشرطيات  
 لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعا فالحملية انما تلتزم من اجزاء ثلاثة المحكوم  
 عليه ويسمى موضوعا لانه قد وضع ليحكم عليه بشي والمحكوم به ويسمى محمولا للحمل  
 على شي ونسبة بينهما بهما يرتبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من  
 حق الموضوع والمحمول ان يعبر عنها بلفظين كل من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها  
 بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالاتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم  
 المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم \* فان قامت المراد بالنسبة الحكمية بالنسبة التي هي  
 مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة او لا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب فان كان  
 المراد الاول فيكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة او لا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة  
 اخرى وان كان المراد الثاني كانت النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء آخر  
 فليدل عليها ايضا بلفظ آخر والحاصل ان اجزاء الحملية اربعة فكان من حقها ان يدل  
 عليها باربعة الفاظ \* فنعول المراد الثاني وكان قوله بهما يرتبط المحمول بالموضوع  
 اشارة الىه فان النسبة ما لم يعتبر معها الوقوع او الالاقوع لم تكن رابطة .

**قوله** طبعا والمراد بالتقدم الطبيعي كون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر ولا يكون عامة  
 تامة له **قوله** اما النسبة التي اذى النسبة التي هي مورد الوقوع والالاقوع فان  
 الايجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت والاثبات ايضا على ما ذكره المحقق التفتازاني  
 في شرح العضدي حيث قال الوقوع والالاقوع هو الايجاب والسلب اني ثبوت شي  
 لشي او انتفائه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية بالمورد لهما وتوصيفهما بعينية الايجاب  
 والسلب توضيح لغائرهما على ما هو راي المتأخرين من اثباتهم للقضية جزء آخر  
 سوى الوقوع والالاقوع يسمونه النسبة الحكمية التقييدية المشتركة بينهما كما يدل  
 عليه قولهم وقوع النسبة او لا وقوعها **قوله** ان اجزاء الحملية اربعة على راي المتأخرين  
 والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان جزء الثالث هي ثبوت المحمول بالموضوع لكنه  
 يتعاقب بدله ان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما واما تصديقي باعتبار مطابقة  
 للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقة اياها

ولاحاجة إلى الدلالة ما هي النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان من القضية يتأديان بعبارة واحدة ولهذا اخذنا جزءا واحدا حتى ينحصر الاجزاء في ثلاثة ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى ضمير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما وتسمى زمانية والقضية الحملية باعتبار الرابطة ماثلية او ثلثية لانها ان ذكرت فيها كانت ثلثية لاشتغالها على ثلاثة الفاظ ثلاثة معان وان حذفت اشعور والدهن بمعناها كانت ثنائيتي لعدم اشتغالها الا على جزئين بازاء معنيين وقوله في بعض اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغة العرب بما تستعمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة الفرائض الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرهما على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست وبودوا وما بحركة كقولهم زيد دبير بالكسر قال وهذه النسبة ان كانت نسبة بها

**قوله** ولا حاجة الى جواب سوال مقدرو هو ان يقال اذا كان المراد الثاني فينبغي ان يدل بافظ آخر على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واجاب بانه لا حاجة الى ان الدال على الكل دال على الجزء **قوله** يتأديان بعبارة واحدة اجمدا بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما وهم **قوله** ولهذا اخذنا جزءا واحدا اي في القضية المفروضة وهذا متفق ما بين الترياقين وانه الاختلاف في اجزاء المعقولة **قوله** حتى ينحصر الاجزاء في اجزاء القضية المفروضة **قوله** ثم الرابطة او قضية سهمة فلا يرد انه قد يكون حركة **قوله** على ثلاثة الفاظ اي من حيث اعتبار الرابطة فلا ينافي اشتغالها على الرائد من ثلاثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة **قوله** لثلاثة معان اي لانها فلا ينافي دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه ضمير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيما ليس زمانيا نحو كان الله غفورا رحيما ولا يرد ان المعاني اربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الالتئام بينهما **قوله** ولغة العجم اي اللغة الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها شيئا وما يدل عليها الامثلة وما وقع في بعض الكتب اللغة الفارسية بدلهما **قوله** دبير اي كاتب وفيد بحث وذلك لان قولنا زيد دبير وعالم فلا يكون فيه لفظ يدل على

يصح ان يقال ان الموضوع محمول بالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت  
نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس  
بحجر **اول** هذا تقسيم ثلث للحملية باعتبار النسبة الحكيمة التي هي مدلول الرابطة  
فتلك النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة  
كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية <sup>مصححة</sup> لان يقال الانسان حيوان وان  
كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كنسبة الحجر  
الى الانسان فانها نسبة سالبة بها يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذه الاشمل  
القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها  
لا يصح بها ان يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية  
سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث يصح ان يقال الانسان ليس بحيوان  
فالصواب ان يقال الحكم فيها لقضية امل بان الموضوع محمول او بان الموضوع ليس  
بمحمول او يقال الحكم فيها امبا يقع النسبة او انتر مها وذلك ظاهر **قال** موضوع  
الحملية ان كان شخصا معين اسميت <sup>مخصوصة</sup> وشخصية وان كان كليا فان بين فيها  
كمية افزاد ما عاينه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سور اسميت <sup>مخصوصة</sup>  
ومسورة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم ملحق كل الافراد فهي كلية وهي اماموجبة  
وسورها كل كقولنا كل نار حارة وامما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد  
من الانسان بجماد وان بين فيها ان الحكم ملحق ببعض الافراد فهي جزئية اماموجبة  
وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد منها انسان وامما سالبة وسورها ليس كل و  
ليس بعض وبعض ايس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان بانسان وبعض  
الحيوان ليس بانسان **اول** هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع فموضوع الحملية

الرابطة اي على النسبة الحكيمة فلنا حركة الراء في دبير والميم في عالم وهي الكسرة تدل  
عليها عندهم **قوله** فالصواب قلت لو قال يصح ان يكون في نفس الامر الموضوع محمول  
وردماقاله لكنه لم يقل كذا بل قال يصح ان يقال اي ثبت للموضوع المحمول ادم  
من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر **اول** **قوله** هذا تقسيم ثالث ما مر كان تقسيما  
للمحملية باعتبار النسبة وانما قدمه لانه مرجع الافادة ومناط الاكتساب والبداهة وهو



اما ان يكون جزئيا وكليا فان كان جزئيا سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة  
 كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بحجر اما تسميتها شخصية فلا في موضوعها  
 شخص معين واما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها ولما كان هذا التقسيم  
 باعتبار الموضوع لوحظ في اسامي الاقسام حال الموضوع وان كان كليا فاما ان يبين فيها  
 كمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية ولا يبين واللفظ الدال عليها اي على كمية  
 الافراد يسمى سورا اخذا من سورا الباد كما انه يحصر البلد ويحيط به كذلك اللفظ الدال  
 على كمية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كمية افراد الموضوع سميت القضية  
 محصورة ومسورة اما انها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما انها مسورة فلاشتمالها  
 على السور وهي اي المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها إما على كل الافراد او على  
 بعضها واما ان كان فاما بالايجاب او بالسلب فان كل الحكم فيها على كل الافراد فهي كلية  
 اما موجبة وسورها كل اي كل واحد واحد لا الكل المجعومي كقولنا كل نار حارة اي كل  
 واحد واحد من افراد النار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء او لا واحد من  
 الانسان بجماد وان كل الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة وسورها بعض  
 وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان او واحد  
 من افراد انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وليس كقولنا ليس كل  
 حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة  
 وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس  
 كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة فلانا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت  
 الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان  
 انسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان

---

الصادق والكاذب والموجب والسالب وهذا تقسيم لها باعتبار الموضوع **قوله** وسورها ليس  
 كل اذ اعلم انه لم ينحصر الاسوار فيما ذكره رحمه لان مثل لام الاستغراق والتكرار في سياق  
 النفي وكل ليس سورا ايضا في كلام العرب لكن لم يذكر الاما هو مشهور فيه **قوله** بالالتزام  
 لان ليس كل يستلزم سلب الكل وهو يستلزم سلب الجزئي فهو يستلزم سلب الجزئي  
 بالالتزام **قوله** يثبت الانسان هذا من باب تنزيل الفعل منزلة المصداق راي الانسانية



وهو رفع الایجاب الکلی واما اذ بدال علی السلب الجزئی بالالتزام فلانه اذا ارتفع  
الایجاب الکلی فاما ان یکون المحمول مسلوبا من کل واحد واحده وبالسلب الکلی او  
یکون مسلوبا من البعض ثلثا للبعض وعلی کذا التقدير یصح السلب الجزئی  
جزئا فالسلب الجزئی من ضروریات مفهوم لیس کل ای رفع الایجاب الکلی ومن  
لوازمه فیکون دلالتہ علیہ بالالتزام لا یقال مفهوم لیس کل وهو رفع الایجاب الکلی اعم من  
السلب عن کل ای السلب الکلی والسلب من البعض ای السلب الجزئی فلا یکون  
بالاعلی السلب الجزئی بالالتزام لان العلم لا ملالة له علی الخاص باحدى الدلالات  
الثلاثة لانا نقول رفع الایجاب الکلی لیس اعم من السلب الجزئی بل اعم من السلب  
عن البعض مع الایجاب للبعض والسلب الجزئی هو السلب من البعض سواء کان  
مع الایجاب للبعض الاخر او لا یکون فهو مشترک بین ذلک القسم و بین السلب  
الکلی فیکون لازما لهما واذا انحصر العام فی قسمین کل منهما یکون ملزوما لهما کان  
ذلک الامر لازم لازما للعام ایضا فیکون السلب الجزئی لازما لمفهوم ورفع الایجاب  
الکلی \* وبعبارة اخرى لیس کل یلزمه السلب الجزئی فانه منتهی ارتفاع الایجاب  
الکلی صدق السلب من البعض لانه لو لم یکن المحمول مسلوبا من شیء من الافراد  
لکان ثابتا للکل والمقدّر خلافه هذا خلاف \* واما ان لیس بعض و بعض لیس یدل ان  
علی السلب الجزئی بالمطابقة فظاهر لا نا اذ قلنا بعض الحيوان لیس بانسان او لیس  
بعض الحيوان انسانا فیکون مفهومه الصریح سلب الانسان من بعض افراد الحيوان

وله اثنتان ای المطابقة والتضمن والالتزام اما انه لیس دالا بالمطابقة فلان الخاص لیس  
تمام العام واما انه لیس دالا بالتضمن فلانه جزء منه واما انه لیس دالا بالالتزام فلانه لیس  
لازماله **وله** للعام ایضا یعنی کما ان السلب الجزئی لازم للکل واحد من القسمین  
وهما السلب عن البعض مع الایجاب عن بعض اخر والسلب الکلی کل لازم للعام وهو  
رفع الایجاب الکلی ولهذا قید بلفظ **وله** فظاهر لان لفظ بعض موضوع الایجاب  
الجزئی بالمطابقة فاذا دخل علیه آدات السلب یدل علی السلب بالمطابقة قال  
عصام الدین اورده علیہ ان ظهوره مع بل المطلوب خلافه لان لیس بعض لرفع الایجاب  
الجزئی کما ان لیس کل لرفع الایجاب الکلی لازم لرفع الایجاب الجزئی

فالتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما انما يدلان  
 على رفع الایجاب الكلي بالالتزام فلان المحمول اذا كان في سلوباء من بعض الافراد  
 فيكون الایجاب الكلي مرتفعاً هذا هو الفرق بين ليس كل وبين الاخرين واما الفرق  
 بين الاخرين فهو ان ليس بعض قد يدكر السلب الكلي لان البعض غير معين فان  
 تعين بعض الافراد خارج من مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي فكما  
 ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فكذلك هنا ايضا لانه احتمل ان يفهم منه  
 السلب في اي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض هنا  
 وان كان ايضا غير معين الا انه ليس واقعا في سياق النفي بل السلب انما هو وارده عليه \*  
 وبعض ليس قد يدكر الایجاب العدولي حتى اذا قيل بعض الحيوان هو ليس بانسان  
 اريد اثبات الانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه و فرق ما بينهما ستقف  
 عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الایجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع  
**قال** وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت القضية  
 طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صالحة لذلك سميت مهمة كقولنا  
 الانسان في خسر والانسان ليس في خسر **اقول** ما مر كان اذا بين في القضية كمية افراد  
**قوله** فاشبه النكرة لم يقل نكرة في سياق النفي لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الامضا فاو  
 بابدال التنوين من المضاف اليه نص ما به الرضي فلا يكون نكرة لان تنوين التنكير  
 لازمة لهما **قوله** الا انه ليس واقعا في سياق النفي اي ليس النفي متوجها اليه بل اعتبر  
 البعض اولو سلب عنه المحمول فالسلب وارد ما به بعده اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار  
 الضمير في ليس بمجرد الربط فلا يفيد العموم يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه  
 بالفارسية بقوله بعض انسان ليست ان بعض كتب ومن لم يفهم مقصد الشرح رجع  
 الضمير المرفوع الى البعض فقال بل السلب انما هو اي لفظ البعض وارد عليه لتقديمه  
 عليه في الذكر ولا يخفى ان سلب اللفظ زائد اذ يكفي ان يقل بل انما هو وارده عليه  
**قوله** فرق ما بينهما اي فرق عظيم بين السلب الانسانية من الحيوانية وبين اثبات  
 الا انسانية للحيوان فالاول مالبة والثاني موجبة والمآد بالایجاب سلب الانسانية  
 وبالثاني اثبات الانسانية للحيوان

الموضوع واما اذا لم تبين فلا تخلصوا اما ان تصلح القضية لان تصدق كلياتها جزئية بيان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع اولم تصلح بان يكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها الا على الافراد فلو لم تصلح لان تصدق كلياتها جزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الانسان حيوان فان الحكم على الطبيعة هو الحكم بالجمعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والافضل من الافراد على ما صدق على نفس طبيعتهما ولو صلحت لان تكون كلية وجزئية سميت مهمة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وادى اهمال بيان كلياتها كقولنا الانسان في خسر والانس في خسر في خسر اي ما صدق عليه الانسان من الافراد في خسر وليس في خسر فقد بان من العملية باعتبار الموضوع منحصرة في اربعة اقسام ولما كان يقول في التفسير موضع الجملة الجزئية او كني فان كان جزئيا فهي شخصية وان كان كليا فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق عليه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي الطبيعية وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين كمية الافراد فهي المحصورة والانهي المهمة والاشيخ في الشفاء ثلث القسمة وقال الموضوع ان كان جزئيا فهي الشخصية ولو كان كليا فان بين فيها كمية الافراد فهي المحصورة والانهي المهمة وشنع المتأخرون عليه لعدم الانحصار فيها بالخروج الطبيعية والجواب ان الكلام في القضية المعتمدة في العلوم والطبيعة لا اعتبار لها في العلوم لان الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد والطبيعة ليست منها فخرجت قوله الانسان في خسر هذا اذا كان اللام للعهد الذهني اما لو كانت للاستغراق في القضية كلية ومن قال الاولى بالتمثيل قولنا انسان في خسر فقد خسر لانه رجب ولا يصح قوله اربعة اقسام وهي الشخصية والمحصورة والطبيعة والمهمة قوله الخروج الطبيعية اي من الانعام الثلاثة بناء على ما هو المصطلح فيما بينهم من تفسير تلك الانعام فلا يرد ان القسمة حاصرة انه اللازم دخول الطبيعة في المهمة وبعضهم تغلظ فادرجها في الشخصية بناء على ان الطبيعة لا يستل اشركت ببعضهم في المهمة بناء على ان معناها لم يبين كمية الافراد سواء صالح الحكم ما بها ولا وتفصيله في شرح المطالع قوله في العلوم اي في العلوم الحكمية مطلقا وذلك لان مسائل العلوم قوانين ثابتة من اعتبار انطباقها على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فالقضية المعتمدة في العلوم

عن التقسيم لا يخل بالانحصار بان يشاؤنا المقسم شيئا لا يتناول له الانقسام والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات فلا يخل بالانحصار بخبر وجهها قال وفي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خبر صدق بعض الانسان في خبر وبالعكس **اقول** المهملة في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمتان فانه متى صدقت المهملة صدقت الجزئية وبالعكس فانه اذا صدق قولنا الانسان في خبر صدق بعض الانسان في خبر وبالعكس اما انه كلما صدقت المهملة صدقت الجزئية فلان الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد وعلى بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد يصدق الحكم على الافراد مطلقا وهو المهملة **قال** البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع قولنا كل ج ب يستعمل تارة

هي ما حكم فيها بنسب المحمول على ما صدق عليه الموضوع نحو كل انسان حيوان والحكم في القضية الطبيعية لمفهوم المحمول على مفهوم الموضوع نحو الانسان نوع **قوله** يصدق الحكم على بعض فلا يرد النقص بقولنا الشمس معين خارجيا والواجب تديم حقيقة باعدهم صحة ادخال البعض لان الافراد الممكن للواجب والافراد الخارجية لا يتعدد ولا بد منه في دخول البعض لاننا لم اقتصار دخول البعض وجود المتعدد الا ترى انه اذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو معين وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققا او متقدرا فهو قد يصدق ان كتيبين فكذا الجزئيين **قوله** كل ج ب املم انه قد اشتهر التلغظ به بسيطا كما يقتضيه الكتابته وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلغظ باسميهما اعني كل جيم باء فهو تلغظ باسميين ثلاثين يشاركهما سائر الاسماء الثلاثة ولانه اذا تلغظ باسميهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان فلا يكون التعبير الاعلى المحمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلغظ بسيطين فانه لا معنى لهما اصل لا يعلم انه تغير من الموضوع والمحمول فاقبل انه خطأ فخطأ واختاروا هذين الحرفين لان الاول العاكنة لا يمكن التلغظ بها والمتحركة ليست لها صورة في الخط فاعتبروا الحروف الاول ثم الثاني المتميزة عن البناء في الخط وهج وعكسوا الترتيب المذكور فلم يقولوا كل ج ب ج للاشعار بانهما خارجان عن اصلهما وهوان يراد بهما نفسيهما

بحسب الحقيقة ومعناها ان كل ما الوجود كل من الافراد فهو حيث لو كان سواي كل ما هو لزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان على الحكم او قبله او بعد فهو ب في الخارج **اقول** قد عرفت ان للحمليّة طرفين احدهما هو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما هو المحكوم به يسمى محمولا فاعلم ان مادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـج وعن المحمول بـب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لغائدتين احديهما الاختصار فان قولنا كل ج ب اخصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيتهما رفع توهم الانحصار فانهم لو وضعوا الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجبروا عليه الاحكام امكن ان يذهب التوهم الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد ومنزواعن طرفيها بـج وب تنبيهنا على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة من المواد فقالوا الجنس كذا والنوع كذا ولم يشيروا الى مادة من المواد وبحسبنا عن احوالها بحثا متنا ولا لجميع طبائع الاشياء ولهذا صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطبقة على الجزئيات فاذا قلنا كل ج ب فهناك امران احدهما مفهوم ج وحقيقته والاخر ما صدق عليه ج من الافراد فليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب والالكاني ج وب لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب فان قامت كما ان لم اعتبارين كذلك لب اعتباران مفهوم وجقيقة وما صدق عليه من الافراد فلم لا يجوز ان يكون المحمول ما صدق عليه ب لا مفهومه كما ان الموضوع كذا فنقول ما صدق

**قوله** او قبله او منالهما كل شارب رضيع وكل هي حيث **قوله** فكأنهم ظنوا ان كل ما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولها والتشبيه في عدم اختصاص كل منهما بقضية معينة **قوله** الاحكام الجارية كالعكس والتناقض واحكام المحصورات من صدق وصف الموضوع ووصف المحمول **قوله** من غير اشارة الى مادتهما لانهم قالوا النوع كذا والجنس كذا والفصل كذا والخاصة كذا والعرض العام كذا ولا يشيرون الى نوع معين كالا انسان ولا الى جنس معين كالحيوان بل عن مطلق النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام

عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه كان  
المحمول غير جري التثبت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فيخصر القضايا في  
الضرورة ولم يصدق ممكنة خاصة أصلا فقد ظهر أن معنى القضية كل ما صدق عليه ج  
من الأفراد فهو مفهوم ب لا ما صدق عليه ب لا يقال إذا قلنا كل ج ب فاما أن يكون مفهوم  
ج من مفهوم ب أو غيره فان كان عين مفهومه يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون  
مفيد أو أن كان غيره امتنع أن يقال أحدهما هو الآخر لاستحالة أن يكون الشيء نفس ما  
ليس هو لانه يجب عنه بل قولهم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون ابطالاً للشيء  
بنفسه وانه محال وللأسائل أن يعود ويقول لابد من الإيجاب بل اما أن الحمل ليس بمفيد  
أو انه ليس بممكن وصدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجبات فالحق في الجواب  
المتأخر أن مفهوم ب غير مفهوم ج وقوله استحالة حمل ب على ج فهو قولنا لا نسام  
وأنما يكون حملة عليه محالاً لو كان المراد به أن ج نفس ب وليس كذلك لما تبين أن المراد  
أن ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الأمور المتغايرة بحسب المفهوم على

**قوله** تكن ضروري التثبت أو أن الوصف العنوانى والمحمولى إلى الملاحظة الطرفين بوجه  
التغاير والحكم أنها هو باتحاد ما صدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين  
واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء بنفسه وهو ضروري **قوله** ممكنة خاصة خصصها بعدم  
الصدق مع أنها لم ينحصر القضايا الكاذبة فيها لأنها أصحها فكذبها يستلزم كذب ما هو خاص  
منها **قوله** لا يكون مفيداً لأنها كاذبة فمفهومها واحد أيكون الغاطين مترادفين فلا يكون في  
المعنى حمل فلا يفيد **قوله** للأسائل أن يعود أي يعود ويقول لم أردت بقولي الحمل مع  
الطلب العملية يعني أن القضية موجبة بل أردت أن الحمل ليس بمفيد إذا كان مفهوم ج  
من مفهوم ب وليس بممكن إذا كان مفهومه غير مفهوم ب وصدق السالبة وهو أن الحمل  
ليس بممكن لأننا في كذب سائر الموجبات على أنها كاذبة مفهوم ج غير مفهوم ب لا يصدق  
الحمل فإذا لم يصدق الحمل يكون بالضرورة كذباً على تقدير تغاير المفهومين فإذا أردت  
أن الحمل ليس بمفيداً وليس بممكن قلبت القضية موجبة سالبة فلا يلزم ابطال الشيء  
بنفسه لأن في السالبة ليس بحمل فإذا كان ابطال الموجبة بالسالبة يكون ابطال الشيء بغيره  
لأن السالبة غير المرجبة **قوله** قلنا لا نسلم أي لا نسلم لو كان مفهوم ب وج واحداً يلزم محال



ذات واحدة فما صدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى وصف الموضوع  
ومذوانه لانه يعرف به ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه  
والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية  
زيد وعمر وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزءا لها كقولنا كل حيوان خاص  
فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر وغيرهما من افراده وحقيقة الحيوانية انما هي جزء  
لها وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر  
وغيرهما من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فحصل مفهوم القضية يرجع  
الى عقدين صفه الوضع وهما تصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب  
تقيدي والثاني تركيب خبري فهنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصفه عليه  
وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد ج مطلقا بل الافراد  
الشخصية ان كان ج نوعا او ما يساويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية

**قوله** وصف الموضوع الوصف ههنا ما يقابل الفرد لا ما يقابل الحقيقة كما هو  
المتبادر ولذا احتاج الى تقسيمه الى ماهو عين الذات والى جزئه والى خارج منه دفعا لما يتبادر  
**قوله** والاول تركيب تقيدي اء لانه يقال في زيد قائم في طرف الموضوع زيد كنه انسان يا  
حيوان ناطق است وفي طرف المحمول تركيب خبري لانه يقال زيد قائم است **قوله**  
افراد ج مطلقا اي سواء كانت حقيقة او اعتبارية حتى يدخل الاجناس والفصول  
والاصناف بل المراد الافراد الحقيقية لان الكلام في القضايا المستعملة في العلوم والحكم فيها  
انما هو على الافراد المحصلة في الخارج وهي الاشخاص والانواع وروا الاجناس والفصول  
فانها غير محصلة في نفسها كلافصاف والحصص **قوله** والافراد الشخصية اء لا يقال هذا  
يشكل بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا وكل كلي كذا لان الكلام في تحقيقة القضايا  
المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منهما  
بينالم يحتج الى تعريف وتعليم من قصر الحكم مطلقا سواء كان الموضوع نوعا او جنسا  
وهو قريب الى التحقيق واما التحقيق فهو ان يختص ذلك بما سوا المحمولات التي  
يتصف بها الطبائع استقلا لانحو كل حيوان شيئا ومفهوم او ممكن لان القرينة دالة على  
ارادة التخصيص لان الكلام في تحقيق القضايا المعبرة في العلوم الحكمية والمحمولات



ان كان ج جنسا او ميساويه من العرض العام فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل  
 ضاحك كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمر و و بكر وغيرهم من افراد الشخصية  
 واذا قلنا كل حيوان او كل ماش كذا فالحكم على زيد وعمر و بكر وغيرهم من اشخاص  
 الحيوان وعلى الطبائع النوعية من الانسان والفرس وغيرهما ومن ههنا تسمعونهم يقولون  
 حمل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراد ومن الافاضل من قصر الحكم  
 مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان اتصاف الطبيعة النوعية  
 بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في  
 ضمن شخص من اشخاصها اما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالامكان عند الفارابي  
 حتى ان المواد عنده بجم ما يمكن ان يصدق عليه ج سواء كان ثابتا له بالفعل او مسلوبا  
 عنه دائما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ اي ما يصدق عليه ج بالفعل  
 سواء كان ذلك الصدق في الماضي او في الحاضر او في المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون  
 ج دائما فاذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الر ومبين  
 مثلا على مذهب الفارابي لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم  
 الحكم لعدم اتصافهم بالسواد في وقت ما ومذهب الشيخ اقرب الى العرف واما  
 صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل  
 وبالدوام على ما سيجمع في بحث الجهات واذا تقررت هذه الاصول فنقول قولنا كل ج  
 فيها احوال للموجودات المتصلة في الوجود فاتصاف الطبائع بها انما هو في ضمن  
 اشخاصها وان وقع البحث فيها عن احوال الطبائع ايضا على سبيل الندرة او الاستطراد  
**قوله** ومن ههنا اداي من ان المراد بالافراد الافراد الشخصية والنوعية ان كان الموضوع  
 جنسا او ميساويه **قوله** ومن الافاضل اراد به السيد المرحوم **قوله** واما صدق وصف  
 الموضوع مطلقا على اما ذات الموضوع فليس الخ **قوله** فبالامكان اي الامكان العام المقيد  
 بجانب الوجود ليشتمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا للذات وما اورد والمحقق  
 الطومسي من ان النطفة يمكن ان يكون انسانا فلو دخل في كل انسان حيوان فمغالطة  
 نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المراد ههنا وبين الامكان  
 الاستعدادي الثابت للنطفة

ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقة كأنها حقيقة القضية المستعملة  
 في العلوم واخرى بحسب الخارج وتسمى خارجيات والمراد بالخارج الخارج عن الاشياء  
 اما الاول فتعني به كل ما لو وجد كان ج من الامور الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب  
 فالحكم فيه ليس مقصورا على ما له وجود في الخارج فقط بل ما في كل ما قد وجوده سواء  
 كان موجودا في الخارج او معدوما حينئذ ان لم يكن موجودا فالحكم فيه ليس  
 على افراد الموجود بل على افراد المقدر الوجود كقولنا كل دناء طائر وان كان موجودا  
 فالحكم فيه ليس مقصورا على افراد الموجود بل على افراد المقدر الوجود  
 ايضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم يصدق كلية  
 اصلا اما الموجبة فلانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج

**قوله** بحسب الحقيقة اى على قدر حقيقة القضية وما بينها من غير اعتبار امر زائد عليها  
 يقال هذا بحسب ذاك اى بقدر ذاك **قوله** كأنها حقيقة القضية لكثرة اشتغالها بهذا  
 الاعتبار فهي نسبة الشيء الى مفهوم الذي كالحقيقة له وانما قال كأنها التعميم لان حقيقة  
 القضية مجموع الاعتبارين ولذا قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا فثبت الى الاول لكثرة  
 الاستعمال فكانها حقيقة **قوله** والمراد بالخارج مما هو حقيقة القضية لان هذا الاعتبار  
 ايضا معنى حقيقي له ولذا قال سادقا كأنها حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين  
 فقال يعتبر تارة كذا وتارة كذا **قوله** عن المشاعر اى من ادراكها هو فلا يشكل الحكم  
 بالحكم على صفات المشاعر مع انها خارجة ان ليست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها **قوله**  
 من الافراد الممكنة في نفس الامر فلا ينافي في كونه في الخارج منه صرا في فرد بالامكان العام  
 المقيد بجانب الوجود بقريته انه لاخراج الافراد الممتنع **قوله** وانما قيد الافراد بالامكان  
 اى والمراد بالامكان ما يقابل الممتنع اى انما قيد الافراد بالممكنة في تفسير الحقيقة  
 الموجبة الكلية ليخرج هذه الافراد الممتنع فلا يصح ان يقال الخلاء ممتنع بحسب  
 الحقيقة لاستحالة تولدنا كل ما لو وجد سواء كان خلاء فهو بحيث لو وجد كان ممتنعا  
 والمتأخرون يسمون مثل هذه القضية الذهنية **قوله** بهذا الاعتبار اى اعتبار كون الحكم  
 على الافراد مطلقا **قوله** لان ج ليس ب اى ج التامى هو ليس ب وبخلاصة الاستدلال  
 ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفاته لا يصح في ذاته ذلك المفهوم في

ليس ب لو وجد كان ج وليس ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب وانه يناقض كل ج ب بذلك الاعتبار لا يقال هب ان ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب لكن لا نسلم انه يصدق حينئذ بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب فان الحكم في القضية انما هو على افراد ج ومن الجائز ان لا يكون ج الذي ليس ب من افراد ج فاننا اذا قلنا كل انسان حيوان فالانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان لان الكلي يصدق على افراد هو الانسان ليس بصادق على الانسان الذي ليس بحيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب الكليات الى ان صدق الكلي على افراد ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض فان فرض انسان ليس بحيوان فقد فرض انه انسان فيكون من افراد هو واما السالبة فلانه اذا قيل لاشي من ج ب فنقول انه كاذب لان ج الذي هو ب لو وجد كان ج وب فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب وهو يناقض قولنا لاشي مما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب واما هذا الموضوع بالامكان اندفع للاضراض لان ج الذي ليس ب في الاجاب وج الذي ب في الساب هو ان كان فردا لم يكن يجوز ان يكون صانع الوجود في الخارج فلا يصح من بعض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس ب ولا يصح ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فلا يلزم كذب الكليتين واما المعتبر في مقدار الوضع والاتصال وهو قولنا لو وجد كان ج وكذا في مقدار الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب والاتصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان انسان ناطقا فالحيوان خلق فسر صاحب الكشف ومن تابعه بالازوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو لازوم له فهو نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا سيما في قولنا ليس ب وهذا ايضا خبر كان بالعطف **قوله** بذلك الاعتبار اي باعتبار الاطلاق **قوله** هب اي مسلم ان في الصورة الممتنعة ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب لكن لاننا انه يصدق حينئذ اي حين وجه ذلك الجيم بعض ما لو وجد كان **قوله** فقد فرض انه انسان اي الانسان الذي ليس بحيوان الانسان **قوله** كاذب لان ب من ج لا يمكن لا يدخل فيه افراد الممتنعة ومن جملة

ملزوم لب وليت شعري لم لم يكتفوا بـ انطلاق الاتصال حتى لزومهم خروج اكثر القضايا  
عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين  
لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفيهما او كلاهما غير لازم فخارجة عن ذلك ولزومهم  
ايضا حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الازم وصف المحمول لذات  
الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم  
اعتبار في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد كان ج بالواو العاطفة  
وهو خطأ فاحش لان كان ج لازم لوجود الموضوع على ما تفسره بقول لا معنى للواو العاطفة بين  
اللازم والملزوم على ان ذلك ايسر بمشتبه ايضا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا يدل  
من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كان ج جواب الشرط وجواب  
الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد به كل ج في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج

الافراد الممتنعة للاشي من ج ب الجيم الذي هو ب وانه بـ قوله ولزومهم ايضا  
عطف على قوله لزومهم خروج اكثر الخرج والحصر المذكوران متغايران من  
حيث المفهوم وان تلازما في التحقق جعاهما لازمين قوله وفي بعض النسخ اي نسخ  
المتن قوله على ما تفسره اي تفسر المصنف ر ح حيث قال اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم  
ب فما قيل ان وجود الوجود في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره بالضرورة ولا يلزم  
من عدم مسامحة تفسير صاحب الكشف واتباعه اياه كونه خطأ فاحشا فليكن العاطفي  
التفسير خطأ فاحشا قوله ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملزوم اي من حيث انهما  
كذلك بان يقصد بذكرهما افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد فانه يدخل الواو  
بينهما نحو الانسان والاضاحك متساويان قوله ليس بمشتبه ايضا اي ليس بما تبس كما  
انه ليس بمشتبه على التفسير المذكور قوله لا بد له من جواب يمكن ان يقال قد يجرد  
لوح الشرطية ويمتعمل لجرد الغرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ولو  
احصيت حسنهم مفر وضا احبابك حسنهم وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال  
في تفسير العملية فكله قليل كلما فرض وجوده وكان ج قوله لانه خبر المبتدأ ولا يجوز ان  
يكون نائبا عن الجراء لانه حينئذ يكون جراء بنفس المعنى فيكون من ثمة المبتدأ  
فلا فائدة في الاخبارية بعد اعتبار في جانب المبتدأ

سواء كان اتصافه به في حال الحكم اوفيا له او بعد لان ما لم يوجد في الخارج جازلا او ابدا يستحيل ان يكون بغيره الخارج وانما قال سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده ودفعا لتوهم من ظن ان معنى ج ب اتصاف الجيم بالبائية حال كونه موصوفا بالجسمية فان الحكم ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يحد من الحكم الوجود واما اتصافه بالجسمية فلا يجب تحققه حال الحكم فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتباني وقت كونه موضوعا للضحك بل يكفي في ذاته ان يكون موصوفا بالكاتبة في وقت ما حتى يصدق قولنا كل نائم مستيقظ وان كان اتصاف ذات النائم بالوصفين انه اهو في وقتين لا يقال ههنا قضاي لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها ممتنعة كقولك شريك الباربي ممتنع وكل ممتنع فهو معدوم والفرن يجب ان يكون قواعد دامة لانا نقول القرم لا يرفعون انحصار جميع القضايا في الحقيقة والخارجية بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين فلماذا وضعوها واستخرجوا احكامهما لينتفعوا بذلك في العلوم واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد احكامها وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه

قوله لان ما لم يوجد اه هذا تعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ما صدق عليه ج في الخارج تعين الحكم على الموجود الخارجي تحققا فقط لان ما لم يوجد اصلا لم يصدق عليه ج في الخارج قوله ليس على وصف الجيم بان يكون محكوما عليه او شرطه او ظرفا بل هو التلا محظوظ ما هو محكوم عليه ومراة لاستحضاره قوله باحد الاعتبارين اي لا يمكن اخذها الا باعتبار الحقيقة ولا باعتبار الخارج لعدم امكن اتصاف فرد من الافراد بكونه شريكا للباربي فلا يتحقق الحقيقة وكذا لا يتحقق الخارجية لانه لما لم يمكن اتصاف فرد منه بوصف الموضوع لا يكون الاتصاف وانما في احد الازمنة البتة لان الوقوع بعد الامكان قوله بل زعمهم انه اقل زعمهم لان التحقيق عنده ان للقضية مفهوما واحدا منطبقا على جميع القضايا وهو ان كل ما يصدق عليه ج في الخارج اوفي الذهن محققا او مقدر ايصديق عليه بولا مفهومات الثلاثة جزئيات له قوله وتعميم القواعد هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يكون

لولم يوجد شيء من المربعات في الخارج لصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول  
دون الثاني ولولم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع لصح ان يقال كل شكل  
مربع بالاعتبار الثاني دون الاول اقول قد ظهر لك مما بينا وان الحقيقة لا تستدعي  
وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون وانما كل موجودا  
فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقصورة الوجود  
بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على  
الافراد الخارجية فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة  
دون الخارج كما اننا لم يكن شيء من المربعات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة  
كل مربع شكل اي كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا تصدق  
بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع  
موجودا لم يخل اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية ومتناولا لها والافراد  
المقدرة فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية يصدق الكلية الخارجية دون الكلية  
الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب  
الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو  
بحيث لو وجد كان مربعا يصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان  
ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة لصدق الكليتان  
معاً كقولنا كل انسان حيوان فان يكون بينهما مفهوم وخصوص من وجه قال بوملي هذا  
ففسر المحصورات الباقية **اول** لا مروت مفهوم الموجبة الكلية امكنك ان تعرف مفهوم  
باقى المحصورات بما يليه فان الحكم في الموجبة الجزئية ما يصدق بعض ما يصدق الحكم  
في الموجبة الكلية فالامور المعتبرة ثمة بحسب الكل معتبر ذمها بحسب البعض ومعنى  
قواعد هذا الفن ما متتناولة لجميع المواد وهو هنا ليس كذلك واجاب الشبقوله و  
تعميم القواعد قوله يكون بينهما اي بين الموجبة الحقيقية وبين الموجبة الخارجية مفهوم  
وخصوص من وجه اريد فهم على شيء كقولنا كل انسان حيوان وصدق الحقيقة  
بدون الخارجية كقولنا كل منقذ لئلا يصدق الخارجية بدون الحقيقة كقولنا كل  
شكل مربع اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع



السالبة الكلية رفع السلب من كل واحد من السالبتين الجزئيتين فمع الإيجاب من بعض  
الأحد وكما اعتبرت الموجبة الكلية فحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصورات  
الأخرى بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الكلّيتين وأما الفرق بين الجزئيتين فهو أن  
الجزئية الحقيقية أعم مطلقاً من الخارجية لأن الإيجاب على بعض الأفراد الخارجية  
إيجاب على بعض الأفراد الحقيقية مطلقاً بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية  
الخارجية أعم من السالبة الكلية الحقيقية لأن نقيض الخاص أعم من نقيض العام مطلقاً  
وبين السالبتين الجزئيتين مبانة جزئية وذلك ظاهر قال البحث الثالث في العدول و  
التحصيل حرف السلب أن كان جزءاً من الموضوع كقولنا لا حي جماد أو من المحمول  
كقولنا الجماد لا مال أو منها جميعاً سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وإن لم يكن  
جزءاً الشيء من حيث سميت محصلة كان متوجبة بسيطة إن كانت سالبة أو قول القضية  
أما معدولة أو محصلة لأن حرف السلب إما أن يكون جزءاً الشيء من الموضوع أو المحمول

قوله ربح الايجاب بمعنى الثبوت اذ لا ايقاع في القضية السالبة فالمعنى رفع  
 الثبوت من تصور بين اثنين واذ مان انه ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان الثبوت  
 للواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة الى ما قاله الش في  
 شرح الطالع من ان الايجاب جزء منه مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعقله الا مضافا اليه  
 وليس جزء منه كما ان البصر جزء من العين وليس جزء منها والزم اجتماع  
 العين والبصر في الامر **قوله** الجواب على بعض اذ اي يستلزم بعض الافراد لانه  
 عينه ضرورة ان الايجاب المقصور على الافراد الخارجية مغاير للايجاب على الافراد  
 مطلقا اي الشامل للحقيقية والمقدر **قوله** بدون العكس اي الايجاب على بعض الافراد  
 مطلقا ليس بايجاب على بعض الافراد الخارجية فان قوتنا بعض العفاء طائر قضية  
 حقيقية ولا يصدق خارجية لعدم الموضوع في الخارج **قوله** وماى هذا اذ ذلك لان نقيض  
 الاخص اعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص كان نقيضها اعمني السالبة  
 الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية **قوله** وذلك ظاهرا لان السالبة  
 الجزئية نقيض للموجبة الكلية ولما كان بين الموجبتين الكليتين مفهوم ومخصوص من  
 وجهين السالبتين الجزئيتين مماثلة جزئية



اولاً يكون على ثمان جزء اما من الموضوع كقولنا اللّٰهي جهاداً ومن المحمول كقولنا  
 الجماد لا عالم او منهما جميعاً كقولنا اللّٰهي لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت  
 او سالبة اما الاولى فمعدولة الموضوع واما الثانية فمعدولة المحمول واما الثالثة فمعدولة  
 الطرفين واما سميت معدولة لان حرف السلب كلا وغير وليس انما وضعت في الاصل  
 للسلب والرفع فاذا جعل مع غيره كشيء واحد يثبت له شيء او هو شيء آخر او يسلب  
 عنه شيء او هو عن شيء آخر فقد عدل به من موضوعة الاصل الى غيره وانما اوردنا الاولى  
 والثانية مثالاً دون الثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال  
 الثاني المحمول المعدول فقد علم مثال معدولة الطرفين بجمعهما معا وان لم يكن حرف  
 السلب جزء الشيء من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة  
 او سالبة كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب انما لم يكن  
 جزءاً من طرفيها فكل واحد من الطرفين وجودي محمول وربما يخص اسم المحصلة  
 بالوجبة ويسمى السالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له من حرف السلب وان كان  
 موجوداً فيها الا انه ليس جزءاً من طرفيها وانما لم يفتكر له ما مثالاً لان جميع الامثلة  
 المذكورة في المباحث السابقة تصلح ان تكون مثالاً لما قال والاعتبار بايجاب القضية و  
 سلبها بالنسبة الثبوتية والسالبة لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم  
 موجبة مع ان طرفيها من ميان وقولنا لا شيء من المتحرك بما كن سالبة مع ان طرفيها  
 وجوديان **لقول** ربما ينبغي التوهم **لأن كل قضية** تشتمل على حرف السلب تصكون  
 سالبة ولما ذكرنا ان القضية المعدولة تشتمل على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة  
 ذكر معنى الايجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت ان الايجاب هو ايقاع  
 النسبة والسلب هو رفعها فالعبرة في كون القضية موجبة وسالبة بايقاع النسبة ورفعها  
 لا بطرفيها فمتى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاً واحداً مهيئاً  
 كقولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم فان الحكم فيها بثبوت اللامالية على كل ما صدق  
**قوله** ليس جزءاً من طرفيها أي من شيء من طرفيها فبسطت بالقول الى الابدولة ولذا  
 خص هذا الاسم بالسالبة مع ان المحصلة الموجبة شريك معها في عدم كون حرف  
 السلب جزءاً من طرفيها

ماية ثالثة من بحري فتكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب ومعتق كانت  
 النسبة من فوعة بحري سالبة وان كان طرفاها موجبيين كقولنا لا شيء من المتحرك بما كن  
 فان الحكم فيها بسلب الساكن من كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن  
 في شيء من طرفيها سلب فليس الالتفات في الايجاب والسلب الى الاطراف بل الى النسبة  
**قال** والسالبة البسيطة قاض من الموجبة المعدلة المحصول لصدق الساب عند عدم الموضوع  
 دون الايجاب لان الايجاب لا يصح الا على موجوده تحقق كما في الخارجية الموضوع اومتدر  
 كما في الحقيقية الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فلنهما متلازمان والفرق بينهما  
 في اللفظ اما في الثلاثية والقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة  
 ان اخرت ذنها واما في الثنائية فبالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص لفظي او لا  
 بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس **اول** لقائل ان يقول المعدول  
 كذا يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين ما شرع  
 في الاحكام لأم خصص كلامه بالعدول في المحمول ثم ان المحصلات والمعدولات  
 المحمول كثيرة فها الموجبة في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكر  
 فنقول اما وجه التخصيص في الاول فهو ان المعتبر في الفن من المعدول ما في جانب  
 المحمول وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولا خفاء  
 في ان الحكم على الشيء بالامور الوجودية بخلاف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلف  
 القضية بالعدول والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدول والتحصيل  
 في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان العدول والتحصيل انما يكون

---

**قوله** فحين ما شرع اء كامة ما اما زائدة او مصدرية فان جبين من الظروف  
 التي يجوز اضافتها الى الجملته وهو ظرف الفعل محدود اي وجب التعرض لاحكامهما  
**قوله** فلم خصص مطلق عليه وليس ظرفا لخصص بدليل ايراد الفاء فلا يلزم بطلان  
 صدارة الاستفهام **قوله** يؤثر في مفهومها انما يوجب اختلاف مفهوم القضية قطعاً  
 فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخرى يتخالف مفهومها في الحقيقة  
 واما اختلاف العدول بالعدول والتحصيل فلا يوجب اختلاف في مفهوم القضية فانه اذا  
 كان الذات واحدة وصفان احدهما وجودي كالحمار والاخرى عدمي كاللاحي

في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لأن المحكوم عليه لا يخرج عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه وأما وجه التخصيص في الثاني فلان اعتبار العدول والتحصيل في المحمول يربيع القسمة لان حرف السلب ان كان جزءا من المحمول فالقضية معدولة والافحصلة كيف ما كان الموضوع وإما ما كان فهي اما موجبة او سالبة فهنا اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس زيد لا كاتب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا لا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فعدم حرف السالب في الموجبة ووجوده في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فهو حرف السالب في المعدولة دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فوجود حرف السالب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فوجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف عدم في السالبة المحصلة واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فوجود حرف واحد في الايجاب وحرفين في السالب واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول فبينهما التباس من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحد فاذ قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة بسيطة فلها اخصيصها بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي واغطي اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اهم من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس اما الاول فلانه متى ثبت اللاباء لجيم

وعبر عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدمي وحكم عليهما في الحالتين بحكم واحد لم يعمل باختلاف نصفي الموضوع هناك قضيتان متخالفتان في المفهوم حقيقة بخلاف جانب المحمول قوله في الثاني وهو تخصيص السالبة والموجبة المعدولة بالذكر فلان اعتبارهما صليان فهنا اربع قضايا وست نسب بينهما خمس مناد وفي واحد منها اشتباه فلما تعرض لها قوله كيف كان الموضوع اي سواء كان موجبا او معدولا وما كان اي معدولة كانت او محصلة قوله اما المعنوي اما حاصل الفرق ان بينه وبين الموضوع خاص من حيث التحقق لان مفهوم احدهما ثابت ومفهوم الاخرى سلب قوله لا ينعكس اي كليا

يصدق سلب الباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الباء عنه لثبت الباء له فيكون الباء والالاء  
ثابتين له وهو اجتماع النقيضين واما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة  
صدق الموجبة المعدولة فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة ان ايجاب الشيء  
لفي نفسه فرع على وجوده المثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصدق على  
المعدومات مع السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما وحينه يصدق  
السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباري ليس  
ببصير ولا يصدق شريك الباري ببصير لان معنى الاول سلب البصر عن شريك  
الباري ولما كان معدوما يصدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت  
لشريك الباري فلا بد ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو ممتنع  
الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة  
الجزئية تناقض لانهما قد تجتمعان على الصدق حينئذ فان من الجائز اثبات المحمول  
لجميع الابراد الموجودة وسالبة من بعض الافراد المعدومة لانا نقول الحكم في السالبة  
على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا ان صدق السلب  
لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الايجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية ان  
جميع افراد ج الموجودة يثبت له ب ولاشك انها انما تصدق ان كانت افراد ج موجودة  
ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد من الافراد الموجودة له ليس يثبت له ب  
ويصدق هذا المعنى تارة بان لا يكون شيء من الافراد موجودا واخرى بان تكون موجودة

**قوله** وهو اجتماع النقيضين بمعنى المفهومين اللذين بينهما غاية الخلاف واجتماعهما  
محال بالبدية وان جازا رتقا فمهما **قوله** صدق انه بناء على ان ثبوت شيء شيء يقتضي  
وجود المثبت له سواء كان المثبت وجوديا كالكتابة او عدميا كاللاكتابة **قوله**  
فلان الايجاب لا يصح على المعدوم اي في الطرف الذي فيه الايجاب **قوله** ولا  
يصدق شريك الباري غير بصير لا حقيقية ولا خارجية فلا يرد ان الكلام في القضايا  
الخارجية والحقيقية وهذه قضية ذهنية ولا يحتاج الى ان يقال هذه وان كانت قضية  
ذهنية لكن يتضح بها حال الحقيقية والخارجية **قوله** ولما كان معدوما الاول ولما كان  
ممتنعا ان معد الموضوع لا يكفي في صدق السلب الحقيقي

ويثبت اللاباء لها ومنه ذلك يستحق التناقض جزئيا واما قوله فان الایجاب لا يصح الا  
على وجود محقق كما في الخارج في الموضوع او مقدر كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل  
له في بيان الفرق اذ يكفي في بيان الایجاب يستدعي وجود الموضوع من السلب واما  
ان الموضوع موجود في الخارج محققا او مقدر او لا حاجة اليه فكان جواب السؤال يذكرها  
ويقال ان من يتم بقولكم الایجاب يستدعي وجود الموضوع ان الایجاب يستدعي وجود  
الموضوع في الخارج فلا يصح الموجبة الحقيقية أصلا لان الحكم فيها ليس مقصورا  
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان من يتم به ان الایجاب يستدعي مطلق الوجود  
فالسالبة ايضا تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم هاية لا بد ان يكون مقصورا بوجه  
وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجاب بان كلامنا ليس  
الا في القضية الخارجية والحقيقية لاني مطلق القضية كما سبق في الاشارة اليه فالمراد  
بقولنا الایجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون  
موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها  
مقدرا لوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل  
فظهر الفرق واندفع الاشكال وذلك كله اذ لم يمكن الموضوع موجودا اما اذا كان  
موجودا فالموجبة المعدولة والسالبة البسيطة متلازمان لان ج الوجود اذا سلب منه الباء  
يثبت له اللاباء وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي واما اللفظي فهو ان القضية اما  
ان تكون ثنائية او ثلثية فان كانت ثلاثية فالرابطه اما ان تكون متقدمة على السلب او متأخرة  
عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا هو ليس بكاتب تكون موجبة لان من شأن الرابطة

**قوله** وان من يتم بقولكم الایجاب يستدعي وجود الموضوع **قوله** سبق الاشارة اليه وهو  
قوله بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين **قوله**  
على ذلك التفصيل يعني ان كانت خارجية فيكون الموضوع خارجيا وان كانت حقيقية  
فيكون الموضوع ذاتيا **قوله** فظهر الفرق اي بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة  
**قوله** وذلك كله اذا اشارة الى ما سبق من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة  
البسيطة صدق الموجبة المعدولة بدليل قوله متلازمان وليس اشارة الى الحقيقة السالبة  
البسيطة عن الموجبة المعدولة **قوله** لان من شأن الرابطة اي الرابطة التي في تلك

ان تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب الإيجابي وان تأخرت  
عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو ب كاتب كانت سالبة لان من شأن حرف السلب  
ان يرفع ما بعده ما قبلها فهناك سلب الربط فيكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق  
انما يكون من وجهين احدهما بالنية بان ينوي امار ب السلب او سلب الربط وثانيهما  
بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بيجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كايين  
فان اقبل زيد غير كاتب اولا كاتب كانت موجبة وان اقبل زيد ليس ب كاتب كانت سالبة  
قال البحث الرابع في القضايا الموجهة لابد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من  
كيفية ايجابية كانت النسبة اوسلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة والملازمة وتسمى تلك  
الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية اقول نسبة المحمول الى الموضوع  
سواء كانت بالايحاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة  
والدوام والملازمة فان كل نسبة فرضت اذا اقيست الى نفس الامر فاما ان تكون مكيفة  
بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة اخرى اما ان تكون مكيفة بكيفية الدوام  
او اللا دوام فاننا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى  
الانسان وان قلنا كل انسان حيوان بالضرورة كانت اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة  
الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية والمفظ الدال  
عليها في القضية المفروضة او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة  
القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المراد حرف السلب التي في تلك  
القضية فلنبا اكونها متاخرة عن الموضوع يكون الربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد كان  
زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شأن حرف السلب فلا يرد ليس زيد قائما قوله سواء  
كانت اذ يفعل ان ايجابية او سلبية في صارت التي تعميم للنسبة لا للكيفية على ما يروى  
القريب به لان الكيفية لا تكون سلبية ومما قيل بان اللا ضرورة والدوام كقيمتين فتوهم  
نشأ عن التعبير بالسلب هو في الحقيقة قبل ان ياتي الاصل والاطلاق العلم كما سيجي  
قوله تسمى مادة القضية كونه مجردا من القضية للربعة الاجزاء والقضية التي ذكرت  
فيها جهة تسمى موجبة ومنه لا شأنا لها على الجهة والنوع ورباعية اذ كونها ذات  
اربعة اجزاف والتي لم تذكر فيها الجهة تسمى مطلقة



يسمى جهة القضية وحتى خالفت الجهة ما: القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذ دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا لاننا كل انسان حيوان لا بالضرورة وعلى ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي الالزام والضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت النسبة اوسلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان تكون مكيفة بكيفية ما ثم اذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي ايجابية تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غير هائم اذا وجدت في اللفظ اوردت عبارة تدل على تلك الكيفية المتبعة عند العقل اذا الالفاظ انما هي بازاء الصور العقلية فكما ان للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية الملفوظة تلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ الكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية الملفوظة وان كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر لم تجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شجيرا وانسانا واحدا متساوية من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ووح نعتبر منه بالانسان وربما يحصل منه صورة فرس ووح نعتبر منه بالفرس فلا شبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق

قوله لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع لان الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى احد هما لم يكن الحكم المقيد مطابقا للواقع قوله نسبة المحمول الى الموضوع اي النسبة الصارفة في القضية الملفوظة اذا الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب ان يكون اه قوله اما مطابق اذا اختار وجريان المطابقة واللامطابقة في



ان تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب الايجاب وان قاضوت  
عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو ب كاتب كانت سالبة لان من شان حرف السلب  
ان يرفع ما بعده ما قبلها فهناك سلب الربط فيكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق  
انما يكون من وجهين احدهما بالنية بان ينوي امار بط السلب او سلب الربط و ثانيهما  
بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بايجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كايمن  
فان اقبل زيد غير كاتب او لا كاتب كانت موجبة واذ اقبل زيد ليس ب كاتب كانت سالبة  
قال البحث الرابع في القضايا الموجهة لابد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من  
كيفية ايجابية كانت النسبة اوسلبية كالضرورة والادوام واللا ضرورة والادوام وتسمى تلك  
الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى **جهة القضية** اقول نسبة المحمول الى الموضوع  
سواء كانت بالايجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة  
والادوام واللا ادوام فان كل نسبة فرضت اذا قيست الى نفس الامر فاما ان تكون مكيفة  
بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة اخرى فان تكون مكيفة بكيفية الادوام  
او اللادوام فان قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى  
الانسان واذ قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة  
الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال  
عليها في القضية **المفردة** او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة  
القضية وكذا في قوله لان من شان **حرف السلب** المراد حرف السلب التي في تلك  
القضية فانها تكونها متاخرة عن الموضوع يكون الربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد كان  
زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شان حرف السلب فلا يرد ليس زيدا قائما **قوله** سواء  
كانت ايجابية على ان ايجابية او سالبة في عبارة المتن تعميم للنسبة لا للكيفية على ما يوهمه  
القرع بيه لان الكيفية لا تكون سالبة ومما قيل بان اللا ضرورة والادوام كقيمتان فتوهم  
نشا عن التعبير بالسلب بوجه في الحقيقة فلو قلنا من الممكن والاطلاق العلم كما سيجي  
**قوله** تسمى مادة القضية لكونه مجردا عن القضية للربعة الاجزاء والقضية التي ذكرت  
فيها جهة تسمى موجبة ومضمومة لاشتمالها على الجهة والنوع ورباعية اذ يكونها ذات  
اربعة اجزاء والتي لم تذكر فيها الجهة تسمى مطلقة

يسمى جهة القضية وحتى خالفت الجهة مائة القضية كانت كاذبة لأن اللفظ انادى على  
 ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك  
 الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن  
 الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة ورة على ان كيفية  
 نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي الاضرورة وليس كذلك في نفس الامر  
 فلا جرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع  
 ايجابية كانت النسبة اوسلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل  
 ووجود في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر  
 ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متينة كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد  
 من ان تكون مكيفة بكيفية ما تم اذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي ايجابية  
 تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غير هاتم اذا وجدت في اللفظ اوردت عبارة تدل على  
 تلك الكيفية المعتبرة عند العقل اذا الالفاظ انما هي بازاء الصور العقلية فكما ان للموضوع  
 والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت اجزاء  
 للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية الملفوظة كذلك كيفية النسبة لها وجود  
 في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مائة القضية  
 والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية  
 الملفوظة وان كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة  
 في نفس الامر لم تجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شجيا هو انسان واحسننا به  
 من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ونعبر عنه بالانسان وربما يحصل منه  
 صورة فرس ونعبر عنه بالفرس فلا شبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق  
 قوله لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع لان الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد  
 في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى احد هاتم لم يكن الحكم المقيد مطابقا  
 للواقع قوله نسبة للمحمول الى الموضوع اي النسبة المصادفة في القضية الملفوظة  
 اذا الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم  
 بقوله يجب ان يكون اه قوله اما مطابق اه اختارو جريان المطابقة واللامطابقة في

او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ وهي اللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة او العبارة المفوضة كانت القضية صادقة والا كان بطلانها محال فقال والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث منها وعن احكامها ثلاث مشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها مركبة من ايجاب وسلب معا اما البسائط فست الاولي الضرورية المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها ايجابا وسلبا ما امر الثالثة المشروطة العامة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً الرابعة العرفية العامة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا ما امر الخامسة المطلقة العامة وهي التي تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس السادسة الممكنة العامة وهي التي تحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار باردة اقول القضية اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة والا فبسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها اى معناها اما ايجاب فقط

التصورات وهو الظاهر وما قاله من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطا انه هو في الحكم الضمني فتدقيق لاصلاح ان التصورات لا تعارض لها قوله اما في عبارة صادقة او كاذبة لما حكم على التصورات بالمطابقة واللامطابقة وصف العبارة الدالة عليها بالصدق والكذب تجوزا واختصاصا بالصدق والكذب بالاخبار لا ينافي ذلك قوله لمعناها فسر الحقيقية بالاعنى لان حقيقة المفوضة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ

كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناها ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان حقيقتها ليست السلب الحجرية من الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها يكون ملتزمة من ايجاب وسلب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فان معناه ايجاب الضحك للانسان وسلبه عنه بالفعل وانما قال حقيقتها اي معناها مركبة ولم يقل لفظها لانه ربما يكون قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية بالادوام واللاضرورة فان التركيب في القضية حينئذ بحسب اللفظ ايضا ثم ان القضايا البسيطة والاركة غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها من التناقض والعكس

لا اعتبار له بدون المعنى فكانه حقيقته التي هو بها هو قوله هي التي يكون اي القضية الواحدة فلا يرد مجموع القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب قوله ملتزمة من ايجاب وسلب ولا يرد نحو شيء من الانسان بحجر بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبي وعلى حكم ايجابي وهو كون ذلك السلب ضروري لعدم كون الحكم الثاني جزءا من القضية بل هو مستفاد من التقييد بالحكم السلبي بقيد الضرورة بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متحدين في الحكمين المختلفين وان صرح المصنف رحمه الله في جامع الحقائق قوله لانه ربما يكون قضية اه خلاصته ان ان قيد الامكان لعدم اشتماله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف الاول لفظا بخلاف الادوام واللاضرورة لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق سواء كان ايجابيا وسلبيا فالقضية المشتملة عليهما مركبة لفظا ايضا قوله غير محصورة في عدد لان الكيفيات التي يمكن اعتبار دروسها للنسبة غير منحصرة قوله الا ان التي جرت اه لم يقل الا ان التي يبحث عنها لان من الموجهات قصايا بورد في العكس والنقيض كما ينبغي الا انه لم يجر العادة بالبحث عنها وقد ضبطها المحقق التتاراني انها ثمانية عشر

والقياس وغيرها ثلث عشرة منها بسائط ومنها مركبات اما البسائط فثمت الاولى  
الضرورية المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع  
او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا اما التي تحكم فيها بضرورة  
الثبوت فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها  
بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي تحكم فيها  
بضرورة السلب فهي ضرورية سالبة كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة فانه حكم  
فيها بضرورة سلب الحجرية عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورية  
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييدها بالضرورة فيها بوصف او وقت الثانية الدائمة  
المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام  
ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة مطلقة على قياس الضرورية المطلقة  
ومثالها الجواب ما مر من قولنا دائما كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت  
الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما مر ايضا من قولنا دائما لا شيء من  
الانسان يحجر فانه حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادام ذاته موجودة  
والنسبة بينها وبين الضرورية ان الضرورية اخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورية  
امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة  
والاوقات ومتى كانت النسبة متمتعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع  
اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع  
انفكاكها عن الموضوع لجواز امكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن ليس  
قوله والقياس عطف على التناقض بحذف المضاف اي تاليف القياس منها وهو بحث  
المختلطات قوله وانما سميت اداي انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان وانما اولنا  
ذلك لانه لم يقع تسمية بكا واحد من اللفظين قوله على قياس ما مر اي دائمة لاشتمالها  
على الدوام ومطلقة لعدم تقييدها مادام في موادها بوصف قوله ما مر بانني تغييره هو تفسير  
الجهة وفيه اشارة الى مادة اجتماعهما قوله والنسبة بينها اذ اعلم ان النسبة بين  
القضايا انما يتحقق بحسب صدقها ونحقتها لا بحسب الحمل على شيء فان ذلك  
مخصوص بالمفردات

يجب ان يكون واقعا الثالثة المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبية عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفة بوصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب اعني اخر ادا الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة لاشي من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري الابطش طاتها بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلاشتمها لها على شرط الوصف واما بالعامة فلانها اعم من المشروطة الخاصة وستعرفها في المركبات وربما يقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت او بضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف والفرق بين المعنيين انا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان اردنا المعنى الاول صدقت كما تبين وان اردنا المعنى الثاني

قوله ان يكون واقعا كقولنا كل فلك يتحرك بالدوام فهو دائمة مطلقة مع انه يجوز ان لا يتحرك فلا يصدق الضرورة المطلقة ضرورة قوله بشرط ان يكونه متعلق بضرورة الابطشوت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقعية سواء كانت الوصف منشاء للضرورة نحو كل متعجب ضاحك ويسمى الضرورة لاجل الوصف او لانحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبانه قضية مشروطة دائمة ير معبيرة قوله اي يكون لوصف الموضوع اه في هذا الكلام رعاية نكتة ودفع شبهة وهي انهم قالوا ان المتعبر في جانب الموضوع الذات وفي جانب المحمول المفهوم فكيف يصح اعتبار وصف الموضوع في المشروطة العامة قوله مطلقا اه اي غير مقيد بوصف او وقت بان يكون في جميع اوقات الذات بل ضرورة ثبوته في المثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا ينافي ضرورته في مادة اخرى لامر اخر كالمزج قوله وسبب تسميتها اي سبب اطلاق اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل وتسمية القضية بالمشروطة بالمعنى الثاني غير ظاهر لانه ام يشترط فيه شيء بخلاف الاول قوله فلانها اعم من المشروطة الخاصة لان المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات

كذبت لان حركة الاصابع ليس ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورة لذات الكاتب في زمان اصلا فما ظنك بالمشروطة بها فالمشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة من وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحدوا كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او داما او مادام انسانا وان تغاير فان كانت المادة مادة الضرورة ولم يكن الموصف دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية والدائمة دون المشروطة العامة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او داما لا بالضرورة مادام كاتبان ووصف الكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائم لذات الكاتب بل بشرط الكتابة واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقة لانه متى ثبت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبت الضرورة في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن

**قوله** كذبت لان تحرك الاصابع ضروري لكل ما صدق عليه الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة وليس بضروري في وقت من اوقات الكتابة فان الكتابة ليست نفسها ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يصح تحرك الاصابع لها ضروريا

**قوله** لذات الكاتب اه اعني لافراد الانسان فلا ينافي ضرورة ثبوتها لبعض افراده بسبب الارتعاش **قوله** كقولنا كل كاتب اه مثال للقضية التي هي ضرورة دائمة وليست بمشروطة وقولنا لا بالضرورة مطف على قوله بالضرورة اي مثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة والدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف **قوله** ضرورة ثبوتها اي ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب اعني افراد الانسان كاتبهم مع قطع النظر عن الكتابة **قوله** كما في المثال المذكور اي كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا **قوله** تثبت في جميع اوقات الوصف كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبا **قوله** بدون العكس لجواز ان يكون الوصف غرضامفارقا نحو كل قمر منخسف مظلم مادام منخسفا **قوله** مادة الضرورة المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة



الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يخلو  
الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات الوصف ولا يدوم  
في جميع اوقات الذات الاربعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت  
المحمول للموضوع واسلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفة بالعنوان ومثالهما يجابا  
وسلبا مادام في المشروطة العامة من قولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب ولا شيء  
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب وانما سميت عرفية لان العرف العام يفهم هذا  
المعنى من السالبة فاذا اطلقت حتى اذا قيل لاشيء من النائم بمستيقظ يفهم منه العرف  
ان المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب اليه  
وعامة لانها اعم مطلقا من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم من المشروطة  
العام مطلقا لانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب  
الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لانه متى صدق الضرورة والدوام  
في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف ولا ينعكس الخامسة

**قوله** حيث يخلو الدوام كقولنا كل فلان متحرك دائما **قوله** حيث يكون الضرورة  
في جميع اوقات كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا **قوله** لان العرف يفهم هذا المعنى  
من السالبة اي العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد مادام  
وهي التي يكون بين وصفي موضوعه ومحمولة تناف نحو لاشيء من القائم بقامد وهذا  
القدر كاف لنسبة هذا المعنى الى العرف ولا يجب اطراد هذا الفهم من جميع السوالب  
فما قيل بقي انه لا يفهم العرف التقيد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس  
الانسان حجرا وامثال ذلك وهم وكذا ما قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في  
الاجاب فانه يفهم في الاجاب الاطلاق العام نحو كل نائم مستيقظ وبالعكس **قوله** المطلقة  
العامة اذ فان قلت المطلقة مقابلة للموجهة لانها التي ليست فيها الجهة والموجهة  
ما فيها الجهة واذا كانت مقابلة لها فكيف يكون اعم منها قلت التقابل بين المطلقة  
والموجهة انما هو بعدم اعتبار الجهة واعتبارها في الموجهة لا بذاتها فانه اذا صدقت  
الموجهة صدقت المطلقة لانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب بالفعل  
والمطلقة المجردة عن الدوام واللا ضرورة تسمى مطلقة عامة

المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل  
 أما الإيجاب فكقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام وأما السلب فكقولنا لا شيء  
 عن الإنسان متنفس بالاطلاق العام وإنما كانت مطلقة لأن القضية إذا طلقت ولم تقيد  
 بقيد من دوام أو ضرورة أو لا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة فإما كان هذا المعنى  
 مفهوماً القضية المطلقة سميت بها وإنما كانت عامة لأنها أعم من الوجودية الدائمة  
 واللا ضرورية كما سيحكي وهي أعم من القضايا الأربع المتقدمة لأنه متى صدقت ضرورة  
 أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية  
 النسبة ضرورة أو رتتها أو دوامها الساسمة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة  
 المطلقة عن الجانب المخالف للحكم فإن كان الحكم في القضية بالإيجاب كان مفهوم  
 الامكان سلب ضرورة السلب لأن الجانب المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان  
 الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فإنه هو الجانب المخالف  
 للسلب فإذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناها أن سلب الحرارة عن النار ليس  
 بضروري وإذا قلنا لا شيء من الحار يبارد بالامكان العام فمعناه أن إيجاب البرودة  
 للحار ليس بضروري وإنما سميت ممكنة لاحتوائها على معنى الامكان وعامة لأنها  
 أعم من الممكنة الخاصة وهي أعم من المطلقة العامة لأنه متى صدق الإيجاب بالفعل  
 فلا أقل من أن لا يكون السلب ضرورياً وسلب ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب  
 فمتى صدق الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالامكان ولا ينعكس لجواز أن يكون  
 قوله بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسيم القوة وهو  
 كون الشيء من شأنه أن يكون كقولنا لا شيء من شأنه أن يكون كقولنا لا شيء من شأنه أن يكون  
 والمشرطة العامة والعرفية قوله بالإيجاب لا يترأى منه أن في القضية الممكنة حكماً  
 بالإيجاب أو السلب وقد عرفت أنه لا حكم فيها فليحمل على الحكم الموهوم نظراً إلى  
 ظاهر العبارة هكذا في العصام قوله لاحتوائها على الامكان أي لاشتغالها على جهة  
 الامكان أي اشتغال الكل على الجزء فلا يرد أن جميع القضايا الموجهة شاملة على  
 الامكان فإن اشتغالها عليه باعتبار التحقق والصدق قوله ولا ينعكس أي ليس متى  
 صدقت سلب ضرورة السلب يصدق الإيجاب بالفعل

الايجاب ممكنًا ولا يكون واقعا اصلا وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن  
 الايجاب غرورا وسلب ضرورة الايجاب هو امكن السلب متى صدق السلب  
 بالفعل صدق السلب بالامكن دون العكس لجواز ان يكون السلب ممكنا غير واقع واعم  
 من القضايا الباقية لان المطلقة العامة اعم منها مطلقا والاعم من الاعم اهم **قال** واما  
 المركبات تسبع الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب  
 الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصلع مادام  
 كاتب لادائم ائما فتركيها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة  
 كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الاصلع مادام كاتب لادائم ائما فتركيها  
 عن سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة **اقول** من المركبات المشروطة الخاصة  
 وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد اللادوام بحسب  
 الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف  
 دوام بحسبه والدوام بحسب الوصف يمتنع ان يقيد باللادوام بحسب الوصف فان  
 قيد تقيد اصحيا فلا بد من ان يقيد باللادوام بحسب الذات حتى يكون النسبة فيها

**قوله** ممكنا كقولنا كل ذلك ساكن بالامكان **قوله** يكون السلب ممكنا كقولنا لا شيء من  
 الفئك بمتحرك **قوله** والاعم من الاعم اعم فيه بحث لان الجنس اعم من الحيوان  
 والحيوان اعم من زيد والجنس ليس اعم من زيد الا ان يقال ذلك تمام في الاعم بحسب  
 التحقق **قوله** من المركبات المشروطة الخاصة اذ يعني ليس الاولية المستفادة من قول  
 المصداق المشروطة العامة اولية حقيقية بل هي اولية في الذكر **قوله** مع قيد اللادوام انما  
 قال ذلك دون ان يقول وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام لئلا يتوهم ان قيد اللادوام  
 خارج عن المشروطة الخاصة لكن في كون المقيد باللادوام مشروطة خاصة نظر لان المشروطة  
 العامة هي المكيفية بكيفية واحدة فقط لا المكيفة بالكيفيتين فالمراد انها مشروطة عامة قبل  
 التقيد باللادوام وقس عليه نظائر **قوله** تقيد اصحيا احتراز عن القيد الغير الصحيح  
 الذي هو اللادوام بحسب الوصف وقال عصبام المراد به التقيد باللادوام فانه قد يمكن  
 التقيد باللا ضرورة تقيد اصحيا بحسب الذات **قوله** بحسب الذات هذا بالنسبة الى  
 الجزء الاول من المشروطة الخاصة وتوله الاتي لادائم في بعض اذهاب النسبة الى الجزء الثاني

ضرورية دائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لادائما في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعني الشرطية الخاصة ان كانت مرجبة كقولنا بالضرر ضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب الادائما فتركيها من موجبة شرطية عامة وسالبة مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فهي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول الموضوع اذا لم يكن دائما كان معناه ان الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرر ضرورة لاشي من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتب الادائما فتركيها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب المطابق العام ان قلت حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف تكون موجبة وسالبة

**قوله** لادائما منصوب على انه خبر كان او على انه بدل من ضرورة دائمة **قوله** لان ايجاب المحمول انه يرد ههنا اشكالات الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق في جميع الاوقات ولزوم الاستدراك في البيان ابداهة قولنا اذا لم يكن دائما يتحقق السلب في الجملة الثاني ان اللازم الصريح لنفي تحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في وقت وفعالية النسبة اهم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة والتحقيق يقتضي جعل اللادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة الثالث ان قيد اللادوام في القضية لا يفيد الاسباب دوام الضرر بحسب الذات لا سلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه لقاعدة النحو واللغة عطف دائما على مادام بكامة لا فيكون ظرفا للضرورة كما دام ظرف لها هكذا في العصام واجوبة هذه مذكورة في حاشية عبد الحكيم فانظر ثمة **قوله** ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف اذ اي فكيف يجب ان يكون موجبة او سالبة اذا لمركب من الشئتين المتخالفين لا يجب ان يكون



كما تقدم من قولنا دائما لاشي من الكاتب بساكن الاصابع دائما مادام كاتب الادائما فتركيبها من سالبة ضرورة عامة وهي الجزء الاول ومن موجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي اعم من المشروطة الخاصة لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائما صدق الدوام بحسب الوصف لادائما من غير عكس ومباعدة للدائمتين على ما سلف واعلم من المشروطة العامة من وجعلته صلدهما في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين لانهما اعم من العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصتين يجب ان يكون وصفا مفارقة الذات الموضوع فانه لو كان دائما الدوام وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما للذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات هذا خلف قال الثالث الوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقوانا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشي من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة اقول الوجودية اللا ضرورية هي

قوله سالبة مطلقة عامة وهي قولنا لاشي من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل قوله على ما سلف حيث قال في الصفحة المتقدمة لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبائن للدوام اذ قوله لتصادفهما اي العرفية الخاصة والمشروطة العامة في مادة المشروطة الخاصة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب الادائما ولا شي من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل قوله بدونها اي بدون العرفية الخاصة في مادة الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان مادام انسانا قوله بحسب الوصف من غير ضرورة كقولنا كل زنجي اسود مادام زنجيا لادائما فلا يصدق الضرورة بحسب الوصف ههنا فلا يصدق المشروطة العامة قوله وصفا مفارقة الذات الموضوع متعلق بوصفا لا مفارقة الا لواجبه عن والوصفية مسامة لكونها مأخوذة في مفهومها فلذا لم يتعرض لاثباته واثبت وجوب كونه مفارقة

المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورة بحسب الذات وان  
 امكن تقييد المطلقة العامة باللا ضرورة بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التركيب  
 ولم يتعرفوا احكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا باللا ضرورة  
 فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة العامة فهي  
 الجزء الاول واما السالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان  
 العام فهي معنى اللا ضرورة لان الايجاب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة  
 الايجاب وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب وان كانت سالبة كقولنا لا شيء  
 من الانسان بضاحك بالفعل لا باللا ضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء  
 الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى اللا ضرورة فان السلب اذا لم يكن ضروريا  
 كان هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو الامكان العام الموجب وهي  
 اعم مطلقا من الخاصتين لانه متى صدقت الضرورة او الابد وام بحسب الوصف لادائما  
 صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومبائنة للضرورة اتقييد ما باللا ضرورة  
 بحسب الذات وام من الدائمة من وجد اتصافهما في مادة الدوام الخالي عن الضرورة  
 وصدق الدائمة بد ونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا من المشروظة  
 والعرفية العامتين لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بد ونها في مادة الضرورة

**قوله** ولم يتعرفوا احكامها من العكس والنقيض وتركيب القياس في الصراح التعرف  
 شناختن **قوله** صدق فعلية النسبة لا بالضرورة اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام اعم  
 من الدوام الوصفي واما لا بالضرورة فلانه اعم من اللادوام وذلك باللا ضرورة عينه  
 اي الضرورة اخص من عين اللادوام ونقيض الاخص من نقيض الاخص **قوله**  
 الدوام الخالي عن الضرورة نحو كل فلك يتحرك باللا ضرورة **قوله** في مادة اللادوام  
 وهي مادة المشروطة والعرفية الخاصتين نحو كل انسان ضاحك بالفعل لا باللا ضرورة  
**قوله** لتصادقها اي كل واحد من وجودية اللا ضرورة والمشروظة والعرفية العامتين  
 في مادة المشروطة الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما وصدقهما  
 في المشروطة والعرفية العامتين بد ونها اي الوجودية اللا ضرورة في مادة الضرورة التي  
 يكون العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان باللا ضرورة او بالدوام وكذا الحال



وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة لخصوص  
 المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة **قال** الرابعة الوجودية اللادائمة  
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة  
 فتركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا  
 ما مر **اقول** الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي  
 سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى  
 سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد مر فتان مفهوم  
 مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما  
 ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وهي اخص من الوجودية للضرورة  
 لانه متى صدقت مطلقتان صدقت ممكنة ومطلقة بخلاف العكس واعم من  
 الخاصيتين لانه متى تحققت الضرورة والادام بحسب الوصف لادائما تحققت فعلية  
 النسبة لادائما من غير عكس ومباعدة للذاتيتين على ما مر غير مرة واعم من  
 العامتين من وجه لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة  
 والادوام وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة والممكنة  
 العامتين وذلك ظاهر **قال** الخامسة الوقتية وهي التي تحكم فيها ضرورة ثبوت  
 المحمول للموضوع وسلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا  
 فيما سيأتي في الوجودية اللادائمة وصدق الوجودية للضرورة بدونها اي المشروطة  
 والعرفية العامتين في مادة اللادوام بحسب الوصف وهي مادة اقتران المطلقة العامة  
 عن العامتين نحو كل نائم مستيقظ بالفعل لا بالضرورة **قوله** قد عرفت اداي  
 في المشروطة الخاصة قد عرفت ان مفهوم اللادوام مطلقة عامة حيث قال ثمة فهو  
 مفهوم اللادوام لان ايجاب **اقوله** بخلاف العكس اي ليس كلما صدق كل انسان  
 ضاحك بالفعل لا بالضرورة صدق كل انسان ضاحك بالفعل لادائما لجواز الادوام  
 بدون الضرورة **قوله** على ما مر غير مرة حيث قال في المشروطة الخاصة مقيدة  
 بالادوام بحسب الذات وذلك ظاهر **قوله** حيث لا دوام اي المطلقة العامة المقيدة بالادوام  
 بحسب الذات **قوله** وذلك ظاهر لان الوجودية اللادائمة هي المطلقة مع قيد اللادوام

باللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف  
في وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتركيها من موجبة وقدة مطلقة  
وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر ينخسف  
وقت التربيع لادائما فتركيها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة **قول** الوتية  
هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او ضرورة سالبة عنه في وقت  
معين من اوقات وجود الموضوع مقيد باللادوام بحسب الذات فان كانت موجبة  
كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما  
فتركيها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول اعني قولنا كل قمر منخسف  
وقت الحيلولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لا شيء من القمر  
ينخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر ينخسف  
وقت التربيع لادائما فتركيها من سالبة وقتية مطلقة وهي لا شيء من القمر ينخسف  
وقت التربيع ومن موجبة مطلقة عامة وهي كل قمر منخسف بالاطلاق العام وهي  
اخص من الوجوديتين مطلقا لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق  
الاطلاق لادائما او بالضرورة ولا تنعكس ومن الخاصتين من وجه لانه اذا صدقت  
الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع في شيء من  
الاوقات صدقت القضايا الثلث كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفا  
والمقيد اخص من المطلق واذا كان اخص من المطلقة العامة كان اخص من الممكنة  
بالطريق الاولى **قوله** هي التي حكم فيها اخرج بقيد الضرورة ما ليس بالحكم  
بالضرورة اعني المطلقة العامة والممكنات والوجوديات وبقوله في وقت معين  
منتشر فان اذ لا يعتبر فيهما تعيين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من اوقات وجود  
الموضوع العامتان والخاصتان فان المتبادر منه ما يقابل اوقات الوصف **قوله** التربيع  
هو وقت كون الشمس في الدرجة الرابعة والتفق اهل النجوم على ان الشمس اذا كانت في  
الدرجة الرابعة لا تحال الارض بين القمر وبينها فصدق قولنا لا شيء من القمر ينخسف  
وقت التربيع ان مادة الانخساف هي الحيلولة والم يقع الحيلولة لم ينخسف هذا  
**قوله** كقولنا بالضرورة كل اذ اكتفى بقوله كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم اذ

لادائم او بالتوقيت لادائم فان الانخساف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض  
الافاق والاطلام ضروري للانخساف كان الاظلام ضروريا للذات في ذلك الوقت  
وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدقت الخاصتان ولم تصدق  
الوقتيّة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائم فان الكتابة  
لما لم تكن ضرورية للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع الضروري  
بحسبها ضروريا للذات في وقت ما فلا تصدق الوقتيّة واذا لم يصدق الضرورة بحسب  
الوصف ولا الدوام بحسب الوصف لم يصدق الخاصتان وتصدق الوقتيّة كما في المثال  
المذكور هنا اذا فسرنا المشرطة بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فسرناها بالضرورة  
مادام الوصف فيكون المشرطة الخاصة اخص من الوقتيّة مطلقا لانه متى تحقق  
الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات  
تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس والوقتيّة مبائنة للدايمتين  
واعلم من العاصيتين من وجدة لتصادقها في مادة المشرطة الخاصة وصدقهما بدونها في  
مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة

من غير ذكر الدائمة مع انه لا بد منها في بيان مادة اجتماع القضايا الثلاث لظهور  
استلزام الضرورة الدائمة وتكرار اقسام قوله واذا لم يصدق الضرورة بحسب الوصف اه  
يعني بالضرورة كل قمر منخسف وقت هيلولة الشمس فان الانخساف ليس ضروريا  
بحسب وصف القمرية ولادائم بحسبه فلا يصدق كل قمر منخسف مادام قمر اوله كما في  
المثال المذكور وكل قمر منخسف وقت حيولة الارض لادائم اوله هذا اذ اي ثبوت النسبة  
والفرق بين الوقتيّة وبين الخاصتين على سبيل العموم والخصوص من وجدة اذا فسرنا  
قوله وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات لكون الوصف مفارقا بناء على ان الكلام  
في الخاصتين قوله من غير عكس اي متى تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات  
لزم منه تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف لاحتمال ان يكون في بعض اوقات الذات  
ولا يكون الوصف فيها قوله واخص من المطلقة العامة لانه متى صدق ثبوت المحمول  
الموضوع بالضرورة في وقت معين صدق ثبوته له بالفعل وبالامكان وهو مفهوم المطلقة  
العامة والامكنة العامة من غير عكس والمادة الاجتماعية قولنا بالفعل والامكان العام كل قمر

والممكنة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول  
للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام  
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما  
لادائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة ولن كانت سالبة  
كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها من سالبة  
منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة اقول المنتشرة هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت  
المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادائما بحسب  
الذات وليس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها بل ان لا يتيد بالتعيين  
ويؤمل مطلقا فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما  
كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما  
وسالبة مطلقة عامة اي قولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام  
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها  
من سالبة منتشرة مطلقة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وهي  
عم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادائما صدقت الضرورة في وقت ما

منخسف وقت حيولة الارض ومادتها الاقترافية كقولنا بالفعل والامكان كل فلك  
متحرك **قوله** والممكنة العامة لان المطلقة غير مقيدة والعرفية مقيدة والممكنة اعم من  
المطلقة والاعم من اعم **قوله** لادائما بحسب الذات معطوف على ضرورة  
ليصير المعنى التي يحكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون الثبوت أو السلب مقيدا بعدم  
الدوام الذاتي وعبارة المصنف مقيدا بالادوام احسن من قوله لادائما ويجب  
حمل قوله عليه ليضم المعنى فتأمل **قوله** ليس المرادة اذا اعتبار عدم التعيين مع قيد  
الادوام بحسب الذات محال هكذا في سعيدية وقال عبد الحكيم ان وجود الوقت الغير  
المعين محال فضلا عن ضرورة ثبوت شيء فيها وسالبة **قوله** لانه اذا صدقت الضرورة  
في وقت معين لادائما صدق في وقت ما بدون العكس فيد بحث لانه اذا كان وقت ما وقتا  
معينا لا محالة يصدق العكس ايضا وجوابه ان كل وقتية يستلزم صدق المنتشرة بدون  
العكس لان صدق المنتشرة في مادة تلك الوقتية يصح ان يكون باعتبار وقت آخر مثلا

لاداءما بدون العكس ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبتها لوقتية من غير فرق  
واعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقا اللتين هما جزءا لوقتية والمنتشرة  
فهي تان بسيطتان غير معدودتين في البسائط حكم في احديهما بالضرورة وفي وقت معين  
وفي الاخرى بالضرورة وفي وقت ما والاولى سميت وقتية لاعتبار تعين الوقت فيها ومطابقة  
لعدم تقيدها بالادوام واللاضرورة والاخرى منتشرة لانها لم يتعين وقت الحكم فيها  
احتمل الحكم فيها كل وقت فتكون منتشرة في الاوقات ومطابقة لانها غير مقيدة بالادوام  
واللاضرورة ولهذا اذا قيدنا باحد هما حذف الاطلاق من اسميهما فكانتا وقتية ومنتشرة  
لامطلقتين وربما تسمع فيما بعد مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة  
والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين  
والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما  
بالعموم والخصوص وهو واضح لاسترة فيه قال السابعة الممكنة الخاصة هي التي حكم  
فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من جانبي الوجود والعقم جميعا وهو سواء كانت موجبة  
كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشي من  
الانسان بكاتب فتزكيتها من ممكنة عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة والاضابطة  
فيها ان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية  
موافقتي الكمية المقضية المقيدة بهما **اقول** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب  
الضرورة المطلقة من جانبي الايجاب والسلب فان قلنا كل انسان كاتب بالامكان  
يصدق قولنا يريد يستحق الاكرام في وقت التلاوة لجواز صدقه باستحقاقه الاكرام وقت  
الصوم **تأمل قوله** على قياس نسبة الوقتية من غير فرق لان المنتشرة اخص من  
الوجوديتين مطلقا وهو اخص من الخاصيتين من وجه ومبائنة المتأتمتين واعم من  
العامتين من وجه واخص مطلق من المطلقة العامة ومن الممكنة العامة **قوله** ففرق  
بينهما اي بين ما ذكرهنا من المطلقتين وما يسمع فيما بعد بالعموم والخصوص فهو  
من تنمة الدليل او الفرق بين المطلقة الوقتية والمطابقة المنتشرة لان المطابقة الوقتية و  
المطلقة المنتشرة اعم مطلقا من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطابقة لان الوقتية المطلقة والمنتشرة  
المطلقة قيد بالضرورة دون غيرهما

الخاص ولا شيء من الانسان يكتب بالامكان الخاص كان معناه ان ايجاب الكتابة  
للانسان وسلبها منه ليس بضروريين لكن سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب  
وسلب ضرورة السالب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة  
ان يكون تركيبها من الممكنتين العامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين  
موجبتهما وسالبتهما في المعنى لان معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة عن الطرفين سواء  
كانت موجبة او سالبة بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة وان  
عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعم من سائر المركبات لان في كل منها ايجابا  
او سلبا ولا اقل فيهما من ان يكونا ممكنتين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب  
والسلب ان يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالدوام ومباينة للضرورة المطلقة  
واعم من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة من وجه لتصادقها في مادة الوجودية  
بالا ضرورية ان كان المحمول دائمة مادام الذات وضروري مادام الوصف وصدق بالممكنة  
الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة الضرورة

---

**قوله** ولا يلزم اه لان الممكن لا يجب وقومه لا يقال يلزم خا والواقع عن النقيضين  
لانا نقول ليس الايجاب والسلب على طرفي النقيض مطلقا فان قولنا كل  
انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع ان جزئيهما كلاهما مرتفعان في الواقع  
وهذا القدر كاف لنا في مفهوم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعالية  
النسبة في القضية الشخصية او الجزئية نحوز يد كاتب بالامكان وبعض الانسان  
كاتب بالامكان كيلا يلزم ارتفاع النقيضين لا يضر في ذلك **قوله** واعم من  
الدائمة لجواز خلو الدوام من الضرورة كما مر **قوله** لتصادقها اي الخمسة في  
المادة الوجودية اذ لا ضرورة اذ كانت الاطلاق العام في مادة الدوام الخالي من  
الضرورة نحو كل فلان متحرك بالفعل ومادام فلان لا بالضرورة **قوله** حيث يخرج  
نحو كل عنقاء موجود بالامكان الخاص **قوله** وبالعكس اي ويصدق الدائمة والعامتان  
والمطلقة العامة بدونها في مادة الضرورة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان لان فيها  
سلب الضرورة وسلب الضرورة مبائن للضرورة كما امرنا **قوله** في مادة الضرورة اي  
الضرورة الذاتية اذ كان الوصف العنواني عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة

واخص من الممكنة العامة فقد ظهر ما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم القضايا البسيطة  
والممكنة الخاصة اعم من المركبات والضرورية اخص البسائط والشروط الخاصة اخص  
المركبات على وجه وقد ظهر ايضا ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة  
عامة مختصتين في الكيفية القضية المقيدة بهما حتى اذا كانت موجبة كانتا سالبتين  
وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين لها في الكم فان كانت كلية كانتا كليتين و  
ان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبة وانما  
قال اللادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا  
اطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام  
الايجاب مثل مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب والطلاق السلب ليس هو نفس رفع  
دوام الايجاب بل لازمه فهو معناه الالتزامي واما الضرورة فمعناه الصريح الامكان  
العام لان لا ضرورة الايجاب مثلا هو سلب ضرورته الايجاب وهو عين امكان السلب  
فلما كان احدى القضيتين عين معنى احدى العبارتين والاخرى ليست بمعنى  
الاخرى بل من لوازمه فاستعمل عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما **قال الفصل الثاني**

**قوله على وجه اي** اذا فسرت بالضرورة في جميع اوقات الوصف بخلاف ما  
اذا فسرت بشرط الوصف فانه ح اخص من الوقتية من وجه كما مر **قوله** وموافقتين  
لها في الكم ادعاء على انها رفعان لنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت **قوله**  
في معرفة تركيب القضايا اي تركيبهما مع قيد اللادوام واللاضرورة **قوله** مفهومه  
الصريح اعلم ان المفهوم اعم من المعنى والمدلول فان المفهوم يحصل في الذهن  
سواء كان مأخوذا من اللفظ اولا والمعنى مأخوذا من اللفظ وقيل لافرق بين المعنى  
والمدلول **قوله** فلما كان ادعاء كان قصده الاقتصار ليرتب الجزاء عليه ولا يرد انه لم  
لم يستعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في اللاضرورة **قوله** احدى القضيتين وهما المطلقة  
العامة والممكنة العامة واحدى القضيتين هي الممكنة العامة معنى احدى العبارتين  
وهي اللاضرورة من اللاضرورة واللادوام **قوله** لتكون مشتركة بينهما اي بين العين  
والالزام فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غير واسع  
وكن استعمال الاشارة في النكته لاينا في ان يكون لاستعمالها نكته اخرى ككونها اعمرا



في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا وهي اما متصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعالية والتضائفي واما اتفاقيه وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالاحمار ناطق واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق **إقول** لما وقع الفراغ من الحملات واسماها شرع في اقسام الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية ما يتروكب من قضيتين وهي اما متصلة ان اوجبت او سلبت حصول احدتهما عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت او سلبت انفصال احديهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى تاليا لتلوها ايهاا ثم ان المتصلة اما لزومية او اتفاقيه اما اللزومية فهي التي يكون صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة شيء بسببه يستصحب الاول الثاني كالعالية والتضائفي اما العلية فان يكون المقدم عللة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا او معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي عللواحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس واما التضائفي اجماليا لفصلار جعالي النقيضين وعدم صراحتهم في الاتفاق **في الحكم قول** لما وقع الفراغ اذ انما قدم المتصلة لان كلامه في الشرطية والمفهوم من الشرطي باعتبار وضع اللغة العربية ما فيه حرف الشرط وذلك يتحقق في المتصلة ويسمى المنفصلة بالشرطية باعتبار اللغة مجازا والحقيقة اشرف من المجاز **قول** يستصحب استصحاب محبت چيزي خواسته **قول** او يكونا معلولي عللة واحدة فان قلت اذا كان المقدم والتالي معلولي عللة واحدة فكيف يثبت التلازم بينهما قلنا يثبت التلازم بالضرب

فبان يكون متضادتين كقولنا ان كان زيد ابلمصروع كان مصر وابنه وهذا التعريف  
لا يتناول المزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها فالاولى ان يقال  
اللزومية ما يحكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية اخرى للعلاقة بينها موجبة  
لذلك وهو يتناول الزومية الكاذبة لان الحكم بالعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم  
متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فالحكم في الواقع اول وثبوت  
من غير ملاقة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك اي صدق التالي على تقدير صدق  
المقدم فيها للعلاقة موجبة لذلك بل بمجرد صدق الجزئين كقولنا ان كان الانسان  
ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ناطقية الحمار وناطقية الانسان حتى يجوز العفل  
تحقق كل واحد منهما بدون الاخر وليس فيها الاتوافق الطرفين على الصدق ولو قال  
هي التي حكم فيها بصدق التالي ما يتبع صدق المقدم لا لعلاقة بل بمجرد صدقهما  
لكن الاولى ليتناول الاتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصدق التالي للعلاقة ربما لم يطابق  
الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم او يصدق وتوجد العلاقة وقد يكفي  
في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق  
المقدم لا للعلاقة بل بمجرد صدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا وكذبا ويسمى  
الاتفاقية بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص  
بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا ينعكس واما المنفصلة فقد  
عرفت انها ثلاثة اقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما صدقا  
وكهما كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا ومانعة الجمع وهي التي يحكم فيها  
بالتنافي بين جزئيهما صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا ومانعة  
الاول والشكل الاول فنقول متى تحقق المقدم تحقق علة وشئ تحقق علة  
تحقق التالي ينتج متى تحقق التلازم تحقق التالي وهو المطلوب قوله فالاولى اول  
في شرح المطالع من ان هذا التعريف للصادقة وتعريف الكاذبة بالمقابلة كما انه  
يختص بالموجبة قوله بان لا يصدق التالي كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار  
صائل قوله صدقا فقط من غير ان يتنافي في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب  
وكذا في مانعة الخلو معناه من غير ان يتنافي في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون

الخا وهو الذي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما كذباً فقط كقولنا ما لم يكن زيد  
 في البحر واما ان لا يغرق واما سميت الاولى حقيقة لان التنافي بين جزئيهما اشد من  
 التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق والكذب معا فهي احق باسم المنفصلة  
 بل هي حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين جزئيهما  
 والثالثة مانعة الخلو لان الواقع ليس بخلو ومن احد جزئيهما وربما يقال مانعة الجمع  
 وبمانعة الخلو على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق وفي الكذب مطلقاً وبهذا المعنى  
 نكون اعم من المعنيين الاولين والحقيقية ايضاً وبعض الافاضل منها بحث شريف  
 وهو ان المراد بالمانعة في الجمع ان لا يصدق على ذات واحدة لانهما لا اجتماعان في  
 الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع  
 الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء بجامعه في الوجود لكن الشيخ قد نص على  
 منع الجمع بينهما ثم قال وعندي في هذا الموضع نظراً ذيلهم من ذلك جواز منع الجمع  
 بين اللازم والمزوم فان جزء الشيء من لوازمه وقد اجمعوا على انه لا يمنع جمع بين اللازم  
 والمزوم ولا منع الخلو ورجاء من الله تعالى ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاستراض  
 متبائنا للحقيقة **قوله** التنافي في الصدق او انه كما ذكرنا فافهموا ان يكون هذا الشيء  
 شجرة او حجر او تنافي في الكذب قال انفا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق  
**قوله** وبهذا المعنى يكونان اعم اعم من الحقيقية مطلقاً وكل واحدة منها بالمعنى الاخير  
 اعم من الاخرى من وجه واستخراج المثال ظاهر بادنى ملاحظة **قوله** اعم من  
 الحقيقية لانهما بهذا المعنى يتناولان الحقيقية دون الاول **قوله** لبعض الافاضل اشارة الى  
 الملاجلال الدمشقي والشارح السمرقندي **قوله** ثم قال اي قل ذلك الفاضل الدمشقي  
 ان عندي في هذا اي في نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير نظراً  
**قوله** جواز منع الجمع اذ فان اللازم والمزوم يصدقان على ذات واحدة كما يصدقان في  
 الوجود لان لازم الشيء يصدق معه **قوله** على انه لا يمنع اذ وذلك لان تحقق المزوم  
 يستلزم تحقق اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم **قوله** ورجاء بصيغة الماضي  
 عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو معطوف بتقدير العامل الماضي  
 يعني ان ذلك الفاضل قال وارجو من الله ان يفتح على الجواب اظهار الصعوبة دونه

وهو ليس الا نظر افهما اراد من عبارة القوم فحاشاهم ان يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من اقسام المنفصلة والانفصال لم يعتبروه الا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة ان يصدق قضية على ما صدق عليه قضية اخرى ولا يكون بين القضيتين منع الخلواصلا ضرورة كذبهما على شيء من الاشياء واقله مفردة من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود واما ان الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لاستناع اجتماع جزئيهما على الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشاء من سوء الفهم وقلة التدبر قال وكل واحد من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتباً حقيقة او لا اسودا وكاتباً مانعة الجمع او اسودا لا كاتباً مانعة الخلوا قول وكل واحدة من المنفصلات الثلاث اما عنادية واما اتفاقية كما ان المتصلة اما الزومية واما اتفاقية فنسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة قوله وهو ليس نظراً يحتمل ان يكون المجيب بعض الافاضل المذكور وهو السائل ويحتمل ان يكون المجيب الشيخ قوله من عبارة القوم وهي ان مانعة الجمع هي التي حكم فيها بالمنافاة بين جزئيهما في الصدق قوله فلو كان حاصل السؤال ان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يكون لازمة وقد نص الشيخ على ان بينهما منع الجمع فيأزم من نصه ان بين لازم والمزوم منع الجمع ولم يقل بهما واحداً وحاصل الجواب ان الشيخ اثبت منع الجمع بين قولنا هذا واحد وهذا كثير وليس شيء من هاتين القضيتين جزئي الاخر فانه قطع الاعتراض جزماً وقطعاً قوله فلة التدبر اي قلة التدبر المعترض الذي هو الشا سمر قندي او الله الملاجلال الى مشقي لانه قد ظن ان الشيخ قد اثبت منع الجمع بين مفهومي الواحد والكثير وهذا ليس كذلك بل بين هذا واحد وهذا كثير قوله فنسبة العناد اه يريد ان لعناد في المنفصلة

اللزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذات  
الجزئين اي يحكم فيها بان مفهوم احدهما منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع  
كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر وان لا يغرق واما الاتفاقية  
فهي التي يحكم فيها بالتنافي للذاتي الجزئين بل بمجرد الاتفاق اي بمجرد ان يتفق  
في الواقع ان يكون بينهما منافاة وان لم يتضمن مفهوم احدهما ان يكون منافيا للآخر كقولنا  
الاسود والا كاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتباً كانت حقيقة فانه لا منافاة بين مفهوم  
الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان لا انتفاء الكتابة  
ولا يكذب ان اوجود السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا اسود او كاتباً كانت مانعة الجمع  
لانهما لا يصدقان ولكن يكذبان لا انتفاء للاسواد والكتابة معاني الواقع ولو قلنا اما  
ان يكون هذا اسودا ولا كاتباً كانت مانعة الخلو لانهما لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقيق  
السواد والكتابة بحسب الواقع **قال** وسالبة كل واحد من هذه القضايا الثمانية هي  
التي يرفع ما حكم به في موجبها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد  
تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية **اول** قد عرفت ثمانى قضايا  
متصلتان لزومية واتفاقية ومنفصلتان سلبية ثلاث منها عنديات وثلاث منها  
اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعاريفها المذكورة لا تنطبق الا على الموجبة فلا بد  
من تعريف سواها فسالبة كل واحدة منها هي التي يرفع ما حكم به في موجبها فلما  
كانت الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت السالبة اللزومية سالبة  
اللزوم اي ما حكم فيها بسلب اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها  
بلزوم السلب موجبة لزومية لا سالبة مثلاً اذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة  
فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس  
واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها  
بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم  
كاللزوم في المتصلة فلا يستعمل في المشهور اللزوم في المنفصلة **قوله** لانهما لا يصدقان  
معان التنافي بين الاسود والكاتب في الصدق فقط لان ادائيهما واللامتنع  
اجتماهما معاً على شيء من الصور وليس كذلك بل ذلك بمجرد الاتفاق

فيها به موافقة التالي للمقدم **لها الصدق** كانت **السالبة** لاتفاقية **سالبة** الاتفاق اي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم **لا ما حكم فيها بمرافقة السلب** فانها اتفاقية موجبة اذا قلنا ليس اذا كل الانسان ناطقا بالحمار **ناهق** كانت **سالبة** اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناهية الحمار ناطقية لا نسلية **واما** اذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فليس الحمار ناهقا كانت موجبة لان الحكم فيها **بموافقة** ناهية الحمار ناطقية لان الانسان ناطق **وعلى** هذا يكون **السالبة** العنادية **سالبة** العناد وهي التي يحكم فيها برفع العناد الذي هو في الصدق والكذب وهي **السالبة** العنادية الحقيقية **واما** رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة الجمع **واما** رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مانعة الخلو ما يحكم فيها **بعناد** السلب **والسالبة** الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق المناقاة على احدى الانحاء **لا ما يحكم فيها باتفاق السلب قال** والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لا ممتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب من جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق او بالعكس وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية **واما** اذا كانت اتفاقية فكذبها من صادقين **محال** اقول صدق الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الامر وعدمها لا بصدق جزئها وكذبها فان طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والا فهي كاذبة كيف ما كان مجزئها ثم اذا نسبنا جزئها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون المقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس فلنبين ان كلامنا الشرطيات

**قوله** ودلى هذا اي على تقدير كون السالبة ما يرفع ما حكم في القضية الموجبة **قوله** وهي السالبة العنادية كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا **قوله** هو في الصدق كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا **قوله** وهو مانعة الخلو كقولنا زيدا اما ان يكون في البحر او لا يغرق **قوله** على احد الانحاء جمع نحو اي على احد الوجوه الثلث اعني في الصدق والكذب معا او في الصدق فقط **لوفي** الكذب فقط **قوله** عن صادقين اي معلوم في الصدق وكذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ليصح مقابلتها للمجهول الصدق والكذب **قوله** فلنبين اما على صيغة الامر للمتكلم

من اعي هذه الالقسام تتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة تتركب من صادقين كقولنا  
 ان كانت زيدا انسانا فهو حيوان ومن كان بين كقولنا ان كانت زيدا حجرا كان جمادا  
 وعن مجهولي الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو كذا وكذا ومن مقدم  
 كاذب وتال صادق كقولنا ان كان زيد حلو كان حيوانا ومن يحكمه اي لا تتركب  
 من مقدم صادق وتال كاذب لامتناع استلزام الصادق الكاذب والالزام كذب  
 الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلان الالزام كاذب وكذب الالزام يحتلزم  
 كذب الملزوم واما صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم  
 لصدق الالزام لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم  
 ان كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال  
 كاذب لانا نقول ذلك في الكلية لا في الجزئية فلن قلت لانا نصبر في جزئي المتعلق الجمل  
 بالصدق والكذب زاد الالقسام على الاربعة فنقول تلك الالقسام الاربعة عند نسبتها الى  
 او على صيغة المضارع مع لام الابتداء **قوله** فالمتصلة الموجبة اي بالضرورة والمنفصلة  
 ايضا يتركب من الالقسام الاربعة الا ان المقدم فيها لما لم يكن ممتازا عن التالي بالطبع  
 اعتبروا القسمين فيهما قسما واحدا **قوله** وصدق الكاذب اي تقول لزم كون الشيء  
 ملزوما او غير ملزوم او كون الشيء لازما او غير لازم **قوله** فان اللازم فيها وهو التالي مثل كان  
 حمارا **قوله** لا يقال اذ معارضة الدليل السابق الدال عليه امتناع التركيب المذكور  
 وحاصل الجواب ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح المعارضة لان كلامنا ينافي في الكلية  
 واللازم من العكس صدق الجزئية وترجيبة السؤال بالمنع منع السند والجواب باثبات  
 المقدمة الممنوعة تعرف **قوله** تنعكس موجبة جزئية نحو اذا كان الانسان ناهقا فهو  
 حيوان عكسه اذا كان بعض الانسان حيوانا فهو ناهق **قوله** لانا نقول ذلك اي عدم  
 التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في الكلية لا في الجزئية مثلا اذا قلنا كلما كان  
 زيد حمارا كان حيوانا يصدق عكسه جزئية وهي قد تكون انا كان زيد حيوانا كان  
 حمارا ولا يصدق كلية **قوله** فان قلت حاصلة ان اعتبار جعل الجزئين في التركيب  
 ينافي حصر الطرفين في الالقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا القسم من بيان التركيب  
 او يزاد الالقسام على الاربعة



نفس الامر وهي داخله فيها والمتصلة الموجبة الكاذبة تشركت عن الاقسام الاربعة لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جازان يكونا كاذبين كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان العالم قد يما وان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا ان كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخلاء موجود وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا كانت اتغافية فكذبها عن صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما الاخر بالضرورة كقولنا في الصدق ان كان الانسان ناطقا فالحمارة ناطقة فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين او كان التالي كاذبا والمقدم صادقا فكذبها ظاهر لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتالي صادقا فكذلك لاعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا اكتفينا بمجرد صدق التالي يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق وكذبها عن القسمين الباقيين وهما بحث شريف وهو ان الاتغافية لا يكفي فيها صدق الطرفين او صدق التالي بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما ملاقة تقتضي الملازمة بينهما **قال** والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين وممانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادق وعن صادقين وممانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق مما تكذب عنه الموجبة وتكذب مما تصدق عنه الموجبة **اول** الاقسام في المنفصلات ثلاثة لاستعرف ان المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وهذا اتفاقهما فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا امان يكون هذا العدد زوجا لملاز وجا وتكذب عن صادق في اجتماعهما حينئذ في الصدق كقولنا امان يكون الاربعة زوجا وهي منقسمة بمتساويين وعن كاذبين

**قوله** وهي داخله اي الاقسام الاربعة بسبب الجهل بالصدق والكذب **قوله** الخلاء اي المكان الخالي عن الشاغل

لا تغاها ما كقولنا اما ان يكون ~~المتكسر~~ زوجا او منفصلة بمساويين ومصلحة الجمع  
تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في  
الصدق فجاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها من كاذبين كقولنا اما  
ان يكون زيد شجرا او حجرا وجاز ان يكون احد طرفيها واقعا والطرف الاخر غير واقع  
فيكون تركيبها من صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او حجرا وتكذب  
عن صادقين لاجتماع جزئيهما حينئذ كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا ومصلحة  
الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع  
جزئيهما فجاز اجتماعهما في الوجود فيكون تركيبها من صادقين كقولنا اما ان يكون  
زيد لا حجرا ولا شجرا وجاز ان يكون احدهما واقعا دون الاخر فيكون تركيبها من  
صديق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد لا حجرا ولا انسانا وتكذب من كاذبين  
لا ارتفاع جزئيهما حينئذ كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او لانا طقا هذا حكم الموجبات  
المتصلة والمنفصلة واما ما سواه البهانهي تصدق عن الانقسام التي تكذب منها الموجبات  
ضرورية ان كذب الايجاب يقتضي صدق السلب وتكذب عن الانقسام التي تصدق  
منها الموجبات لان صدق الايجاب يقتضي كذب السلب لا محالة قال وكلية الشرطية  
ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها معها  
وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور التي <sup>تلك</sup> اجتماعها معها الجزئية  
ان تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان تكون كذلك على وضع معين  
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وصو والسالبة الكلية  
فيهما ليس البتة وصور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون والسالبة الجزئية فيهما قد لا يكون  
وبادخال حرف السلب على صور الايجاب الكلي والمهملة باطلاق لفظ لو وان واذا  
في المتصلة واما واو في المنفصلة اقول كما ان القضية الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة  
ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة اليها وكما ان كلية الحملية ليست بحسب كلية

---

**وله** اما ما سواه اي موالب كل واحد من المنفصلة والمتصلة وله الاوضاع الوضع  
عبارة عن الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اخرائه بعضها الى بعض كالغعود والقيام  
وغيرهما الى الامور الخارجية منه هكذا في شرح الاشارات

الموضوع والمحمول بل باعتبار كلية الحكم كذا في الكلية الشرطية ليست لاجل ان مقدمها  
او تاليها كلي فان قولنا كلما كل من يدس يكتسب فهو يحرك يد وكلية مع ان مقدمها وتاليها  
شخصيتان بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال فالشرطية انما تكون كلية اذا  
كل التالى لازما للمقدم اى في المتصلة للزومية او معاند الهاءى في المنفصلة المعنوية  
في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الاوضاع  
التي تحصل للمقدم بحسب اقترانه بالا مورا الممكنة الاجتماع معه فاذا قلنا كلما كان زيد  
انسانا كان حيوانا اردنا به ان لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع الازمان وامانة تصير  
على ذلك التقدير بل نزيده مع ذلك ان اللزوم يتحقق على جميع الاحوال التي  
اغمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة  
او كون القمر ناهقا الى غير ذلك مما لا يتناهى وانما اعتبر في الاوضاع ان تكون  
ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع مطلقا سواء كانت ممكنة الاجتماع او  
لا تكون لم تصدق الشرطية كلية اما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يلزم معه التالى  
كعدم التالى او عدم لزوم التالى فان المقدم اذا فرض على شيء من هذا الوضعين استلزم  
عدم التالى او عدم لزوم التالى فلا يكون التالى لازما له على هذا الوضع والا لكان المقدم  
على هذا الوضع مستلزما للنقيضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يكون التالى  
لازما للمقدم فلا يصح ان التالى لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية  
على ذلك التقدير واما في الانفصال فلان من الاوضاع ما لا يعانها التالى للمقدم معه  
كصدق الطرفين فان التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض  
قوله وعلى جميع الاوضاع اى سواء كانت الاوضاع محالة في نفسها كقولنا كلما كل  
الفرس انسانا كان حيوانا او لا كقولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا قوله مع  
ذلك اى مع ان لزوم الحيوانية ثابت للانسانية في جميع الازمان قوله مستلزما  
لنقيضين اى لان الغرض ان المقدم يستلزم عدم التالى او عدم لزوم التالى وان كل  
التالى لازما للمقدم على هذا التقدير يلزم ان المقدم يستلزم عدم التالى ووجود التالى  
او عدم لزوم التالى ولزوم التالى وهو تناقض قوله على ذلك التقدير اى على تقدير  
التعميم سواء كانت ممكنة او لا يكون

التالي معانده المقدم فلو كان المقدم معاندا للتالي على هذا الوضع لزم معانده  
 الشيء للنقيضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يعاند التالي للمقدم فلا يصدق  
 ان التالي معاند المقدم على سائر الاوضاع وانما اخص هذا التفسير بالمتصلة بالترسمية  
 والمنفصلة العنادية لان الاوضاع المعتبرة في الاتفاقية ليست هي الاوضاع  
 الممكنة للاجتماع مطلقا بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لانه لولا ذلك  
 لم تصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي ما  
 تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والالكان بينهما ملازمة  
 والتالي ليس به تحقق على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع  
 الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم  
 فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع  
 المقدم فلا يصدق الكلمة الاتفاقية وانا عرفت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة  
 والمنفصلة ليست بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الزمان والاحوال حتى يكون الحكم  
 بالاتصال والانفصال في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون  
 اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا على الحكم بلزوم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه  
 ناطقا وكقولنا اما ان يكون هذا الشيء نائما او جامدا فان العناد بينهما انما يكون  
 على وضع كونه من العناصر واما خصوص الشرطية

قوله هذا التفسير اي تفسير كلية الشرطية او تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتماع  
 بالمتصلة العنادية حيث ذكر الزموم والعناد في التفسير قوله في الاتفاقية الخاصة فيل ما به  
 جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم واما في الاتفاقية العامة  
 فلا يعتبر فيها الاوضاع اصلا اذ المقدم اذا كان ذاته مفروضا لا معنى لاستمرار الاوضاع فانهم  
 ولا تلغى الى اخلوطة الوهم قوله فكذلك جزئية المتصلة اي جزئية التي هي صفة  
 المتصلة والمنفصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة المقدم والتالي بل بسبب بعضية  
 الزمان والاحوال والتعبير عنها بالجزئية المشاكلة كما يفصح عنه آخر كلامه وليس  
 الجزئية في شيء من المواضع بالمعنى المصيري اي كون الشيء جزءا جزئيا كما لا يخفى  
 على من له ادنى فطنة قوله على وضع كونه من العناصر بات يغني ان العنادية الحقيقية

فتعين بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئتنى اليوم لكرمتك واما اهلها  
فبها مال الازمان والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة  
الافراد في الحملية فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة  
والافان بين كمية الحكم فيها بانه على كل الافراد وعلى بعضها فهي محصورة والافهملة  
كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال فيها على وضع معين فهي المخصوصة  
والافان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهملة  
ومور الواجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى كقولنا كلما ومهما او متى كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود وفي المنفصلة بانما كقولنا دائما ما ان يكون الشمس طالعة  
او لا يكون النهار موجودا ومور العالبة الكلية فيوما ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا  
انها يتحقق اذا كان الشيء من العناصر فانه لو كان من الفلكيات لا يتحقق العنادية  
الحقيقية ان ليس جرم الفلك ناميا ولا يطلق عليه الجماد ايضا فبحرزان يكون جرم  
الفلك غير نام وغير جماد فحيث يتحقق العنادية الحقيقية والية اشارة العلامة بقوله  
لان الجماد لا يطلق على الفلكيات **قوله** فتعين بعض الازمان والاحوال اما معا ومنفردا  
بغيرينة المثال فان الوقت فيه متعين دون الوضع وزاد الله في شرح المطالع قوله او را كبا  
فيكون مثالا لتعين كل واحد منهما والكليهما فان كلمة او لمنع الخلو القضية التي حكم  
فيها على وضع معين من غير تعرض الازمان نحو ان جئتنى را كبا اكرمتك او في  
زمان معين من غير تعرض الاوضاع كمثال الله داخلتان في المخصوصة واما القضية  
التي حكم فيها على وضع معين في جميع الازمان او في زمان معين في جميع الاوضاع  
فمما لا يمكن وجودها فاندفع ما قيل ان القضيتين المذكورتين واسطتان بين الاقسام  
**قوله** نحو ان جئتنى اليوم فاكرمتك لفظ اليوم ظرف للشرطية فيفيد توقيت المزوم لكن  
توقيت المزوم من حيث انه ملزوم يستلزم توقيت المزوم ضرورة فاندفع ما قيل ان  
المثال المذكور لا يصلح مثالا للمخصوصة اذ ليس اليوم موقتا للمزوم بل للمزوم وفرق  
بين المزوم وفي وقت وبين المزوم لاني وقت معين **قوله** مهما بحسب اللغة انما هي  
لعموم الافراد حتى يصح مور الكلية الحملية وهم نقلوها الى عموم الاوضاع وجعلوها  
مور الكلية المتصلة **قوله** ليس البتة تقديرا بتيمة البتة فقوله البتة مفعول مطلق وممرته

ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجودا وما في المنفصلة نكقولنا ليس  
البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا واما الموجبة الجزئية  
فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون  
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما السالبة الجزئية فيهما  
قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما  
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وبأدخال حرف السلب على  
سور الايجاب الكلي كليس كل ما وليس مهما وليس متي في المتصلة وليس داما  
في المنفصلة لانا اذا قلنا كل ما كان كذا كان مفهومه الايجاب الكلي لا محالة فانا لا  
كل ما يكون كذا فمعناه رفع الايجاب الكلي لا محالة واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق  
السلب الجزئي على ما حققته فيما سبق وهكذا في البواقى واطلاق لفظة لودان واذا  
في الاتصال واما او في الانفصال للاهمال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال والشرطية قد تتركب  
عن حملتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن حملية  
ومنفصلة وعن متصل ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم  
الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز  
عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلة تسعة والمنفصلة ستة واما الامثلة فعليك  
باستخراجها عن نفسك اقول لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما  
حملية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حملتين او متصلتين او منفصلتين او  
من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولا يزيد على هذه الاقسام  
لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة تنقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم  
المتصلة يتميز عن تاليها بالطبع اي بحسب المفهوم

قطعي وقوله فيهما ليس اي في المتصلة والمنفصلة قوله حقيقة فيما سبق وهو قوله والفرق  
بين الاسور الثلاثة ان ليس كل نال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب  
الجزئي بالاتزام قوله لان مقدم المتصلة ابي مقدم المتصلة اللزومية فانها المبحوث  
عنها في هذا الفن واما الاتفاقية فلا يتميز بين مقدمها وتاليها الا بالوضع قوله بالطبع

فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم ويحتمل ان يكون الشيء ملزوما  
 للآخر ولا يكون لازما له فالقدم في المتصلة متعين لان يكون مقدما والتالي متعين  
 لان يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند  
 والمعاند لا بد ان يكون معاندا له ايضا لان عنادا حد الشئيين للآخر في قوة عناد الاخر اياه  
 فحال كل واحد من جزئيهما عند الآخر حال واحد وانما عرض لاهدهما ان يكون مقدما  
 وللآخر ان يكون تاليا بمجرد الوضع لا الطبع بفرق ما بين المتصلة المركبة من الحملية  
 والمتصلة والمقدم فيها الحملية وبينهما والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منهما  
 خلا فرق بين ما اذا كان المقدم فيها الحملية او المتصلة وكذلك في المركبة من الحملية  
 والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا جرم انقسمت الاقسام الثلاثة في المتصلة الى  
 قسمين دون المنفصلة فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة امثلة المتصلات  
 فالاول من حمليتين كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من  
 متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن  
 انسانا والثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا  
 او فردا دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم والرابع من حملية  
 ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علامة لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود والخامس بحسب كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 النهار لازم لطلوع الشمس والسادس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو  
 دائما اما زوج واما فرد والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا  
 اي بحسب المفهوم الطبع يقال بمعنى الحقيقة واذا لم يكن للمقدم والتالي حقيقة  
 سوى المفهوم لكونها من القضايا فسر الطبع بالمفهوم **قوله** فان مفهوم المقدم ادو  
 ذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى  
 لعلاقة انها التي حكم فيها بصدق اللازم على تقدير صدق الملزوم **قوله** والمعاند لا بد  
 ان يكون معاندا لان المفاعلة يكون من الطرفين والتغاير انما هو بحسب الذكر وجعل  
 احدهما فاعلا من رجا والآخر مفعولا صريحا وهذا معنى قوله لان عنادا احد الشئيين  
 للآخر في قوة عناد الاخر اياه اي بتضمين



عددان الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع مكن  
 ذلك كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا  
 فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واماثلة المنفصلات فالاول من حملتيه  
 كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والثاني من متصليتيه كقولنا دائما اما  
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة  
 لم يكن النهار موجودا والثالث من منفصليتيه كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد  
 زوجا او فردا واما ان لا يكون هذا العدد زوجا او فردا والرابع من حملتيه كقولنا  
 اما ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة  
 كان النهار موجودا والخامس من حملتيه ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا الشيء  
 ليس عددا واما ان يكون اما زوجا او فردا والسادس من متصليتيه ومنفصلة كقولنا  
 دائما اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس  
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا **قال الفصل الثالث في احكام القضايا وفيه**  
 اربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوده بانه اختلاف قضيتين بالاجاب  
 والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة **اقول**  
 لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في لواحقها واحكامها وايتدأ منها بالتناقض  
 لتوقف معرفة غير من الاحكام عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب  
 بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس  
 بانسان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما  
**قوله في لواحقها واحكامها** لواحق القضايا هي التي يقال لها لنقيض والعكس  
 ولازم الشرطية واحكامها هي المعاني المصدرية لان المحمولات يؤخذ منها  
 فيقال مناف لذا ومنعكسة الى كذا او لازم لذلك والابحاث الاربعة مشتملة على  
 بيانها **قوله** لتوقف معرفة اذ لان ادلة عكوس القضايا وتلازم الشرطية يتوقف على  
 اخذ النقيضين **قوله** فالاختلاف جنس جزم بالجنسية اما لكونه تعريفا للمفهوم  
 الاصطلاحي واما لان ذكر العرض العام لا يجوز في التعريف مطابقا عند المتأخرين

صادقة والاخرى كاذبة فلا اختلاف جنس بعينه لانه قد تكون بين قضيتين و قد يكون بين مفردين كالسما والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمر و بلا اسناد شيء الى عمر و فقوله قضيتين يخرج غير قضيتين واختلاف قضيتين اما بالاجاب والساب واما بغيرهما كماختلفا فهم ابان يكون احدهما حتمية والاخرى شرطية او متصلة ومنفصلة او معدولة ومحصلة فقوله بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف بغير الاجاب والساب والاختلاف بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك فانهما قضيتان مختلفتان اجابا وسلبا لكن اختلفا فهم لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقتان فقيده بقوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورته واما ان لا يكون بل بواسطة امر يساويه وبخصوص المادة او بواسطة فكما في اجاب قضية وسلب لا زمها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما انه يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان قوله واختلاف قضيتين اذ والاولى ان يقال ان قوله قضيتين وقوله بالاجاب والسلب تحقيق لمفهوم التناقض والافالحيثية المذكورة بعد يغني عنه لان اختلاف غير قضيتين والاختلاف بالاجاب والساب لا يكون بهذه الحيثية هكذا في بدع الميزان قوله يخرج الاختلاف اذ لم يصريح في القيود المخرجة بكونه فصولا او خواصا اعتمادا على التحقيق السابق في تعريف الكليات او بعدم تعلق الغرض بهذا قوله وصورته لا يخفى انه لا صورة للاختلاف بل الصورة للقضيتين كالمادة فما لاختلاف قضيتين بحيث يقتضي لصورة القضيتين لالمادتهما ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فالصورة المضافة الى الاختلاف مضافة اليه صورة وعند التحقيق مضافة الى القضية ففي قوله وصورته مناسبة فمع لا يكون اقتضاء الاختلاف لذاته بل لمخلية صورة القضية فيه ففي قوله لذاته مسامحة ايضا هكذا في حاشية العصام

وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالايجاب والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان كليتان مختلفتان ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بالانسان جزئيتان مختلفتان بالايجاب والسلب وليس احدهما صادقا والاخرى كاذبة بل هما صادقان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان فان اختلا فهما يقتضي لذاته وصورته ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالايجاب والسلب يبين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك قال ولا يتحقق التناقض في الموضوعات عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ولا بد مع ذلك من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الكليتين وكذب الجزئيتين في مادة الامكان **اَوَّل** القضيةتان المختلفتان بالايجاب والسلب اما مخصوصتان او محصورتان لان المهملة لكونهما في قوة الجزئية من المحصورات في الحقيقة فان كانتا مخصوصتين فالتناقض لا يتحقق فنهما لا بعد تحقق ثباتي وحدتي الاولى وحدة الموضوع اذا ما اختلف الموضوع **قوله** بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع اخص والمحمول اعم **قوله** بل هما كافيان لان الخاص لا يكون محمولا على كل افراد العلم ولا يكون مسلوبا عن كل افراد العلم ايضا **قوله** فان اختلافهما لذاته اذ المراد من الاختلاف بالايجاب والسلب يقتضي بصورته هو ان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية **قوله** لان المهملة تعليل مقدمة مطوية تقديرة القضيةتان مختلفتان بالايجاب والسلب اما مخصوصتان او محصورتان ولم يقل المهملتان لان **قوله** لا بعد تحقق ثباتي وحدتي العلم انه ليس بمرادهم ان كل مادة يكون فيها تناقض يجب ان يتحقق مجموع هذه الواحدات والالزم ان لا يكون

في الوحش

فبهما لم تتناقضا الجواز صدقهما او كنفهما لم يتناقضا كقولنا زيد قائم ومحمود ليس بقائم الثانية  
وحدة المحمول فانه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك  
الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفروق  
للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفروق للبصر اى بشرط كونه اسود الرابعة  
وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم تتناقضا كقولنا الزنجي اسود اى  
بعضه والزنجي ليس باسود اى كله الخامسة وحدة الزمان اذ لا تناقض اذ اختلف  
الزمان كقولنا زيد قائم اى ليلا وزيد ليس بقائم اى نهارا السادسة وحدة المكان لعدم  
التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس اى في الدار وزيد ليس بجالس اى  
في السوق السابعة وحدة الاضافة فانه اذا اختلفت الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا  
زيد اب اى لعمر ووزيد ليس باب اى لبكر الثامنة وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا  
كانت في احدي القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم تناقضا كقولنا الخمر مسكر  
في الدن اى بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدن اى بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها  
القدماء لتحقق التناقض وردها المتأخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة  
المحمول فان وحدة الموضوع عرندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما اندراج  
في قولنا المجرد موجود والمجرد ليس بموجود تناقض اذ ليس فيه اتحاد المكان اذ لا يكون  
للمجردات مكان وان لا يكون في قولنا الزمان موجود الزمان ليس بموجود تناقض  
اذ لا يكون للزمان زمان بل مرادهم انه ان امكن اعتبار وحدة من الوحدات المذكورة  
وجب اعتبارها ونظم الشاعر فقال در تناقض هشت وحدت شرط دان \* وحدت  
موضوع ومحمول ومكان \* وحدت شرط وازدافت جزء وكل \* قوت وفعل است در آخر  
زمان \* هكذا في حاشية مير جليل قوله ليس باسود اى كله فان عظامه واعصابه  
واظفاره وعينه ليس باسود قوله وحدة القوة اى اراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال  
مع امكانه وبالفعل الحصول في الحال وهما غير الامكان والاطلاق العام في الحقيقة  
وهما قيدان للمحمول بكيفيتين قوله لتحقق التناقض يعني لابد منها في التناقض  
وان لم يكن كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة في جميع القضايا ومن  
الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة .

وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم منقوص البصر هو الجسم لا مطلق بل بشرط  
 كونه أبيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمتفرق للبصر هو الجسم بشرط كونه أسود  
 فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلما اتحد الموضوع اتحد الشرط وأما اندراج  
 وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجي أسود بمعنى الزنجي وفي قولنا  
 الزنجي ليس بأسود كل الزنجي وهذا مختلفان ووحدة المحمول ينخرج فيها الواحدات  
 الباقية أما اندراج وحدة الزم فلان المحمول في قولنا زيدا ثائم الثائم ليل في قولنا زيدا  
 ليس بثائم الثائم فهل اختلف الزم لمن يستعمله في اختلاف المحمول وأما ان موضوع وحدة  
 المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ورد لها الغارابي الى وحدة واحدة  
 وهي وحدة النسبة الحكيمة حتى يكون الساب وارادا على النسبة التي ورد عليها  
 الايجاب ومنه ذلك يتحقق التناقض جزئيا وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه  
 اذا اختلف شيء من الامور الثمانية اختلف النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد  
 الامر من مغائرة لنسبته الى الآخر ونسبة احد الامر من شيء مغائرة لنسبة الآخر  
 اليه ونسبة احد الامر من الآخر بشرط مغائرة لنسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا فمتى  
 اتحدت النسبة اتحد الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد مع ذلك اي مع  
 اتحادهما في الامور الثمانية من اختلافهما في الكم اي الكلية والجزئية فانهما لو كانتا  
 كليتين او جزئيتين لم تتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة  
 يكون الموضوع فيها اعم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان  
 بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان  
 فانهما صادقتان فان قلت الجزئيتان انما تتصادقان لاختلاف الموضوع لا لاتحاد الكمية  
 فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بالانسانية فنقول  
**قوله** وعلى هذا اي هذا القياس الى آخر الشروط **قوله** وان كانت عطف على فان  
 كانتا مخصوصتين **قوله** فان قلت الجزئيتان اذ حاصل السؤال الاول لم اعتبار  
 الاختلاف في الكمية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع انه معنى من الاختلاف سيد  
**قوله** فنقول اذ حصل الجواب ان التصديق ليس يفوت وحدة من الوحدات وانما  
 هو يفوت وحدة التعيين ووحدة التعيين غير معتبرة لخروجهما عن مفهوم القضية وفيل

النظر في جميع الاحكام انما هو على مفهوم القضية واما لوجظ مفهوم الجزئيتين وهو  
الاجاب لبعض الافراد والسائب عن البعض لم تتناقضا واما تعيين الموضوع فامر  
خارج عن المفهوم فان قلت اليس اعتبروا وحدة الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط  
اخر في المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لاذات الموضوع والا  
لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي  
الجزئية بعضها وهما مختلفان ههنا كله اذا لم يكن القضيتان موجهتين اما اذا كانتا  
موجهتين فلا بد مع تلك الشرائط من شرط آخر في الكل اي في المحصورات  
والمخصوصات وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم تتناقضا لكذب  
الضرورة يتبين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان  
بكاتب بالضرورة فانهما تكذبان لان اجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس  
بضروري ولا سلبها عنه وصدق لما مكنيتين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان و  
ليس كل انسان كاتب بالامكان فقد بان ان اختلاف الجهة لابد منه في الموجهات قال  
فنتقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سائب الضرورية مع الضرورية مما  
يتناقضان جزما ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات  
ان اعتبار التناقض بالنظر الى مجرد مفهوم يكذبه اعتبار وحدة الشرط والجزء والكل  
والزمان والمكان والقوة والفعل والاضافة فانها خارجة عن مفهوم القضية واجيب  
بانها قبول للموضوع والمحمول فيكون داخلة فيه واجيب بانه لا يصح على قول  
من يرد ها الى وحدتين او وحدة ويندفع بانه لاختلاف بين من لم يرد ومن رد الا  
بالبيان والاجمال والتفصيل هكذا في العصام قوله فان قلت ليس اذ حاصل السؤال  
الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قامت انه اعتبار امر خارج فيلزم بطلان ما  
ذكرت من ان النظر في احكامها لا في مفهوماتها او قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت  
من ان اعتبار امر خارج مع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط  
الاختلاف في تناقض الجزئيات سيد قوله فما الحاجة الى اعتبار شرط اخر في المحصورات  
لانه لابد من اعتبار شرط اخر لاخراج الكليتين عن التناقض وحمل المحصورات  
على الجزئية بعيد عصام

ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف نعو لنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسئل في بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض احيان وهدف الموضوع ومثالها ما مر اقول اعلم أولا ان نقيض كل شيء رفعه وهذا القدر كاف في اخذ النقيض لقضية حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك وكذا في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل معين عند العقل من القضايا المعتمدة وربما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون لرفعها لازم مساو له مفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك اللازم المساوي واطلق اسم النقيض عليه تجوزا فحصل انقائض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما فصلت تلك المفهومات ولم يكتف بالقدر الاجمالي في اخذ النقيض ليسهل استعمالها في الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين اما نفس النقيض او لازم المساوي واذا عرفت ذلك

**قوله حتى ان** اذ حتى ابتدائية لاغائية **قوله** لكن اذا استدراك لتوهم ان هذا المقدار الاجمالي اذا كان كافيا فما الحاجة الى بيان نقائض الموجهات **قوله** من القضايا المعتمدة كما ان رفع الضرورة هو بعينه ممكن عام سالب وهذا اي الممكن العام السالب قضية لها مفهوم محصل معين من القضايا المعتمدة **قوله** مساو له كما ان رفع الدائمة هو اللادوام مستلزم السلب في الجملة وهو مطابقة مامة **قوله** في الاحكام اي العكس وعكس النقيض وكذا في قياس الخلف **قوله** فالمراد بالنقيض اذ اي المراد باللفظ النقيض المستعمل في هذا الفصل قد يراد نفس النقيض كما في قوله فنقيض الضرورة اذ الممكنة وقد يراد به اللازم المساوي كما في قوله نقيض الدائمة المطلقة العامة فلفظ النقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي وفي الاعم الصادق على كل واحد على طريق مفهوم المجازي اي ما يطلق عليه النقيض واما تفسيره بان المراد بالنقيض ما يصدق على احد الامرين من المفهوم الاعم فوهم اذا المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما لاعلمنا احدهما



فنعول نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان امكان العام هو سلب الضرورية من الجانب المخالف للحكم ولا خفاء في ان اثبات الضرورية في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب من اي سلب تضاد ضرورية لا يجاب نقيضها سلب ضرورية الایجاب و سلب ضرورية الایجاب بعينه امكان علم سالب و ضرورية السلب نقيضها سلب ضرورية السلب و هو بعينه امكان عام موجب وكذلك امكان الایجاب نقيضه سلب امكان الایجاب اي سلب ضرورية السلب الذي هو سلب نقيضه سلب امكان السلب اي سلب ضرورية الایجاب الذي هو بعينه ضرورية الایجاب و نقيض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الایجاب في البعض وبالعكس اي الایجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وانما قال ينافيه بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الایجاب لا يناقض دوام السلب بل يلزم نقيضه فان دوام السلب نقيضه رفع دوام السلب ويلزمه اطلاق الایجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائم السلب كان صادقا اما الایجاب او ثابتا في بعض الاوقات دون بعض وايا ما كان يتحقق اطلاق الایجاب وكذلك دوام الایجاب يناقضه رفع دوام الایجاب واذا ارتفع دوام الایجاب فاما ان يدوم السلب او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعامى كلا التقديرين اطلاق السلب لازم جزما وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة فانه اذا لم يكن الایجاب

**قول** سلب الضرورية من الجانب المخالف اي الجانب الذي قيد بالامكان العام **قوله** ضرورية الایجاب اه اي اذا اعتبر الضرورية مفهوما وجوديا **قوله** كذلك امكان الایجاب اي اذا اعتبر الامكان مفهوما وجوديا فان دفع ما قيل انه بعد ما يبين ان الضرورية نقيضها الامكان ثبت ان الامكان نقيضه الضرورية فقوله وكذلك امكان الایجاب مستدرک **قوله** الذي هو بعينه ضرورية السلب اي في نفس الامر لا من حيث المفهوم وفيه اشارة الى ما قاله في شرح المطالع وكذا في قوله هو بعينه ضرورية الایجاب ومن لم يفهم مقصود الشارح وقع في حيص بيض **قوله** وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة اي اذا اعتبر ت جهة الاطلاق وجوديا يكون نقيضه سلب الاطلاق وهو يستلزم الدوام الذاتي

في الجملة يلزم السلب دائما واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم بالاجاب دائما ونقيض  
 للمشرطة العامة الحينية اذ كنهه هي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف  
 من الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض  
 اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى المشرطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى  
 الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلب الضرورة بحسب  
 الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة بحسب الوصف  
 ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او بالسلب  
 بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب  
 فهو يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى العرفية العامة  
 كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي بالاطلاق بحسبها  
 كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي بالاطلاق بحسبه قال واما المركبات فليكن كانت  
 كلية فتقيضها احد نقيضي جزئيهما وذلك جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض  
 البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة تتركبها من مطلقتين عامتين  
 احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها  
 اما الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة **قول** القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين  
 مختلفتين بالاجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع لكن رفع ذلك المجموع  
 انما يكون برفع احد جزئيه لاعلى التعيين فان جزئيه اذا تحققتا تحقق المجموع ورفع  
 احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين لاعلى التعيين فيكون لازما مساويا لنقيض  
 المركبة وهو المفهوم المرددين نقيضي الجزئين لان احد النقيضين مفهوم مرددينهما  
**قوله** لاعلى التعيين متعلق باحد الجزئين لا بالرفع اذ عدم تعيين الرفع تابع لعدم  
 الجزئين **قوله** ورفع احد الجزئين اي لاعلى التعيين في القضايا الكلية هو احد  
 نقيضي الجزئين كان الظاهر ان يقول هو نقيض احد الجزئين لاعلى التعيين الا  
 ان نقيض احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين فلذا سقط الواسطة **قوله** وهو المفهوم  
 المردد اي احد نقيضي الجزئين هو المفهوم المردد بينهما لان احد النقيضين مطابقا  
 سواء كانا نقيضي الجزئين او غيرهما مفهوما مردد بينهما بان يقال اما هذا النقيض

ويقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض وبالحقيقة هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الجزئين فيكون طريق اخذ نقيض المركبة لن يحلل الى بسيطها ويؤخذ لكل منهما نقيض وتركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزءه او متى صدق الجزء ان كذب نقيضاها فتكذب المنفصلة المانعة الخلو لكذب جزئها ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل فلا بد ان يكذب احد جزئيه ومتى كذب احد جزئيه صدق نقيضه فيصدق المنفصلة لصدق احد جزئيه او ذلك اي اخذ نقيض المركبة جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين اوليهما موافقة للاصل في الكيف واخريهما مخالفة له في الكيف وتحققت ان نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة مامت ان نقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة والدائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما يكون نقيضه انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحكا دائما وتولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع نقيضه الصريح وقولنا بل اما كذا واما كذا المنفصلة المساوية للنقيض وعلى هذا القياس في سائر المركبات واما ذاك ليكون احد نقيض الجزئين مفهوما مرددا بينهما فلا يردان الدليل عين المدعى فقوله ويقال عطف تفسيره بقوله مرددة بينهما وفي بعض النسخ يردد بصيغة المضارع وهو الاظهر **قوله** فهي مساوية لنقيضها لا نقيضها فلا يردانه لاختلاف بين المفهوم المردد والتضيية المركبة في الايجاب والسلب والاتحاد في النوع لكون احديهما حملية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة **قوله** جلي فلذا لم يتعرض لتفصيل نقائض المركبات كالبسائط **قوله** بحقائق المركبات وهي ما يتركب منه لا الاحاطة لمفهوماتها **قوله** ونقائض البسائط عطف على الحقائق **قوله** ان نقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة او اي المفهوم المردد بينهما لا احديهما كما هو السابق الى الوهم **قوله** يكون نقيضا لاي بالمعنى الاعم ليصح الاضراب وانما اضرب لان الكلام في بيان النقيض بمعنى اللزوم المساوي

قال وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان  
لادائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيهما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيضي  
الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما فيقال كل واحد واحد  
من افراد الجسم اما حيوان دائما وليس بحيوان دائما **قول** ما مر كان حكم المركبات  
الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المرددين  
نقيضي الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرددان من الجائز  
ان يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا دائما من الافراد الباقية  
فتكذب الجزئية اللادائمة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له  
المحمول تارة ويسلب عند اخرى ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة  
كذلك ويكذب ايضا كل واحد من نقيضي جزئيهما اي الكليتين اما الكلية الموجبة فلدوام  
سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فلدوام ايجاب المحمول لبعض  
فكقولنا بعض الجسم حيوان لادائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما  
ومسلوب عن افراد الباقية دائما فيكون تلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم  
حيوان دائمة والاشي من الجسم بحيوان دائما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيضي  
الجزئين لكل واحد واحد لاننا اذا قلنا بعض ج ب لادائما كان معناها ان بعض ج  
بحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت اخر فنقيضه انه ليس كذلك  
وان لم يكن بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر  
يكون كل واحد واحد من افراد ج اما ب دائما او ليس ب دائما وهو المتردد بين  
نقيضي الجزئين لكل واحد واحد واهد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما فيقال في  
**قوله** فلا يكفي ا فيه اشارة الى ان نقيضها مشتمل على المفهوم المرددين نقيضي  
الجزئين وشي زائد عليه كما سيجي من ان نقيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلث  
مفهومات ثالثها غير نقيض الجزئين **قوله** بل الحق اضراب عن الباطل فالمراد  
بالحق ما يقابله لا بمعنى الراجع على ما فهم **قوله** ان يرد دائما للام في كل واحد زائدة  
كما في رؤف لكم **قوله** اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضها اعتبر منع خلوهما مع انهما  
لا اجتماعان ايضا اذ لا واسطة بين الايجاب لكل واحد وسلب ذلك الايجاب لانه الواجب

تلك المادة كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما ويشتمل على ثلث مفهومات  
 لان كل واحد واحد من افراد الموضوع لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائما او لا يثبت  
 له دائما وان لم يثبت له فلا يخلو اما ان يكون مساويا عن كل واحد دائما او مساويا عن  
 البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على المفهومين فلور كبت منفصلة  
 صانعة الخلو عن هذه المفهومات الثلاثة كانت مساوية ايضا لنقيضها كقولنا كل ج ب  
 دائما ولا شيء من ج ب دائما او بعض ج ب دائما وبعض ج ليس ب دائما فهو  
 طريق ثان في اخذ النقيض فان قلت كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين  
 فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو برفع احد الجزئين اي احد نقيضتي  
 الجزئين الذي هو المفهوم المراد فكما يكفي في نقيض الكلية فليكن ايضا في نقيض الجزئية  
 والا فما الفرق قلت مفهوم الكلية المركبة هو بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب  
 والسلب فاذا اخذ نقيضا هما يكون احد نقيضهما مساويا لنقيضها واما مفهوم الجزئية  
 المركبة فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين ايجابا وسلبا لان موضوع الايجاب في  
 المركبة الكلية بعينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون  
 موضوع الجزئية السالبة لجواز تغيرهما بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم المركبة  
 الجزئية لانه متى صدق الجزئيتان المختلفتان بالايجاب والسلب مع اتحاد الموضوع  
 في كونه نقيضا للمركبة الجزئية ولا دخل لامتناع اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى  
 قوله فان قلت اذ استفسار عن سر التفاوت كما يدل عليه قوله والا فما الفرق قوله مفهوم  
 الكلية المركبة بعينه مفهوم اتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد قوله واما مفهوم  
 الجزئية المركبة فهو ليس بعينه اذ عدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا اخذ  
 الموضوع متحدا بان يقيد في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المراد بين نقيضي  
 جزئي الجزئية مساويا لنقيضها كما اذا قلنا في المثال المذكور نقيضه اما كل جسم حيوان  
 دائما ولا شيء من الجسم الذي هو حيوان حيوان دائما وهذا طريق اخر لاخذ نقيض المركبة  
 الجزئية ذكره الشارح والمحقق التفتازاني بمعنى قولهم لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية  
 اخذ نقيض الجزئين انه لا يكفي فيه بالطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها الى بسيطتين  
 والترديد بين نقيضيهما قوله بعينه موضوع السلب لكون الجزء الثاني قيد الاول



الجزء ان في الذكر لافي الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً ووصف المحمول موضوعاً بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزئين في الذكر اي في الوصف العنواني ووصف المحمول لافي الجزئين الحقيقيين لا يقال فعلى هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جزئيهما متميزان في الذكر والوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا بدل احدهما بالآخر يكون عكسا لها صدق التعريف عليه لكنهم صرحوا بانها لا عكس لها لاننا نقول لانسان ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة هذا ذلك غير المفهوم من معاندة ذلك لهذا فيكون للمنفصلة عكس مغاير لها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبروه فكانهم ما عنوا بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولاً لتبديل الموضوع بالمحمول كما ذكره بعضهم ليستعمل عكس الحملات والشرطيات وايس المراد ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لم صدق العكس وانما اعتبر الزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجبا قوله في الذكر قيل يخرج من هذا القيد العكس المستوي في القضية المعقولة فانه ليس هناك الجزئين في الذكر اعم من اللفظي والتصوري قوله لافي الحقيقة اراد بهذا النفي ان المراد بالذكر ما يعم الذكر اصاله كما في القضية الملقوطة وتبعاً كما في القضية المعقولة قوله لم يكن فيه فائدة وجهان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية وهذه القضية تنعكس كلية فخرج عن جميع القضايا لهذا الحكم فلم يقد فائدتها فلم يعتبروا في العكس لذلك فافهم



كان العكس ايضا موجبا وان كان سالتا فسالبا وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم تتبعوا  
القضايا فام يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة الاموافقة لها في الكيف قال  
اما السوال فان كانت كلية فسبع منها وهي الوقتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة  
العامة لا تنعكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة  
لاشي من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائه وكذب قولنا بعض المنخسف ليس  
بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا  
لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ الوا ننعكس الاعم لا ننعكس الاخص لان لازم  
الاعم لازم الاخص ضرورة **اول** قد جرت العادة بتقديم عكس السوال لان منها  
ما تنعكس كلية والكلية وان كان سالتا يكون اشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه  
افيد في العلوم واضبط فالسوال اما كلية او جزئية فان كانت كلية فسبع منها وهي  
الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لان اخصها وهي الوقتية  
لا تنعكس ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اما ان الوقتية لا تنعكس فاصدق  
قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائه اما مع كذب قولنا  
بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات

**قوله** وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم اه اي ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح بل  
هناك شيء اخر يستدعي اعتباره **قوله** في الاكثراء انما قال في الاكثر اشارة الى ان هذا  
استقراء ناقص يفيد الظن بذلك الحكم المبتنى عليه الاصطلاح المنكوز وليس المراد  
انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة لازمة غير موافقة لها فيه على ما وهم بعض الناطقين  
ومثل له بقولنا كل انسان حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان ليس  
بالانسان فانه ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الايجاب والسلب ثم بنى ما بنى  
ولعمري مفاسد قلة التامل اكثر من ان يحصى **قوله** قد جرت العادة اي عادة  
المنطقيين وهو لا ينافي ترك بعضهم التقييد لانه نادر خلاف العادة واواريد بالمادة ما هو  
دائم الوقوع فالمراد عادة اكثرهم **قوله** لان منها اه ولان بيان عكس بعض الموجبات  
يتوقف على عكس السوال **قوله** لانه افيد لانه يصلح اكبر في الشكل الاول  
واضبط الحصول الاطاعة بجميع افراد الموضوع

لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واما انه انما لم ينعكس الا خص لم ينعكس الا عام فلانة  
 لو انعكس بالاعم لانعكس الاخص ان العكس لازم للاعم والاعم لازم للاخص ولازم  
 الا لازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوما كلياً فلا يتبين  
 ذلك لصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع  
 المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوما كلياً فيتضمن ذلك بالتخلف  
 شي مادة واحدة فانه لو لم يلزمها العكس كلياً لم يتخلف في شيء من المواد لهذا اكتفى في بيان  
 عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس قال اما الضرورية والدائمة المطلقتان  
 فتنعكسان سالبة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لشيء من ج ب فدائماً  
 لشيء من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق العلم وهو مع الاصل ينتج بعض ب  
 ليس ب بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة وهو محال اقول من السوالب  
 الكنية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما تنعكسان سالبة دائمة كلية لانه اذا  
 صدق بالضرورة او دائماً لشيء من ج ب وجب ان يصدق دائماً لشيء من ب ج  
 والا لصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق العلم وينضم الى الاصل هكذا بعض  
 ب ج بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالضرورة او دائماً ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة  
 في الضرورية وبالعوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من تركيب  
 المقدمتين لصحته ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازماً من  
 نقيض العكس فيكون محالاً فيكون العكس حذاً لا يقال لانسلم كذب قولنا بعض ب  
 ليس ب اجواز ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق  
 قوله لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة لان الانخساف في العرف عبارة عن انظلام القمر  
 قوله والالصدق اداي وان لا يجب صدقه لجاز صدق نقيضه ويضم الى الاصل على  
 تقدير صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق النقيض مستلزماً لا امكان المحال وامكان  
 المحال محال قوله لصحته فيكون واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزماً للمحال  
 والالزم استحالة فضلا عن وقوعه قوله مفروض الصدق فيه نظرا لان فرص صدقه لا ينافي  
 كونه في الواقع لانه لو كان في الواقع قوله فيصدق سلبه عن نفسه وهو كان في الواقع قوله فيصدق سلبه عن  
 نفسه كما يقال شريك البراري ليس بشريك البراري

السالبة اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم المحمول اذ لو كان الاول ههنا منتفيا لوجود بعض ب حيث فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الالعدم المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وهو فاسد لجواز امكان صفة لنوعين يثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فيكون النوع الاخر مسلوبا عما له تلك الصفة بالفعل بالضرورية مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورية كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرس والحصان ثابتا للفرس بالفعل دون الحصان فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورية ولا يصدق لاشي من الحصان بمركوب زيد بالضرورية لصدق نقيضه وهو بعض الحصان مركوب زيد بالامكان قال واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورية اودائما لاشي من ج ب مادام ج فدائما لاشي من ب ج مادام ب والاف بعض ب ج حين هوب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وهو محال اقول السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة كلية لانه متى صدق بالضرورية اودائما لاشي من ج ب مادام ج صدق دائما لاشي من ب ج مادام ب والاف بعض ب ج حين هوب لانه نقيضه ونضمه مع الاصل بان نقول بعض ب ج حين هوب وبالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج فينتج بعض ب ليس ب حين هوب وانه محال وهو ناش من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم **قوله** لوجود بعض ب ج الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه عين البعض الذي هو موضوع نقيض العكس المفروض صدقته **قوله** وهو فاسد وبهذا يظهر ان السالبة الدائمة اخص قضية لازمة للدائمتين بعد التبدل **قوله** فيصدق اى يصدق سلب مفهوم الحصان من ذات مركوب اى يصدق الاصل اعني قوله لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورية لان المركوب بالفعل هو الفرس لا الحصان ولا يصدق عكسه اعني قوله لاشي من الحصان بمركوب زيد بالضرورية لصدق نقيضه اعني قوله بعض الحصان بمركوب زيد بالامكان **قوله** فينتج بعض ب ليس ب ا لم يقيد بالضرورية او الدوام بياناً للنتيجة المذكورة المشتركة بين القياس فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورية واذا كانت عرفية عامة ينتجها مقيدة

ممن ازعم ان المشروطة العامة تنعكس كنفسها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي  
 لو صف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة  
 المشروطة العامة منافية وصف المحمول لمجموع الموضوع وذاته ومفهوم عكسها منافية  
 وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني  
**قال** واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عن فيه عامة لادائمة في البعض اما  
 العرفية العامة فلكونها لازمة للعامةين واما اللادوام في البعض فلانه لو كذب بعض ب ج  
 بالاطلاق العام لصدق لاشي من ب ج دائما فتنعكس الى لاشي من ج ب دائما وقد كان كل  
 ب ج بالفعل هذا خلاف **اقول** واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عن رفية عامة  
 مقيد بباللادوام في البعض فانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج  
 لادائما فيصدق دائما لاشي من ب ج مادام ب لادائما في البعض اي بعض ب ج  
 بالفعل فان اللادوام في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذ اقيد  
 البعض يكون مطلقة عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لاشي من ب ج  
 مادام ب فلانها لازمة للعامةين ولازم العام لازم الخاص واما صدق اللادوام في البعض  
 فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ب ج دائما وتنعكس الى  
 لاشي من ج ب دائما وقد كان يحكم لادوام الاصل كل ج ب بالفعل هذا خلاف  
 بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيها كالكبرى ومن قال بحذف المعطوف او بتنزيل  
 لازم النتيجة منزلها فقد اخل بمقصود الشرخ **قوله** ومن البين ان الاول لا يستلزم  
 الثاني اي معلوم بالضرورة عدم الاستلزام المذكور لان اتحادات الموضوع والمحمول  
 انما هو في الموجبة **قوله** على ما عرفت من ان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة المخالفة  
 للجزء الاول في الكيف الموافقة اياه في الكم **قوله** صدق اللادوام الاقرب ان يقال ان  
 اللادوام في الاصل موجبة كلية مطلقة عامة فتنعكس الى موجبة جزئية مطلقة وهي  
 اللادوام في البعض دون موجبة كلية مطلقة عامة وهي اللادوام في الكل عصا م  
**قوله** لصدق اياه اي يصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة اعني قولنا لاشي  
 من ب ج دائما وانعكس الى قولنا لاشي من ج ب دائما لا عرفت ان السالبة  
 الكلية الدائمة تنعكس كنفسها وهو كل ج ب بالاطلاق

وانما لا تنعكسان الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لان صدق الاشياء من  
الكاتب بساكن الاصابع مادام كما تبالادائما ويكذب لاشيء من الساكن يكاتب مادام  
ساكن لا دائما الكذب بالادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن  
ليس يكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض قال وان كانت جزئية  
فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما  
بعض ج ليس ب مادام ج لا دائما لصدق دائما بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما  
لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج ف ج بالفعل وب ايضا بالادوام فسلب الباء عنه  
و ليس ج مادام ب والا لكان ج حين هو ب قد ب حين هو ج وقد كان ليس ب مادام  
ج هذا خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنافيته صدق بعض ب ليس ب مادام  
ب لا دائما وهو المطلوب واما التوافي فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان  
ليس بالناس وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب  
مكسها بالامكان العام لكن الضرورية اخص البسائط والوقعية اخص المركبات الباقية  
ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منهما لا عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس  
الخاص اقول قد عرفت ان السوالب الكلية سبع منها لا تنعكس وست منها تنعكس  
فالسوالب الجزئية لا تنعكس الا المشروطة والعرفية الخاصتان فانهما تنعكسان عرفية  
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما ليس بعض ج ب مادام ج لا دائما لصدق  
دائما ليس بعض ب ج مادام ب لا دائما لانا نفرض ذلك البعض الذي هو ج  
وليس ب مادام ج لا دائما ف ج بالفعل وهو ظاهر وب ايضا بحكم الادوام  
ليس ج مادام ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات  
كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا على ذات واحدة في وقت واحدة يثبت كل منهما  
في وقت الاخر وقد كان ب ليس ب مادام ج هذا خلف واذا صدق ج وب على  
وتنافيته اي متى كان ج ام يكن ب ومتى كان ب ام يكن ج صدق بعض ب  
قوله وهو الظاهر لانه صدق العنوان على ذات الموضوع حيث فرض ذاك البعض  
الذي هو ج فما قيل انه لا يظهر صدق ج ب الا بحكم الادوام الاصل قد عرفت ظهوره  
بما صدق ب عليه بحكم الادوام تحكيم من الشرح تحكيم

ليس ج مادام ب لادئما فإنه لا صدق على ب وليس ج مادام ب صدق بعض  
 ب ليس ج مادام ب وهو الجزء الأول من العكس والمصدق عليه أنه ج صدق عليه  
 بعض ب ج بالفعل وهو لادئما العكس فيصدق العكس بجوئيه معا وأما السوالب  
 الجزئية الباقية فلا تنعكس لأنها أما السوالب الأربع التي هي الدائمتان والعامتان  
 وأما السوالب السبع المذكورة وأخص الأربع الضرورية وأخص السبع الوقتية وشي  
 منهما لا ينعكس أما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس ب انسان بالضرورة  
 مع كذب بعض الأتراك ليس بحيوان بالامكان العام إذ كل انسان حيوان بالضرورة وأما  
 الوقتية فلصدق بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادئما وكذب بعض  
 المنخسف ليس بقمر بالامكان لان كل منخسف قمر بالضرورة وإذا لم ينعكس الاخص  
 لم ينعكس الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس الاخص لاية بل قد تبين  
 ان السوالب السبع الكلية لا تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية  
 اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص ما يزوم لعدم انعكاس الاعم وكان في ذلك  
 كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات  
 وتعيين الطريق ليس من باب المناظرة قال وأما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تنعكس  
 كلية اصلا لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان وأما في  
 الجهة في الضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب  
 باحدى الجهات الأربع المذكورة فبعض ب ج حين هوب والافلاشي من ب ج  
 مادام ب وهو مع الاصل يتتم لاشي من ج ج بالضرورة او دائما في الضرورية والدائمة  
 ومادام ج في العامتين وهو محال وأما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة بالادوام  
 اما حينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيهما واما قيد الادوام في الاصل الكلي فلانه لو  
 كذب بعض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج دائما فنضمه الى الجزء الأول من

قوله لم ينعكس لانه لو انعكس الاعم بالعكس لازمة والعام لازم الخاص ولازم الاعم  
 لازم الاخص يستلزم انعكاس الاخص والمقدر خلافه قوله هذا طريق اء اي ما ذكرنا  
 ههنا طريق اخر نسوي ما فهم مما سبق من كون عدم انعكاس الاعم مستلزم ما لعدم  
 انعكاس الاخص وليس لفظ هذا اشارة الى الطريق الذي ذكره السائل على ما وهم

الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب دائما ونضمه  
 الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لاشي من ج ب بالاطلاق العام ينتج لاشي من ب ب  
 بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي فنقرض الموضوع  
 فهو ليس ج بالفعل والالكان ج دائما فب دائما الدوام البناء بدوام الجيم لكن اللازم  
 باطل لتقييد الاصل بالادوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس  
 مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج  
 بالاطلاق العام والالصدق لاشي من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج  
 دائما وهو محال اقول مامر كل حكم السوالب واما الموجبات فهي لا تنعكس في الحكم  
 كلية سواء كانت كلية او جزئية لجواز ان يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وامتناع  
 حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كليا كاذب واما في  
 الجهة فالضرورة والدائمة والعامة تنعكس حينية مطلقة بالخلق فانه اذا صدق  
 كل ج ب او بعض ج ب باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة او دائما او مادام ج وجب  
 ان يصدق بعض ب ج حين هوب والالصدق نقيضة وهو لاشي من ب ج مادام ب  
 وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج بالضرورة او دائما ان كان الاصل ضروريا او دائما او  
 مادام ج ان كان احدى العامين وهو محال وليس لاحد ان يمنع استحالة بناء اعملى  
 جواز سلب لاشي من نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون ج موجودا والخاصتان  


---

**قوله** لا تنعكس في الكم كلية اي في الكلية والجزئية **قوله** وامتناع حمل الخاص اء  
 اي بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص من بعض افراد العام بالاطلاق العام فلا يرد  
 ان الامتناع ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضايا التي هي مال النسب  
 في المفردات يعني انها مطلقة عامة لا ضرورة لان النسب بين المفردات بحسب  
 نفس الامر **قوله** لصدق نقيضه ونقيض الحينية المطلقة العرفية العامة **قوله** مع الاصل  
 اء نحو كل ج ب بالضرورة او بالدوام او مادام ج و لاشي من ب ج مادام ب ينتج  
 لاشي من ج ج بالضرورة او بالدوام او مادام ج **قوله** ان يمنع استحالة اي اذا كانت  
 ضروريا او دائمة واما استحالة على تقدير كونه احدى العامين فبينة لانه يلزم  
 حينئذ سلب الشئ من نفسه في اوقات وجوده



تتبعكمان حينية مطلقة لادائما فانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل ج ب او بعض ج ب مادام ج لادائما صدق بعض ب ج حين هو ب لادائما اما الحينية المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فليكونها لازمة لعامتيهما واما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق العام فلانه لو كذب لصدق كل ب ج دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج دائما وبالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج لينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو اللادوام ونقول كل ب ج دائما ولاشي من ج ب بالاطلاق العام لينتج لاشي من ب ب بالاطلاق فلو صدق كل ب ج دائما لزم صدق كل ب ب دائما ولاشي من ب ب بالاطلاق وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كاياما اذا كان جزئيا فلا يتم فيه هذا البيان لان جزئية جزئيتان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول علي ما ستسمعه فلا بد فيه من طريق اخر وهو الافتراض بان نفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج لادائما فده ب وهو ظاهر وليس ج بالفعل والالكان ع ج دائما فيكون ب دائما لانا حكمنا في الاصل ان ب مادام ج وقد كان ع ب لادائما هذا خلف واذا صدق عليه انه ب و ليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو اجري هذا الطريق في الاصل الكلي واقتصر على البيان في الاصل الجزئي لثم وكفى على ما لا يخفى والاعتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس فبعض ب ج بالاطلاق والافلاشي من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج دائما وهو محال قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل او الاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس

قوله الى الجزء الثاني من الاصل وهو لاشي من ج ب بالاطلاق وهو معنى لادائما قوله لينتج لاشي من ب ب بالفعل وهذا ليس بمحال لان سلب الشئ عن نفسه صحيح اذا كان معدوما فلذا لم يكتف بضم نقيض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمه الى الجزء الاول ايضا قوله الخلف اذ اي الخلف المستعمل في العكوس هذا الفرد منه واما الخلف مطلقا فهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه

مع الاصل لينتج محالاً والاتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعبر الجميع والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ماينا في الاصل فانما نبه فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق ايضا فذلك ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيضه مكسده سلب كلي انعكس النقيض كنفسه في الكم كلياً وهو اخص من نقيض الاصل الكلي وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ماينا نقيضها لان نقيض عكسها سالبة كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها الى نقيضها وان كان اخصاً للقضايا الباقية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقيضها اما في الدائمتين والعامتين والخاصتين فلا نقيض عكسها عرفية عامة وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي اخص من نقيضها واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض

---

**قوله** مع الاصل بنفسه ان كان بسيطاً وجزئياً وباحدهما ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة **قوله** ليحصل مفهوم ما بان يرتب من تينك المقدمتين تياس ينتج العكس المطا ويحتاج الى ضم مقدمة اخرى صادقة معهما كما عرفت في بيان العكس اللادوام في الخاصتين **قوله** الا في الموجبات كلية كانت او جزئية مركبة كانت او بسيطة **قوله** يعبر الجميع اي يجري في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يعبر كل فرد منهما لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين **قوله** ماينا في الاصل سواء كان نقيضاً له وهو في المطلقة الطعنة الجزئية واخص وهو فيما عداها كما سيظهر من التفصيل الا في **قوله** نبه فيما سبق يعني في الموجبات والافق نبه على طريق عكس النقيض ايضا في بيان انعكاس السالبتين الخاصتين الكليتين **قوله** ليصدق نقيض الاصل وهو السالبة الجزئية ولما لم يتعين الحاصل من العكس ليكون نقيض الاصل بل ربما يكون اخص منه قال سابقاً ليحصل ماينا في الاصل ولم يثل هنا ليصدق نقيض الاصل او ما يساويه او الاخص منه مع كونهما احتملان لان دراج الجاوى بالنقيض في التقيض لما عرفت ان المراد بالبحث ما يعمد وما يساسا ويهفضم

مكوسها مالبة دائمة وعكسها اخص من نقائضها مثلا ان اخص ج ب  
بالاطلاق صدق بعض ب ج بالاطلاق والافلاشي من ب ج لا تلحق وتعكس الى  
لاشي من ج ب دائما وهو نقيض بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين  
وان اصدق بعض ج ب بالضرورة فبعض ب ج حين هوب والافلاشي من ب  
ج مادام ب دائما فلاشي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض بعض ج  
ب بالضرورة اعني قولنا لاشي من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس وانما اخص  
هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس السوالب به موقوف على مكوس الموجبات  
كما توقف بيان انعكاسها على عكوس السوالب فلما قد معها امكنه ان يبين به  
عكوس الموجبات بخلاف السوالب قال واما الممكتتان فحاليهما في الانعكاس وعدمه  
غير معلوم لتوقف ابرهين المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية  
كنفسها لو على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث  
الذين كل منهما غير متحقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه اقول  
قدماء المطلقين ذهبوا الى انعكاس الممكتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجود احدها  
المتخلف فانه اصدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ب ج بالامكان والافلاشي  
من ب ج بالضرورة ونضمه مع الاصل فنقول بعض ج ب بالامكان ولاشي من ب  
قول هو عكسها اخص مكس السالبة الدائمة مالبة دائمة لان السالبة الكلية تنعكس كنفسها  
قوله وعلى هذا القياس فنقول في الدائمة بعض ج ب لا دائما فنقيضه ب ج حين  
هوب والافدائما لاشي من ب ج مادام ب فلاشي من ج ب مادام ج فكذا  
في العامين فانه اذا قلنا بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج دائما بعض ب ج  
مادام ج دائما بعض ب ج حين هوب والا بالامكان فدائما لاشي من ب ج مادام ب  
فدائما لاشي من ب ج مادام ب فدائما لاشي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض  
العامتين الذين هو الحينية الممكنة والحينية الملققة وعلى هذا القياس حكم الخاصتين  
نقول في الوقتية بعض ج ب في وقت معين فبعض ب ج بالاطلاق العام والافدائما  
لاشي من ب ج فدائما لاشي من ج ب وهي اخص من نقيض الوقتية التي هي اما  
العريضة العامة المخالفة واما الدائمة الموافقة وعلى هذا القياس في القضية الباقية انعكاسها

ج بالضرورة ينتج بعض ج ليس ج بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهوان  
نفرض ذات ج وبء قد ب بالامكان وع ج فبعض ب ج بالامكان وهو المطلوب  
وثالثها طريق العكس فانه لو كتب بعض ب ج بالامكان لصدق لاشي من ب ج  
بالضرورة وتنعكس الى لاشي من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان  
فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لا تنتم اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغرى  
الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها مقيمة واما الثالث فلتوقفه على انعكاس  
السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين انها لا تنعكس الا دائمة فلما لم يتم هذه الدلائل  
ولم يظفر المصنف بدليل يدل على الانعكاس وعلى عدمه توقف فيه وادام انا اذا اعتبرنا  
الموضوع بالفعل على ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل  
ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل ج بالامكان و  
يجوز ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس  
ومما يصدق المثل المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مركوب زيد  
بالامكان ويكتب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب  
زيد بالفعل فرس بالضرورة واشي من الفرس بحمار بالضرورة فلاشي مما هو  
مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة واما اذا اعتبرناه بالامكان كما هو مذهب  
الفارابي تنعكس الممكنة كنفسها لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان  
فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة ويتضح لك من هذه المباحث ان انعكاس  
السالبة الضرورية كنفسها مستلزم لانعكاس الممكنة الموجبة كنفسها وبالعكس وكل  
ذلك بطريق العكس قال واما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة  
قوله ومما يصدق اي عدم انعكاس الممكنتين قوله واما اذا اعتبرناه اي الموضوع يعني  
صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان عند الفارابي قوله ويتضح لك من هذه اذ فيه  
اشارة الى ان جزم المصنف بعدم الانعكاس بالسالبة الضرورية كنفسها استفاد من جزمه  
بانعكاس الدائمتين الى الدائمتين وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لا وجد له  
للاستلزام بينهما قوله وكل ذلك اي استلزام السالبة انعكاس الضرورية كنفسها  
لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها وبالعكس قوله بطريق العكس الا انه اذا ثبت عكس

الكلية سالبة كلية اذا لو صدق نقيض العكس لا انتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال واما  
 السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع  
 كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيهما بالطبع  
**اَوَّلُ** الشرطيات المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس  
 موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلاف فانه لو صدق نقيض  
 العكس لا انتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما  
 كان ا ب او قد يكون اذا كان ا ب فمحجب ان يصدق قد يكون اذا كان ج ء ف ا ب والا  
 فليس البتة اذا كان ج ء ف ا ب ونضم مع الاصل هذا فيكون اذا كان ا ب فمحجب وليس البتة  
 ان ا كان ج ء ف ا ب ينتج قد لا يكون اذا كان ا ب ف ا ب وهو حال ضرورة صدق قولنا  
 كلما كان ا ب ف ا ب واما اذا كانت سالبة كلية فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان ا ب فمحجب  
 وجيب ان يصدق ليس البتة اذا كان ج ء ف ا ب والافقد يكون اذا كان ج ء ف ا ب وهو  
 مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان ج ء فمحجب وهذا خلف وانما لم تنعكس الموجبة الكلية  
 كلية لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم وامتناع استلزام العام للخاص كلما كقولنا كلما  
 كان الشيء انسانا كان حيوانا وعكس ذلك كاذب واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق  
 قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا  
 انسانا كان حيوانا لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المتصلة لزومية اما  
 اذا كانت الاتفاقية فان كانت اتفاقية خاصة لم يفد عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق  
 فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا ولا فائدة فيه وان كانت  
 احدهما بطريق العكس لابد في بيان عكس الاخرى بطريق آخر لئلا يلزم الدور  
 كما اثبت الشرح انعكاس الممكنة كنفسها بقوله لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان الخ  
**قوله** بالخلاف لم يبينه بطريق العكس مع جريانه فيهما لانه جعل الاعمى مركبا من  
 انعكاس الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لابد فيه من اثبات  
 عكس احدهما من تعليم عكس الاخرى وبيانه بطريق آخر **قوله** وهو مع الاصل انه  
 بان يقال قد يكون اذا كان ج ء ف ا ب وليس البتة اذا كان ا ب فمحجب ينتج قد لا يكون اذا  
 كان ج ء فمحجب وهو مع ضرورة **قوله** فكما ان هذا الصادق ايعنى ان الصادقين متوافقان

عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق التقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقا وأما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئيتها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث قال البحث الثالث في مكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني والثاني بين الأول مع مخالفته للأصل في الكيف وموافقة في الصدق أقول قال قد ماء المنطقيين مكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا أولا ونقيض الجزء الأول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحثا وما نأخذنا كل إنسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى أن الموجبة الكلية تنعكس من غير تفاوت لأن الأمور الصادقة صادقة على جميع الأوضاع والأحوال المتحققة معها في نفس الأمر فما قيل أن موافقة التالي للمقدم في الاتفاقية ليس بموافقة المقدم له الجواز أن يكون التالي أصم فيكون موافقة للمقدم مع أن موافقة له جزئية وفي العكس كلية فيصدق العكس الموجبة الكلية مما يتوهم فتدبر قوله التقدير كما في قولنا أن كان الحجر ناطقا فالحمار ناطق مع كذب العكس وهو قوله لو كان الحمار ناطقا فالحجر ناطق قوله لا يكون التقدير صادقا كقولنا أن كان زيد حمارا كان حيوانا فإنه صادق دون عكسه وهو أن كان زيد حيوانا كان حمارا قوله فلا يتصور فيها العكس فيه نظر لأن ما ذكر في صدر البحث ينافي ذلك لأنه صرح أنه بانه لفائدة في انعكاس المنفصلات لأنه لا يتصور فيها العكس فتذكر الآن يقال المراد به أنه لا يتصور فيها العكس مع الفائدة قوله وحكم الموجبات أي حكم الموجبات في مكس النقيض كحكم السوالب في عكس المستوي في أن السوالب في العكس المستوي إذا كانت كلية فتنعكس إلى سالبة كلية وإذا كانت جزئية فتنعكس إلى سالبة جزئية كذلك وهنا والموجبات أن كانت كلية يجبي عكسه هذا موجبة كلية وإن كانت جزئية فالقياس أن يجبي عكسه موجبة جزئية لكن لا يجبي أصلا هذا إما معنى قوله وبالعكس أن حكم السوالب في عكس النقيض كحكم الموجبات في العكس المستوي في أن الموجبات سواء كانت كلية أو جزئية في العكس المستوي تنعكس موجبة جزئية كذلك هنا فالسوالب أن كانت كلية يجبي عكسه هذا سالبة جزئية وإن كانت جزئية يجبي عكسها سالبة جزئية

كنفسها فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج والانبعض  
 ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس ب وقد كان كل  
 ج ب هذا خلف او ينضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض  
 ما ليس ب ب وانه محال والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان  
 لا انسان وكذب بعض الانسان لحيوان والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس الى  
 سالبة جزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب فليصدق ايس بعض ما  
 ليس ب ليس ج والافكل ما ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل  
 ج ب وقد كان لا شيء او ليس بعض ج ب هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة  
 الكلية تنعكس كنفسها لانه اذا صدق كما كان ا ب فمع فكل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب  
 لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والالجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وهو مما  
 يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء  
 حيوانا كل من لا انسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا  
 والسالبان تنعكسان الى سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ا ب  
 فمع ء فقد لا يكون اذا لم يكن ج ء لم يكن ا ب والافكل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب  
 وتنعكس الى كل ما كان ا ب كان ج ء وقد كان ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ا ب فمع ء  
 هذا خلف وقال المتأخرون لان سلم اندلوا لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ب ج  
 ضارة ما في الباب انه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج لكنه لا يلزم  
 منه صدق بعض ما ليس ب ج لان السالبة المعدولة اهم من الموجبة المحصلة وصدق  
 الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما منعوا تلك الطريقة فغيروا التعريف الى ما صرف به  
 المصنف رحمه الله وهو جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين  
 الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق فالمراد من القضية ههنا هي التي  
 تحصل بعد هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها  
 وهي الاصل يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول نقيضا له  
 نأخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الجزء الثاني عينه فاننا حاولنا مكس قولنا كل  
 انسان حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضا الى اللاحيوان واخذنا



الانسان وجعلنا الجزء الثاني مینه فيحصل لاشي مما ليس حيوانا بانسان وهي القضية المطلوبة من العكس والاضح ان يقال انه جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل اولاً وعين الجزء الاول ثانياً مع المخالفة في الكيف قال واما الموجبات فان كانت كلية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سواء لبها بالعكس المستوي لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما دون عكسه لما عرفت انفا وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً كل ج ب فدائماً لاشي مما ليس ب ج والاف بعض مما ليس ب فهو ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض مما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً كل ج ب مادام ج فدائماً لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب والاف بعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض مما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لدائمة في البعض اما العرفية العامة فلاستلزام العامتين ايها واما اللادوام في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس ب فهو ج بالاطلاق العام والاف لاشي مما ليس ب ج دائماً فتنعكس الى لاشي من ج ليس ب دائماً وقد كان لاشي من ج ب بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف اقول على راي المتأخرين حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس فالموجبات ان كانت كلية فالسبع التي لا تنعكس سواء لبها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس النقيض لان الوقتية اخصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب عكسه وهو ليس بعض المنخسف بقمر بالامكان العام لما عرفت من ان كل منخسف قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية لم ينعكس شي من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الادم قوله والاضح وجه التوضيح ان التعريف المذكور وقع فيه لفظ القضية واريدها ما يحصل بعد التبديل وكذلك وقع لفظ القضية في تعريف العكس المستوي واريده منه الاصل فلفظ القضية ههنا ليس عامي ما ينبغي فلذا سقط الله لفظ القضية .

لما مر غير مرة والضرورة والدائمة تنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة  
 او دائما كل ج ب فدائما لاشي مما ليس ب ج والاف بعض ما ليس ب ج بالفعل  
 ونضمه الى الاصل ونقول بعض ما ليس ب ج بالفعل وبالضرورة او دائما كل  
 ج ب ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة ان كان الاصل ضروريا ودائما ان كان  
 الاصل دائما وانه محال والضرورة لا تنعكس كنفسها لانه يصدق في المثال المذكور  
 بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع كذب لاشي مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة  
 لصدق قولها بعض ما ليس بفرس مركوب زيد بالامكان العام وهو الحمار والشرطية  
 والعرفية العامتان تنعكسان مرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب  
 ما ينظم ج فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب ج والاف بعض ما ليس ب ج حين  
 هو ليس ب ونضمه الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب بالضرورة  
 او دائما كل ج ب مادام ج ينتج بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب وانه خاف  
 والشرطية والعرفية الخاصتان تنعكسان مرفية عامة لانه في البعض فاذا صدق  
 بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج لادائما فدا لاشي مما ليس ب ج مادام ليس  
 ب لانه كما في البعض اصدق قولنا لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب فانه لازم  
 للعامةين ولازم العام لازم الخاص واما اللادوام في البعض اي بعض ما ليس ب ج  
 بالاطلاق العام فلانه لولا لصدق لاشي مما ليس ب ج دائما فتنعكس الى قولنا لاشي  
 من ج ليس ب دائما وقد كان لادوام الاصل لاشي من ج ب بالفعل المستلزم لقولنا  
 كل ج فهو ليس ب بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المعدولة المحمول عند  
 وجود الموضوع الذي هو متحقق ههنا بسبب الجواب الاصل لكن كل ج فهو ليس ب  
 بالفعل صادق لصدق ما زومه فيكذب لاشي من ج ليس ب دائما فيكون اللادوام  
 في البعض حقا قال وان كانت جزئية والخاصتان تنعكسان مرفية خاصة لانه اذا صدق  
 بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما وجب ان يصدق بعض ما ليس ب  
 قوله فيكذب لاشي يعني يكذب عكس الدائمة التي هي نقيض المطلقة العامة الجزئية  
 واذا كذب لاشي من ج ليس ب دائما كذب مكسها استوي اعني لاشي مما ليس ب  
 ج دائما واذا كذب هذا صدق نقيضه اعني بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام وهو المط

ليس ج مادام ليس ب لادائما لاننا نفرض ذات الموضوع وهو ج ء فليس ب بالفعل  
للا دوام ثبوت الباء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج حين هوليس ب فليس  
ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هنا خلف وء ج بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس  
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما وهو المطلوب واما البواقى فلا تنعكس لصدق قولنا  
بعض الحيوان هوليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هوليس بمنخسف  
بالضرورة الوقتية بدون عكسها بادم الجهات ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء منها لانه  
عرفت في العكس المستوي اقول الخاصتان من الموجبات الجزئية تنعكسان ضرورة  
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما فبعض ما ليس  
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما لاننا نفرض ذات الموضوع ء فليس ب بالفعل بحكم  
للا دوام الاصل وء ليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب  
فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات كونه ج هذا خلف وء ج  
بالفعل وهو ظاهر وان صدق عاى ء انه ليس ب وانه ليس ج مادام ليس ب فبعض  
ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس وان صدق عليه انه  
ج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللا دوام فيصدق العكس بجزئية و  
هو المطلوب واما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخص السبع والضرورية  
اخص الاربع التي هي الدائماتان والعامتان وهما لا تنعكسان اما الضرورية فلصدق  
قولنا بالضرورة بعض الحيوان هوليس بانسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس  
بحيوان بالامكان العام لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلانه يصدق  
بعض القمر ليس بمنخسف بالتوقيت لادائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر  
بالامكان العام لان كل منخسف قمر بالضرورة ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء من  
الموجبات الجزئية لما عرفت مرارا قال واما الاسوالب كانت او جزئية فلا تنعكس كامة  
قوله بحكم لا دوام الاصل ولم يقل او بالضرورة لان اللا دوام اخص منه فاذا  
اقتضى سابع الدوام وجود الموضوع اقتضى سابع الضرورية ايضا لاندان تحقق  
في ضمن اللا دوام فذاك وان تحقق في ضمن الدوام فبطريق الاول قوله السبع وهي  
الوقتيتان والوجوديتان واما كمتان والمطلقة العامة

لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من عين الموضوع وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقة  
 لانه اذا صدق بالضرورة اود انبأ الاشياء من ج ب مادام ج لادائما نفرض للموضوع فهو  
 ليس ببالفعل و ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات  
 ج فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض احيان ليس ب وهو المدعى واما الوقتيتان  
 والوجوديتان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشيء من ج ب باحدى هذه  
 الجهات نفرض الموضوع فهو ليس ب بالفعل و ج بالفعل لوجود الموضوع فبعض  
 ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب ويمكن ان يبين مكرس جزئياتها اقول واما الاسواب  
 فكلية كانت او جزئية لم تنعكس كلية لاحتمال ان يكون نقيض المحمول اعم من  
 الموضوع وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم كقولنا لاشيء من الانسان بحجر  
 فما ليس بحجر اعم من الانسان فامتنع ان تنعكس الى كل ما ليس بحجر انسان  
 وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة اود انبأ لاشيء من ج ب او  
 ليس بعضه ب مادام ج لادائما فليصدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لان ذات  
 الموضوع موجودة لدلالة اللادوام عليه فنفرضه ب فد ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول  
 و ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات كونه ج واذا  
 صدق على ب انه ليس ب بوانه ج في بعض اوقات كونه ليس ب فبعض ما ليس ب ج  
 حين هو ليس ب وهو المدعى هذا ما في الكتاب والصواب انهما تنعكسان حينئذ لادائمة  
 اما الحينية فلما نكرناه واما اللادوام فلانه يصدق على ب انه ليس ج بالفعل والا لكان ج  
 دائما فيكون ليس ب دائما لدوام سلب الباء بدوام الجيم وقد كان لادائما هذا خلف واذا  
 صدق على ب انه ليس ب وانه ليس ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل  
 وهو مفهوم اللادوام واما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق  
 لاشيء من ج او ليس بعضه ب باحدى هذه الجهات الاربع وجب ان يصدق  
 قوله لاحتمال ا ب اي في المادة التي يكون نقيض المحمول عاما من موضوع الاصل  
 والموضوع خاصا يصير ذلك النقيض موضوعا في العكس وذلك الموضوع محمولان في  
 ايجاب الاخص لكل افراد الاعم وذلك ممنوع قوله باحدى هذه الجهات الاربع  
 وهي الوقت المعين او وقتا ما او بالضرورة او اللادوام

بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام لان فرض الموضوع قد ليس ب وهو مفهوم الجزء  
الاول و ج بالفعل بحكم اللادوام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام وهو المطلوب وانما  
لم يتعد قيد اللادوام واللاضرورة الى العكس لجواز ان يكون ج بالضرورة ويا فلا يصدق  
ليس ج بالامكان كقولنا ليس بعض الانسان بلا كاتب لا بالضرورة مع كذب بعض  
الكاتب انسان لا بالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة قال واما ادواقي السوالب  
فلا تنعكس والشرطية موجبة كانت او سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان  
**اقول** من الناس من ذهب الى انعكاس السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس  
الفعليات عنها فلانه اذا صدق لا شيء من ج ب بالاطلاق العام فبعض ما ليس ب ج  
بالاطلاق العام والا فلا شيء مما ليس ب ج دائما فلا شيء من ج ليس ب دائما ويلزمه  
كل ج ب دائما وقد كان لا شيء من ج ب بالاطلاق هذا خلف واما انعكاس الممكنتين فلانه  
اذا صدق قولنا لا شيء من ج ب بالامكان الخاص او العلم فبعض ما ليس ب ج بالامكان  
العام والا فلا شيء مما ليس ب ج بالضرورة فلا شيء من ج ليس ب بالضرورة ويلزمه  
كل ج ب بالضرورة وهو ينافي الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلانه اذا صدق كلما  
كان ا ب فـ ج فليس البتة اذا لم يكن ج و كان ا ب ولا فـ ج يكون اذا لم يكن ج و كان  
ا ب وهو مع الاصل ينتج قد يكون اذا لم يكن ج فـ ج وانه محال لو تنعكس الى قولنا  
قد يكون ا ب اذا لم يكن ج فـ ج فيكون ا ب ملزوما للنقيضين واما انعكاس الشرطية  
السالبة فلانه اذا قلنا ليس البتة اذا كان ا ب فـ ج فـ ج قد يكون اذا لم يكن ج فـ ج و ا ب والا  
فليس البتة اذا لم يكن ج فـ ج فقد لا يكون اذا كان ا ب لم يكن ج و ويلزمه قد يكون  
اذا كان ا ب فـ ج وهو يناقض الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند المنصف ولم يظفر  
بدليل اخر توقف في الانعكاس وعدمها الى الدليل الاول فلاننا نسلم ان قولنا لا شيء من  
ج ليس ب دائما يحتلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة  
**قوله** انعكاس الفعليات اي العامتان والخاصتان والمطابقة العامة وبين الانعكاس في  
المطابقة العامة التي اهم منها لان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص كما مر  
**قوله** هذه الدلائل وهي اربعة الاول على انعكاس الفعليات والثاني على انعكاس  
الممكنات الثالث على انعكاس الشرطية الموجبة والرابع على انعكاس الشرطية السالبة

المحصلة وأما الثاني فلأننا لنسلم ان قولنا الاشياء مما ليس بـ ج بالضرورة تنعكس  
الحق قولنا لا شيء من ج ليس بـ ج بالضرورة لما عرفت من ان السالبة الضرورية  
لا تنعكس كنفسها ولئن سلمنا لكن لا نسلم استلزام لا شيء من ج ليس بـ ج بالضرورة  
لكل ج ب بالضرورة وسند المنع ما مر انفاً وأما الثالث فلأننا لم نستحالف قولنا قد يكون  
اذا لم يكن ج فـ فـ لثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين ولو كانا نقيضين بـ بـ هـ ان  
من الشكل الثالث وهو انه كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان  
تحقق الاخر فقد يكون اذا تحقق احدهما فنقيضين تحقق الاخر ولا نسلم ايضاً ان استلزام  
اب للنقيضين محال لجواز ان يكون اب محالاً والمحال جازان يستلزم المحال  
وأما الرابع فلأننا لا نسلم ان قولنا قد لا يكون اذا كان اب لم يكن جـ يستلزم قد يكون  
اذا كان اب فـ فـ لجواز ان لا يكون الشيء مستلزماً لاحد النقيضين فان اكل زيد  
لا يستلزم اكل عمرو ولا نقيضه قال بالبحث الرابع في تلازم الشرطيات اما المتصلة

تلازم الشرطيات

قوله وسند المنع ما مر وهي عدم استلزام السالبة لعدالة المحمول للموجبة المحصلة  
قوله بـ بـ هـ من الشكل الثالث اقول بل بـ بـ هـ من الشكل الاول ينتج النتيجة  
المدكورة بان اقول اذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكما تحقق المجموع تحقق  
الاخر فانه تحقق هذا الشيء تحقق الاخر عصا م قوله والمج جازان يستلزم ام كـ شريك  
الباري فانه مع مستلزم لنفسه السموات والارض وهو ايضا مع قوله في تلازم  
الشرطيات وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات اي القضايا التي يلزم الشرطيات  
وكلاهما واقع في عباراتهم مطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي مكس النقيض  
فان كلامهم يطلق على المعنى المصدري وعلى القضية المخصوصة اللازمة ثم ان  
التلازم مخصوص في مشرة اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات او بين المنفصلات او  
بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات اما بين المتحدة بالجنس او مختلفة الجنس  
والمتحدة الجنس اما حقيقيات او مانعات الجمع او مانعات الخلو وتلازم المختلفات  
او بين الحقيقة ومانعة الخلو او بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات  
والمنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة ومانعة الجمع او المنفصلة ومانعة الخلو  
وقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في تفصيلها ولقلة جدوا لم يتعرض المصريح منها

الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة  
 الخاوم من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها والابطال للزوم والاتصال  
 والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع متصلات مقسم اثنين منها عين احد الجزئين وتاثيرهما  
 نقيض الاخر ومقدم الاخرين نقيض احد الجزئين وتاثيرهما عين الاخر وكل واحدة  
 من غير الحقيقية مستارمة للاخرى مركبة من نقيض الجزئين **اَوَّلُ** المراد بالمتصلة  
 في هذا الباب اعني باب تلازم الشرطيات اللزوم ميقو بالمنفصلة العنادية فمتى صدق  
 بالزوم الكلي بين امرين يصدق منع الجمع بين عين اللزوم ونقيض اللازم ومنع  
 الخلو بين نقيض اللزوم وعين اللازم وهذا ان انفصالا ينعكسان على اللزوم اي  
 متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما للنقيض الاخر  
 متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الاخر اما  
 ان اللزوم بين امرين يستلزم الانفصالين فلانه لولا ذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على  
 تقدير اللزوم بين امرين لو لم يصدق منع الجمع بين عين اللزوم ونقيض اللازم  
 لجاز ثبوت اللزوم مع نقيض اللازم فيجوز وقوع اللزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة  
 بينهما هذا خلف وكن لك لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض اللزوم وعين اللازم لجاز  
 الاتلازم المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك  
 التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع احد طرفيه ورفع كما يجي  
**قوله** يصدق منع الجمع اراد بمانعة الجمع وكذلك بمنع الخلو بين نقيض اللزوم ومنع  
 الجمع ومنع الخلو بمعنى الاخص دون معنى الاعم **قوله** متى تحقق مثلاً ان اصدق  
 دائما اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا اصدق كلما كان الشيء شجرا لم يكن حجرا و  
 كلما كان الشيء حجرا لم يكن شجرا فمانعة الجمع تعارض متصليتين لزوميتين ولا تفاوة  
 في هذا الاستلزام بين المعاني الثلاثة التي سبقت نقلا من العلامة التفارازاني فان مبناه  
 لزوم الخلف المذكور في كلام الله وهذا الخلف جار في الجميع بلا تفاوة حامد **قوله** مستلزما  
 لنقيض الاخر مثلاً تقول في المثال المذكور كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا الحيوان  
 نقيض اللاحيوان وكلما كان الشيء لاهيوانا كان لانا انسانا الانسان نقيض الانسان  
**قوله** لجاز ثبوت اللزوم مع نقيض اللازم كقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما



ارتفاع نقيض الملزوم وعين اللازم فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فبطل الملزوم  
 بينهما هذا خاف وأما ان الانفصالين ينعكسان على الملزوم فلانه لولاه لبطل الانفصال  
 فانه اذا تحقق منع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير  
 عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين  
 فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخوبيين امرين فلو لم يجب ثبوت  
 عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الاخر على ذلك  
 التقدير فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما منع الخلو والانفصال الحقيقية تستلزم اربع  
 متصلات مقدم متصلتين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم اخرين  
 نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر اى متى صدق الانفصال الحقيقي بين  
 كل امرين يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر  
 اما الاول ولانه لو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز  
 ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي هذا  
 خلف واما الثاني فلانه لو لم يجب ثبوت عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما  
 لجاز ثبوت نقيض الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون  
 بينهما انفصال حقيقي والمقد وخلافه هذا خلف وكل واحدة من غير الحقيقة اى من  
 مانعتي الجمع والخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جريئهما نقيضهما صدق منع  
 الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين نقيضهما فانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز  
 اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع الخلو بين امرين صدق  
 منع الجمع بين نقيضهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العينين فلا يكون  
 بينهما منع الخلو قال المصنف الثالث في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في  
 ان لا يكون النهار موجودا له على ذلك التقدير اى على تقدير عدم وجوب ثبوت  
 نقيض الاخر **وله** متى صدق الانفصال الحقيقي او مثلا العدد اما زوجا او فردا مقدم  
 متصلتين عين احد الجزئين يعني ان كل العدد زوجا كان لا فردا وان كان فردا كان  
 لازوا ومقدم اخرين نقيض احد الجزئين يعني ان كل العدد لازوا كان فردا  
 وان كان لا فردا كان زوجا يحصل اربع متصلات

تعريف القياس واقسامه القياس قول مولف من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر **اقول** المقصد الانصاف والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه العمدة في استحصال المطالب التصديقية وحدوده بانه قول مولف من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مولف من قضيتين اذا سلمتا لزوم عنهما لذاتيهما ان العالم حادث فالقول وهو المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس للقياس المعقول واما المفروق وهو جنس للقياس المفروق والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب من القضايا فوق اثنتين كما سيجي واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوي وعكس نقيضها فانها لا تسمى قياسا وقوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسهلة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكان بها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جماد فان هاتين القضيتين وان كننا الانهما بحيث لو سلمتا لزوم عنهما لذاتيهما ان كل انسان جماد وقوله لزوم عنها يخرج الاستقراء والتعميل فان مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لامكان تخلف مدلوليهما عنهما وقوله لذاتهما يحترز به عما يلزم لاغاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا آ مساو لب وب مساو لـج فانهما يستلزمان ان آ مساو لـج لكن لالذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة **قوله** وحده انه قول اشارة الى انه حد اسمي لكونه مفهوما اصطلاحيا **قوله** دنها اي من القضايا بالمولفة لان حصول النتيجة من المادّة والصورة لا من القضايا فقط **قوله** فالقول وهو المركب اذ هو فصل او مبتدأ وخبره المركب والجملة خبر فالقول وقوله اما المفهوم العقلي خبر بعد خبر وقيل الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره اعني اما المفهوم العقلي **قوله** البسيط المراد بالبسيط الموصول النتائج اي المذكور النتائج وبالمركب المفصول النتائج اي المتروك النتائج **قوله** متعلق محمول اذ ففي المثال المذكور قوله لب متعلق بقوله مساو وهو محمول لا الذي هو الموضوع في القضية الاولى **قوله** مقدمة غريبة المراد بالمقدمة الغريبة هي التي لا يكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس

وهي ان كل مساوي المساوي للشيء مساولة ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام  
الا حيث يصدق في هذه المقدمة كما في قولنا ا ملزوم لـ ب وب ملزوم لـ ج فـا ملزوم  
لـ ج لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له وقولنا القدرة في الحققة والحققة في البيت فالقدرة  
في البيت لان ما في الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه اما اذا لم يصدق تلك المقدمة  
لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا امبائن لب وب مبائن لـ ج لم يلزم منه ان امبائن لـ ج  
لان مبائن المبائن للشيء لا يجب ان يكون مبائنا له وكذا قلنا انصف ب وب  
نصف ج لم يحصل منه ان انصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفه وقوله قول  
آخر اراد به ان القول اللازم يجب ان يكون مغائر الكل واحدة من المقدمات فانه لو  
لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل من قضيتين قياس كيف كانتا استلزامهما  
احدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها المستوي وبمعكس نقيضها  
فانه يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين يستلزم لفاته قول آخر لكن لا يسمى قياسا  
**قال** وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا  
جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز  
ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم  
**قوله** ملزوم الملزوم ملزوم اي في التحقق لافي العمل لان الانسان ملزوم للحيوان  
والحيوان ملزوم للجنس مع عدم صحة حمله على الانسان فضلا عن الملزوم **قوله** ارادة  
انه فان الواحد اذا وصف بمغائرته للجماعة يراد به مغائرته لكل واحد من احاده ان  
مغائرته المجموع غير محتاج الى البيان **قوله** وهذا الحد منقوض او قال المحقق التفازاني  
القضية المركبة انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين  
لا يقال انها قضية فمخطا اعتراض الشرح وفيه انه اذا صدق عليها انها قضية واحدة  
مركبة من قضيتين يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين لزم منها لفاتها قول  
آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينتفع في دفع الانتقاض والجواب عن النقص ان  
المتبادر من قولنا من قضيتين ان يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية  
المركبة الجزء الثاني فيد الاول يستفاد منه القضية باعتبار نفى دوام الحكم  
السابق او ضرورته

مواف وكل مولف حادث ينتج كل جسم حادث وايس هو ولا نقضه مذ كورافيه  
 بالفعل **اَوَّل** القياس اما استثنائي او اقتراني لاند اما ان يكون عين النتيجة او نقضها  
 مذ كورافيه بالفعل او لا يكون شيء منهما مذ كورافيه بالفعل **والاول** استثنائي كقولنا  
 ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو بعينه مذ كور في القياس او  
 لكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضة اي قولنا انه جسم مذ كور في القياس  
 بالفعل وانما سمي استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء انبي لكن والثاني اقتراني  
 كقولنا الجسم مولف وكل مولف حادث فالجسم حادث فليس هو ولا نقضه مذ كورا  
 في القياس بالفعل انما سمي اقترانيا لاقتران الحد ودفيه وانما قيد ذكر النتيجة او نقضها  
 في التعريفين بالفعل لاند لو لم يقيد لدخل الاقترانيات في حد القياس الاستثنائي اذ  
 النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هيأتها التاليفية ومادتها مذ كورة  
 في الاقترانيات ومادة الشيء مابيه يحصل بالقوة فيكون النتيجة مذ كورة فيها بالقوة  
 فواطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقص تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني  
 جمعا لا يقال احد الامرين لازم وهو اما بطلان تعريف القياس او بطلان تقسيمه الى  
 القسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياسا بطل التقسيم والا كان تقسيم الشيء الى  
 نفسه والى غيره وان كان قياسا بطل التعريف لانه اعتبر فيه ان يكون القول اللازم  
 مغائر الكل واحدة من المقدمات واذا كان النتيجة مذ كورة في القياس بالفعل لم تكن  
 مغائرة لكل واحدة من مقدماته لانا نقول لانسلم ان النتيجة اذا كانت مذ كورة بالفعل  
 في القياس لم تكن مغائرة لكل واحدة من المقدمات وانما يكون كذلك لو لم يكن  
 النتيجة جزءا المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا  
 الشمس طالعة بل استلزامه لوجود النهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالهما  
**قوله** عين النتيجة اعلم انه لو ثبت المقدم يكون النتيجة عين التالي وان نفى النتيجة  
 نقض المقدم وهذه قاعدة مطردة **قوله** بل استلزامه لوجود ادبي القضية التي يفيد  
 استلزامه لوجود النهار **قوله** لا يقال النتيجة ان منشاء هذا السؤال كون النتيجة جزءا المقدمة  
 يعني النتيجة ونقيضها قضية والمذكور في القياس ليس بقضية فلا يكون النتيجة ونقيضها  
 مذ كورة فيه ومعنى كونهما قضية انهما مشتملان على النسبة تامدة بخلاف جزءا المقدمة

الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة  
 او نقيضها فيه مذكورة بالفعل لانا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او نقيضهما  
 المذكورين فيه بالترتيب الذي يكون في النتيجة وعلى هذا ينفع الاشكال قال وموضوع  
 المطلوب فيه يسمى اصغرو ومحموله اكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة  
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والماكرر بينهما حدا او وسط  
 واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع  
 الحد الاوسط عند الحدين الآخرين يسمى شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط ان كان  
 محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو  
 الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في  
 الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع **اقول** القياس الاقترائاني اما حملي  
 ان تركب من حملتيهما او شرطي ان لم يتركب منهما ولما كان الحملي ابسط  
 فلتبدأ به ونقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار  
 استحصاله منه مظلوبا وكل قياس حملي لابد فيه من مقدمتين احدهما تشتمل  
 على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور وثانيتهما على محموله كالحادث  
 وهما تشتركان في الحد الاوسط كالمولف فهو موضوع المطلوب يسمى اصغرا لانه يكون  
 في الاغلب اخص والاخص اقل افر اذا فيكون اصغرا ومحموله يسمى اكبرا لانه لما كان  
**قوله** ليس بقضية وذلك لان ادوات الشرط اخرج طرفيهما من ان يكون قضية  
**قوله** بالترتيب يعني كل لفظ مقدم في النتيجة مقدم في القياس وكل لفظ موخر في  
 النتيجة موخر في القياس **قوله** على هذا فلا اشكال اصل الكلام فلا اشكال على هذا الا  
 انه لما قسم الجار والمجرور ادخل عليه الواو وليدل على انه متعلق بما بعده وهو شائع في  
 كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء **قوله** القياساء فيه تعريض للمصنف بانه ينبغي له  
 ان يقسم الاقترائاني ايضا الى الحملي والانفصالي ثم يقول وموضوع المطلوب او يقول  
 والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول **قوله** ابسط اي اقرب الى البساطة  
 لكونها اقل اجزاء امن الشرطي او اكثر بسطا في البحث **قوله** في الاغلب لانه قد يكون  
 مساويا كقولنا بعض الحيوان ضاحك وكل ضاحك انسان ينتج بعض الحيوان انسان

أهم فهو أكثر افراداً والحد المشترك المكرر بين الأصغر والكبير يسمى حداً اوسطاً لتوسطه  
بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى لأنها ذات الأصغر  
والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى لأنها ذات الأكبر وإقتران الصغرى بالكبرى في  
إيجابهما أو سلبهما وكليتهما وجزئتيهما يسمى قرينة وضرباً أو الهيئة الحاصلة من وضع  
الحد الأوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما وحمله على  
أحدهما أو وضعه للآخر تسمى شكلاً وهو أربع لان الأوسطان كان محمولاً في الصغرى  
وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني  
وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً  
في الكبرى فهو الشكل الرابع وإنما وضعت الأشكال في هذه المراتب لان الأول على  
النظم الطبيعي فإن النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب إلى الحد  
الأوسط ثم منه إلى محموله حتى يارزى من الانتقال من موضوعه إلى محموله وهذا  
لا يوجد إلا في الأول فلهذا وضع في المرتبة الأولى ثم وضع الشكل الثاني لانه أقرب  
الأشكال الباقية إليه لمشاركة إياه في صغره وهي أشرف المقدماتين لاشتغالها على موضوع  
المطلوب الذي هو أشرف من المحمول إذ المحمول إنما يطلب لاجله أما الإيجاب أو سلب  
**قوله** لتوسطه أي لكونه واسطة يتوسل به إلى نسبة أحد الطرفين الآخر أو متوسطاً في  
الذكر والتعقل أو في الصغر والكبر لكونه أهم من الأصغر وأخص من الأكبر في الأغلب  
**قوله** وإقتران أه قال محقق التفرازاني التحقيق ان القياس باعتبار إيجاب مقدمة  
المقترنتين وسلبهما وكليتهما وجزئتيهما يسمى قرينة وضرباً وباعتبار الهيئة الحاصلة  
من كيفية وضع الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً ومحمولاً  
يسمى شكلاً فقد اتخذ الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بالعكس  
كملوجبتين الكليتين من الشكل الأول والثالث **قوله** وهو أربع ومثال الشكل الأول  
العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ومثال الثاني كل انسان حيوان  
ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر ومثال الثالث كل مركب  
جسم وكل مركب حادث فكل جسم حادث ومثال الرابع كل انسان ناطق وبعض  
الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان

ثم الشكل الثالث لان له قربا ما اليه اشار كتبه **اي** في اخص المقدمتين ثم الرابع اذا قرب له اصل المخالفة **اي** في المقدمتين وبعده من الطبع جدا **قال** اما الشكل الاول فشرطه **اي** جاب الصغرى واللام يندرج الاصغرى في الاوسط وكلية الكبرى والا لا احتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضرر وبه النتيجة اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها **اقول** اعلم ان لا فتاج الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكميتها وشرائط بحسب جهة المقدمات اما الشرائط التي بحسب الجهة فسياتي بيانها في فصل المختلطات واما الشرائط التي بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امران احدهما بحسب الكيفية **اي** جاب **قوله** ففي الشكل الاول امران قيل قد يتحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا يتحقق الشرائط وينتج اما الاول فنحوقولنا مورد القسمة علم وكل علم ام ضروري او نظري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع من كذب نتيجتهما والجواب عن الاول ان الصغرى كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لاعلم وان اريد من حيث حصوله في الذهن فلانم كذب النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول فيها صادقا على افراد الموضوع صدق الكلي على جزئياته اذا الحكم ههنا باتحاد المحمول بالموضوع ذهنا وخارجا واما الثاني فنحوقولنا لا شيء من الحجر بحيوان وبعض الحيوان هو الصهال فانه ينتج لا شيء من الحجر بصهال مع انتفاء الامرين لان سلب شيء عن كل افراد شيء وحصر شيء اخري المسلوب يفيد سلب المحصور عن ذلك الكل والجواب ان الانتاج المذكور بوا سطة خصوصية المادة وكون المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق **اي** جاب



الصغرى وثانيهما بحسب الكمية كلية الكبرى أما الأول فلان الصغرى لو كانت  
سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما  
ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالا كبر والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بان  
الاوسط مسلوب من الاصغر فالاصغر لا يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على  
ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة وأما الثاني فلان الكبرى  
لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالا كبر وجاز ان يكون  
الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم  
النتيجة مثلا يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان  
فرس وضروبة الناتجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضروب الممكنة الانعقاد  
في كل شكل ستة عشر فانك قد عرفت ان القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة  
والمهملة لكن الشخصية منزلة منزلة الكلية لانتاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا  
زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا الانسان والمهملة في قوة الجزئية فالقضية المعبرة  
ليست الا المحصورة وهي اربعة الكلتيان والجزئيتان وهي معتبرة في الصغرى  
وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع حصل منه  
ستة عشر ضربا لكن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية ضرب الصغريان البسائتين  
مع الكبريات الاربع والامر الثاني اربعة اخرى الصغريان الموجبتان مع الجزئيتين  
فلم يبق الا اربعة ضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب  
قوله فهو محكوم عليه بالا كبراه كما في قولنا العنقاء ليس بموجود في الخارج وكل  
موجود فهو ثابت في الخارج لان الكبرى تدل على افراد الموجود متصفة بالثبوت  
في الخارج والصغرى اذا كانت سالبة كما في المثال حاكمة بان الموجود مسلوب  
من الاصغر وهو العنقاء لم يدخل في افراد الموجود قوله لا يتعدى الى الاصغراي  
المسلوب لان الاصغر لا يندرج تحت الاوسط قوله الاول اههها سوال مشهور وهو  
ان الاستدلال بهذا الشكل بالضروب الاربعة فاسد لانه مستلزم للذبول لان العلم  
بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والالم بها انما يحصل لو علم ثبوت الاكبر  
لكلوا حد او سلبيه عنه عن افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى

وكل ب افكل ج الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج  
ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج  
موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب افبعض ج الرابع من موجبة جزئية  
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فليس  
بعض ج ا ونتاج هذه الضروب بينة بذاتها لا تحتاج الى برهان واهل علم ان ههنا كيفيتين  
الاجاب وسلب واشرفهما الايجاب لان الايجاب وجود والسلب عدم والوجود اشرف  
وكميتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية  
والاخص لا شتما له على امر زائد اشرف فعلى هذا يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات  
لا شتمالها على الشرفين واخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على الخستين والسالبة  
الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف  
الاجاب الجزئي بحسب الاجاب وشرف الاجاب من جهة واحدة وشرف الكلية  
من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاقيسة نتائجها رتبنا اعتبار ترتيب  
نتائجها شرفا فقد م المنتج للاشرف على غيره قال واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف  
مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق  
القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى اقول لانتاج الشكل الثاني ايضا  
شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمتيه في الكيف  
بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك  
لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف وهو صدق القياس تارة مع ايجاب  
الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر او سلبه للاصغر او منه الذي هو جين النتيجة  
فلما كتمنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى الكلية لزم الدور فالجواب عنه ان الحكم  
يختلف بحسب اختلاف اوضاع الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصفه ومجهولا  
بحسب وصف آخر فيستعار العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف  
آخر ولا استحالة في ذلك مير جليل **قوله** من جهة واحدة وهي كونه وجوديا  
**قوله** من جهات متعددة وهو كونها اضبط وانفع واخص من الجزئية والكلي يكون  
مقصودا في الكلام كثيرا دون الجزئي

والاخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدتان في الكيف فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين واما ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانا موجبتين فلانه يصدق على كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانا سالبتين فاصدق قولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الفرس بحجر والحق السلب ولو بد لنا الكبرى بقولنا ولاشي من الناطق بحجر فالحق الايجاب اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية فهي اما ان تكون موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فاصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان السلب واما على تقدير سلبها فاصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجبم ليس بحيوان والصادق الايجاب او بعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب واما ان الاختلاف موجب للعقم القياس فلانه لم اصدق مع الايجاب لم يكن منتجا للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن منتجا للايجاب لان المعنى بالافتتاح استلزام القياس لاحدهما على التعيين قال وضروبه الناتجة ايضا اربعة الاول من كائتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولاشي من ا ب فلاشي من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتفع الى الشكل الاول الثاني من كائتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل ا ب فلاشي من ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم مكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية فكل ب ولاشي من ا ب فلاشي من ا ثم نقول بعض ج ب ولاشي من ا فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض ان كانت سالبة مركبة اقول الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب

مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب السالبين  
والموجبتان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وباعتبار الشرط الثاني اربعة اضراب الكبرى  
الموجبة الجزئية مع السالبين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت اضراب  
النتيجة اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب  
ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بانه بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا  
الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة  
فنتقيضها وهو الموجبة يصلح لصغرى وفي الشكل الاول ويجعل الكبرى القياس الكبرى  
لانها لكليتها يصلح لكبرى وفي الشكل الاول فينتظم منهما قياس في الشكل الاول ينتج  
لما يناقض الصغرى فيقال لو لم يصدق لاشي من ج آ لصدق بعض ج آ ونضمه الى  
الكبرى هكذا بعض ج آ ولا شيء من آ ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب  
وقد كان الصغرى كل ج ب هذا خلف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بدئية الانتاج  
فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من نقيض  
النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق واما العكس فبان يعكس الكبرى ليرتد الى الشكل  
الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس  
الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت  
قوله باعتبار ترتيب ا ب بخلاف ترتيب ضرور الشكل الرابع فانه على ترتيب نفس  
الشكل قوله بيانه بالخلف والعكس لم يقل وعكس البرهان كما في المتن ليستغنى من  
بيانه وكذا قال في الاضراب الثاني بالعكس ولم يقل بعكس الصغرى وجعلها الكبرى ثم  
عكس النتيجة تنبها على ان العكس يستعمل في هذين الضربين فيه بينهما في كل منهما  
ففي الاول بمعنى عكس الكبرى وفي الثاني اما عكس الصغرى او عكس الترتيب  
او عكس النتيجة مصام الدين قوله بان يعكس الكبرى ا ب اي لاشي من ا ب  
فينعكس بعكس المستوي الى لاشي من ب فنضمه الى الاصل كل ج ب ولا شيء  
من ب ا ينتج لاشي من ج ا قوله صدقت القرينة اي اقتران الصغرى بالكبرى  
نحو كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا قوله مع عكس الكبرى لان عكس  
الكبرى لازم الكبرى وانه ا صدقت الصغرى مع الكبرى صدقت مع لازمها ايضا

الجزئية ضدفت النتيجة هو المألوف الثاني من كيتين والصغرى سالبتيتم سالبية  
كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل اب فلا شي من ج اب بالخلف والعكس اما الخاف  
فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لاتعكس  
الاجزئية والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى  
ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشي من ج ب الى لاشي من ب ج وجعلناها كبرى  
وكبرى القياس صغرى وقتنا كل اب ولا شي من ب ج ينتج من ثاني الاول لاشي  
من ا ج وهو تنعكس الى لاشي من ج او هو المألوف الثالث من صغرى موجبة جزئية  
وكبرى سالبة كلية ينتج سالبية جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شي من اب فبعض ج  
ليس اب بالخلف وبالعكس كما مر والاقتراض وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى  
فكل ب وكل ج ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل ب ولا شي من  
اب لينتج من اول هذا الشكل لاشي من ب ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض ج  
ويضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج ب ولا شي من ب لينتج من الشكل الاول  
بعض ج ليس ب وهو المألوف الافتراض يكون مركبا ابدا من قياسين احدهما من ذلك  
الشكل ولكن من ضرب اجلي والآخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبية  
جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبية جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل اب  
فبعض ج ليس ب ولا يمكن بانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية  
والجزئية لا تصلح لكبرى وية الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها

قوله فبالطريق المذكور اي اخذنا من النتيجة نقيضه واما مع الكبرى وقتنا بعض ج  
او كل اب ينتج بعض ج ب وقد كان الصغرى لاشي من ج ب هذا خلاف قوله بل  
بالعكس لان الصغرى سالبية كلية فبالعكس سالبية تنعكس كقوله وجعلها كبرى والكبرى  
صغرى الا انه يشبه بالشكل الرابع تأمل قوله ليس اب بالخاف او لا ندلوم يصدق بعض  
ج ليس اصدق كل ج او ينضم الى كبرى القياس هكذا كل ج ولا شي من اب فلا شي  
من ج ب والصغرى بعض ج ب هي قوله والعكس اي بعكس الكبرى ويجعل  
هنا ايضا كبرى بان نقول بعض ج ب ولا شي من ب اب بعض ج اي من قوله بضرب  
اجلي وهو الضرب الاول من هذا الشكل لانه بعكس الكبرى ترد الى الشكل الاول

لا تقبل العكس ويتقدّر قبولها لا تتعكّر على الشكل الأول فبيانها ما بالخلق أو بالافتراض  
 كما إذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما ترتبت الضرر وبذلك  
 الترتيب لأن الضرر بين الأولين منتجان للكل فلابد من تقدّمهما على الآخرين وقدّم  
 الأول على الثاني والثالث على الرابع لاشتغالها على الصغرى الشكل الأول بخلاف  
 الثاني والرابع قال وأما الشكل الثالث فشرطه إيجاب الصغرى والاحصل الاختلاف  
 الموجب لعدم الانتاج وكلية إحدى مقدمتيه لا كان البعض المحكوم عليه بالصغرى غير  
 البعض المحكوم عليه بالكبرى فلم يجب التعدية ولا ينتج الالجزئية وضرورته الناتجة ستة  
 الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج  
 ا بالخلق وهو ضم نقيض النتيجة إلى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد إلى الأول  
 بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب  
 ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلق وبالعكس الصغرى الثالث من موجبتين  
 والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلق  
 وبالعكس الصغرى وفرض موضوع الجزئية فكل ب وكل ب ا فكل ا ثم نقول ا ج  
 وكل ا فبعض ج ا وهو المطابق الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة  
 جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلق وبالعكس الصغرى  
 والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب  
 ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلق وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم مكس النتيجة  
 والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
 كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلق والافتراض ان كانت  
 السالبة مركبة أقول يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات إيجاب  
 قوله لا تقبل العكس لأن الصغرى سالبة جزئية والسالبة الجزئية لا مكس لها الزوما  
 قوله بالخلق بان يقال لانه لو لم يصدق بعض ج ليس ا لصدق كل ج ا وينضم إلى  
 الكبرى فكذلك ج لو كل ا ب ينتج كل ج ب وقد كان الاصل بعض ج ليس ب هو  
 قوله مركبة يعني مقيدة بالادولام أو بالضرورة قوله ليتحقق أي لم يثبت وجود الموضوع  
 مختلف كانت سالبة بسيطة فانها حينئذ لا يثبت بل يسلب

ا صغرى او بحسب الكمية كلية احدى المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلا نها لو كانت  
 سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واما ما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم  
 الانتاج اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او  
 ناطق والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بد لنا  
 الكبرى بقولنا لاشي من الانسان بصهاال او حمار او صادق في الاول الايجاب  
 وفي الثاني السلب واما كلية احدى المقدمتين فلانها لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون  
 البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر خيرا البعض من الاوسط المحكوم عليه بالصغير  
 فلم يجب تغذية الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس  
 والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية  
 وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الصغرى  
 حذف ثمانية اضرب كما في الاول واشتراط كلية احد بهما حذف ضربين اخرين وهما  
 الكبيران الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة  
 جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا ب وجهين احدهما الخلف وطريقته في هذا  
 الشكل ان يجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى  
 القياس لا يجابها صغرى فينتظم منهما ما قبام في الشكل الاول ينتج اينا في الكبرى فيقال  
 لولم يصدق بعض ج ا صدق لاشي من ج ا فكل ب ج ولا شي من ج ا ينتج لاشي من  
 ب او كان الكبرى كل ب ا هذا خلف وثانيهما مكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول  
 وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية  
 كقولنا كل ب ج ولا شي من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبكس الصغرى باساف  


---

**قوله** لكلية كبرى اذ تقرر في باب النقيض ان نقيض الموجبة الجزئية سالبة الكلية  
**قوله** ليرجع الى الشكل الاول كما تقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا وانما قلنا  
 بعض ج ب لان مكس الموجبة الكلية الموجبة الجزئية وكذلك مكس الموجبة الجزئية  
 فانها تنعكس موجبة جزئية **قوله** بالخلف تقول في الخاف كل ب ج وكل ج ا ينتج  
 كل ب ا وكان الكبرى لاشي من ب ا هذا خلف وبكس الصغرى تقول بعض  
 ج ب ولا شي من ب ا ينتج بعض ج ليس ا وهو النتيجة المطلوبة



في الضرب الاول بلا فرق وانما لم ينتج هذان الضربان الكلية ليجواز ان يكون الاصغر اعم  
من الاكبر وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم او سابه منها كقولنا كل انسان  
حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان يفرض واذ لم ينتج الكلية لم ينتج شيء  
من الضروب الباقية لان الضرب الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والضرب  
الثاني اخص الضروب المنتجة للسلب وعدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم  
الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا  
فبعض ج ا بالخلف وبالعكس الصغرى وهو ظاهر وبالاقتراض وهوان نفرض ذات  
موضوع الجزئية فكل ب وكل ج ثم نضم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس لينتج  
من الشكل الاول كل ج ا ثم نجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل  
بعض ج ا وهو المطابق الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالطرق الثلاثة والكل ظاهر  
الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض  
ب ا فبعض ج ا بالخلف والاقتراض وهو فرض موضوع الكبرى فكل ب وكل ج ا  
فيجعل المقدمة الاولى صغرى وصغرى الاصل كبرى ثم نضم المقدمة الاولى الى صغرى  
فكل ب وكل ج ينتج من الشكل الاول كل ج ا ثم نجعلها صغرى للمقدمة الثانية  
هكذا كل ج وكل ج ا فبعض ج ا وهو المطلوب وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس  
قوله فبعض ج ا بالخلف بعض ب ج ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب ليس ا وهو ذاتي  
الكبرى وهو كل ب ا قوله وبالعكس الصغرى تقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج  
ا وهو المطلوب قوله لينتج من الشكل الاول ا تقول كل ب ا وكل ب فبعض ج ا قوله لينتج  
من اول ا اي الضرب الاول من هذا الشكل تقول كل ج وكل ج ا فبعض ج ا  
قوله والكل ظاهر تقول في الخلاف بعض ب ج وكل ج ا فبعض ب ا وقد كان الكبرى  
لا شيء من ب ا هذا خلاف وفي العكس بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس  
ا وهو المطلوب وفي الاقتراض انا نفرض ذات الموضوع الجزئية فكل ب وكل  
ج ا ثم نضم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل ج ا ثم  
نجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل بعض ج ليس ا

النتيجة لا يعكس الصغرى لان الكبرى جزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول الحساب  
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض  
ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض في الكبرى ان كانت سالبة موجبة  
ليتحقق وجود الموضوع لا يعكس الصغرى لان الجزئية لاتقع في كبرى الشكل  
الاول ولا يعكس الكبرى لانها لاتقبل العكس ويتقدير انعكاسها لاتصلح لصغروية الشكل  
الاول وانما وضعت هذه الضرور في هذه المراتب لان الاول اخذ الضرور المنتجة  
للايجاب والثاني اخذ الضرور المنتجة للسلب والاخذ اشرف وقدم الثالث والرابع  
على الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول قال واما الشكل الرابع فشرطه  
بحسب الكيفية والكمية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف  
مع كلية احداهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضرور به الناتجة ثمانية  
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض  
ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج  
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا الما الثالث من كليتين  
والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل ا ب فلاشي من ج ا الما  
الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من  
ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة  
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا فبعض ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا  
لما مر انفا السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا فبعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى  
الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى  
الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا لاشي من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة  
قوله لانها لاتقبل العكس لان السالبة الجزئية لا تنعكس اذ ما كما مر فيزهد قوله ويتقدير  
انعكاسها ا ه كما اذا كانت من سالبتين جزئيتين خاصيتين فانها تنعكس لكن لا يصلح ا

**أقول** شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفيتي والكمية حتى الامر ين وهو اما  
 ايجاب المقدمتين مع كاية الصغرى او اختلافيهما بالكييف مع كلية احدهما وذلك  
 لانه لو لا احد هما لزم احد الامور الثلاثة مما سلب المقدمتين او ايجابهما مع جزئية  
 الصغرى او اختلافيهما في الكيف مع جزئيتيهما وعاين التقادير يتحقق باختلاف  
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس  
 ولاشي من الحمار بانسان والحق السلب ولاشي من الصاهل بانسان والحق الايجاب  
 واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان  
 وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب وكل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما  
 انما كانتا مختلفتين بالكييف مع جزئيتيهما فلان الموجبة لو كانت صغرى صدق قولنا  
 بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق  
 والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان  
 ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق  
 السلب ونحوه وبهذا نتجده بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط اربعة اضرب باعتبار  
 مقام السالبتين وتضرب بين لعدم الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعدم المختلفين  
**قوله الحق السلب** قدم هذا السلب على الايجاب لان انتاج السالبتين سالبة اقرب  
 من انتاجهما موجبة و قدم في سائر المواضع الايجاب لانه اشرف منه مير جليل  
**قوله** اما اذا كانتا سالبتين اء بين الاختلاف في السالبتين كليتين مع عموم  
 المقصود للسالبتين الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم  
**قوله** بسقوط اربعة اضرب هذا طريق الحذف واما طريق التحصيل فهران الصغرى  
 للموجبة الكلية مع كبريات الاربع والصغرى للموجبة الجزئية مع السالبة الكلية لاغير  
 والصغرى للسالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية لاغير والصغرى للسالبة الكلية  
 مع الكبرى الموجبة الكلية او الجزئية لاغير عصام الدين **قوله** مقام السالبتين اء اما  
 كليتين واما جزئيتين او اما الاول كلية والثاني جزئية او اما الاول جزئية والثاني كلية  
**قوله** لعدم الموجبتين اي الصغرى الموجبة مع الموجبة الجزئية الكبرى والموجبة الجزئية  
 مع الكلية الكبرى **قوله** لعدم المختلفين اء اي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى

الجزئيتين الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فانا اذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل ا ب وكل ب ج ينتج كل ا ج وهو ينعكس الى بعض ج ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر واعتناق حمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الثالث من كائيتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل ا ب فلاشي من ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لاحتمال عدم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولاشي من الغرس با انسان مع ان السابق ليس بعض الحيوان فرسا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين كما مر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل

السالبة الجزئية والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى **قوله** بعكس الترتيب هكذا بعض ا ب وكل ب ج فبعض ا ج فهذا يضرب الثالث من الشكل الاول فعكسنا النتيجة فقلنا بعض ج ا لان عكس الموجبة الجزئية الموجبة الجزئية وهو المطلوب **قوله** بعكس المقدمتين كما مر مع عكس النتيجة نقول بعض ج ب ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا وهذا شكل اول وضرب رابع منه **قوله** بعكس الصغرى ليرتد ا نقول بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهذا شكل ثان وضرب رابع منه

ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية صغرى و موجبه جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ايس ا بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانها لبعدها من الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف الاربعة وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كان سابع من الجزئي وان كان ايجابا لمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه اخص من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول بعكس المقدمتين ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الايجاب الكلي ودونه وقدم السادس على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع قال ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والثاني والخامس بالاقتراض وبين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو ا فكل ا وكل ب فنقول كل ب ج وكل ب فبعض ج ا وكل ا فبعض ج ا وهو المطلوب اقول يمكن بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلف وهو ان يضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى اما في

---

**قوله** بعكس الكبرى ليرتداه نقول كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا **قوله** بعكس الترتيب ليرتداه نقول بعض ا ب ولا شيء من ب ج ينتج ايس ا وهو المطلوب فهذه اشكل اول وضرب رابع منه **قوله** ثم عكس النتيجة النتيجة سالبة جزئية وهي لا تنعكس الى الخاصيتين والمراد من النتيجة التي هي احدى الخاصيتين لا النتيجة البسيطة **قوله** لمشاركة الاول اي قدم الثاني على الثالث والرابع لمشاركته بالضرب الاول **قوله** الى الشكل الاول بعكس الترتيب بخلاف الرابع فانه يرتد الى الاول بعكس المقدمتين **قوله** دون السابع فانه يرتد الى الثالث

الضربين الاولين المنتجين للايجاب فيجعل نقيض النتيجة كونه كائيا كبيرا وصغريا  
القياس لا يجابها صغريا فينتظم على هيئة الشكل الاول كما في الخلف الاستعمل في  
الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنعكس الى ما ياتي في الكبير من مثلا لو لم يصدق  
بعض ج لصدق لا شيء من ج ا فجعلها كبيرا لصغريا القياس وهي كل ب ج لينتج  
لا شيء من ب ا و تنعكس الى لا شيء من ا ب وهي تضاد كبيرا للضرب الاول وتناقض  
كبريا للضرب الثاني واما في الضرب المنتجة للموجب فيجعل نقيض النتيجة لا يجاب  
صغريا وكبريا القياس لكليتها كبيرا كما دلمت في الضرب الاول من الشكل الثاني  
لينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما ياتي في الصغرى مثلا لو لم يصدق لا شيء من  
ج ا لصدق بعض ج ا فجعلها صغريا كبيرا القياس وهو كل ا ب لينتج بعض ج ب  
فبعض ب ج وقد كان صغريا القياس لا شيء من ب ج هذا خلف وكذا يمكن بيان  
الضرب الثاني والخامس بالافتراض اما بيانه في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي  
هو ا فكل ا وكل ب فنضم كل ب كبريا الى صغريا القياس ونقول كل ب  
ج وكل ب ينتم من اول هذا الشكل بعض ج ا ونجعلها صغريا لكل ا لينتج  
من الشكل الاول بعض ج ا وهو المطلوب واما بيانه في الخامس فهو ان يفرض البعض  
الذي هو ب فكل ب وكل ج ثم نقول كل ب ولا شيء من ا ب ينتج من  
الشكل الثاني لا شيء من ا فنجعلها كبيرا لكل ج ينتم من الثالث بعض ج  
ليس او هو المطلوب واما علم ان محصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدمة  
القياس ويخمن وصفا موضوعها ومحمولها على ذات الموضوع فيحصل مقصودان  
كليتان وان كانت مقدمة القياس جزئية لامتناع سائر افراد ذلك البعض وتسميتها به  
فان قلت ربما لا يتعد ذات الموضوع بل يكون منحصر في فرد واحد فلا يحصل كلية  
لاقتضاء الكلي تعدد الافراد فنقول حينئذ يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت  
**قوله** الضربين المنتجين اداي الضرب الاول المركب من موجبين كليتين والاخرى  
من موجبتين صغريتين موجبة جزئية **قوله** المنتجة للموجب هو الذي يركب من كليتين  
صغريتين سالبة او من كليتين صغريتين موجبتين او من موجبة جزئية صغريتين وكبيرة  
سالبة كلية **قوله** كما علمت في الشكل الثاني اي في الخلف الاستعمل في الشكل الثاني

ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة كليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان  
 احد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون اخذني مقدمتي الافتراض محمولها  
 الحد الاوسط فننظم هذا المقدمه الافتراضية مع المقدمه الاخرى القياسية ونتنتج نتيجة  
 اخضا ضمت الى المقدمه الاخرى الافتراضية يحصل النتيجة المطلوبه ففي الافتراض  
 قياسا ان وزعم القوم ان احدهما لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على نظم  
 ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض في خامس  
 هذا الشكل ليس كذلك بل احدا القياسيين فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل  
 الثالث والافتراض في ثانيه ايضا لا يجب ان يقرر كما تقرر وانه يمكن ان يبين بحيث  
 يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من  
 الاول والثالث اظهر وابين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون  
 في بلب العكوس في الكليات والجزئيات ولا يفترضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات  
 وهو ايضا ليس بمستقيم مطاوعا لابل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في  
 المقدمه الكلية لان الحد قياسية اما غير مشتمل على شرائط الانتاج او مرتب على هيئة  
 الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمه الكلية كما في  
 كبير على الضرب الاول وصغرى على الضرب الرابع عليك الاعتبار والاعتبار بما اعطيناك  
قوله زعم القوم ليس هذا زعم من القوم بل هو حق مبني على عدم الاحتداد بالرباع  
 من الاشكال قوله فانه يمكن ان بان يجعل مقدمه افتراض صغرى على القياس  
 هكذا كل ب وكل ج ينتج كل ع ج ثم نضم النتيجة الى المقدمه الثانية هكذا كل  
 ج وكل ع ا او بالعكس ينتج النتيجة المطلوبه قوله ليس بمستقيم اي جعل الفرض  
 في العكوس في الكلية وفي باب الاقيسة في الجزئية ليس بمستقيم لانه يمكن في باب  
 العكوس بغير الكلية ويمكن في باب الاقيسة بغير الجزئية قوله اما غير مشتمل كما في  
 الضرب الثالث والخامس والسادس من الشكل الثالث مثل بعض ج ليس ب وكل ا  
 ب قوله او مرتب كما في الضرب الاولين من الشكل الثالث والضرب الاول من الشكل  
 الثاني قوله على هيئة الضرب المطاوع وانما قال ذلك لانه لو لم يكن كذلك بل يكون على  
 ضرب آخر من هذا الشكل وهذا يكون اجلى فجاز اثباته بهذا قوله عليك الاعتبار مثال



من القانون الكلي قال والمتقدمون حصروا الضرب وبالناتجة في الخمسة الاول  
 وذكر والعدم انتاج الثلاثة الاخيرة اختلافا في القياس بين بسيطتين ونحوه نشترط  
 بين السالبة فيهما من احدى الخاصيتين فيسقط ما ذكره من الاختلاف اقول المتقدمون  
 كانوا يحصرون الضرب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان عندهم ان  
 الضرب الثلاثة الاخيرة عقيمة لتحقيق الاختلاف فيها اما في الضرب السادس فليصدق  
 قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان واما في السابع  
 فلا يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان وبعض الحيوان  
 ليس بانسان واما في الثامن فكقولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان او  
 بعض الحيوان انسان وأشار المصنف الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذا الضرب  
 انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكننا نشترط في انتاجها ان يكون  
 السالبة المستعملة فيهما من احدى الخاصيتين فلا ينتج من تلك النقوض ما يهاو او اعم ان  
 انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها لان السادس والسابع انما  
 يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدماه  
 يحصل من الشكل الاول سالبته خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة وام يظهر المتقدمون

---

الضرب الاول كل ب ج وكل ا ب ينتج بعض ج ا بان نفرض في الكبرى موضوعه  
 فيصدق كل ب ا وكل ب فنضم كل ب الى "صغرى هكذا كل ب ج وكل ج ب ينتج  
 كل ج ثم نضم كل ب الى المقدمة الثانية الافتراضية هكذا كل ج و كل ا ب ينتج  
 بعض ج ا وهذا المطلوب وفي مثال الضرب الرابع كل ب ج ولاشي من ا ب ينتج بعض  
 ج ليس الا بانفرض ذات الموضوع فيصدق كل ب و كل ج ثم نضم كل ب  
 الى الكبرى هكذا كل ب ولاشي من ا ب لينتج لاشي من ا ثم نضم النتيجة الى  
 المقدمة الاخرى هكذا كل ج ولاشي من ا ب ينتج بعض ج ليس ا وهذا المطلوب  
 قوله من القانون الكلي وهو ان يؤخذ مقدم من مقدمتي القياس ويحمل موضوعهما  
 ومحمولهما على ذات الموضوع قوله الثلاثة الاخيرة اي المركب من سالبته جزئية صغرى  
 وموجبة كلية كبرى وموجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ومن سالبة كلية صغرى  
 وموجبة جزئية كبرى قوله اذا بدل مقدماه اي بعكس الترتيب او بعكس النتيجة

انعكاسها وتفقد لبعضها الافاضل من المتأخرين ان واجب عليه تنبيه ذلك قال  
 الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى  
 اقول المختلطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض ومندا اعتبار  
 الجهات في المقدمات يعتبر لانتاج الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار  
 الجهة ان يكون الصغرى فعلية فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدي الحكم من الاوسط  
 الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر  
 والاصغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى بالقوة ولا يخرج الى  
 الفعل فلم يتعده الحكم من الاوسط اليه مثلا يصدق في الفرض المذكور كل حمار مركوب  
 زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد بالفعل فربس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فربس  
 بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فربس بالضرورة  
 والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل اصلا فالحكم على المركوب بالفعل لا يعدى اليه  
 قال النتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير الشرطيتين والعرفيتين والافعال الصغرى محدودة  
 منها قيد اللا ضرورة والادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى  
 العامتين وبعد ضم اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين اقول قد عرفت ان

قوله ان يكون الصغرى فعلية المراد من الفعلية ما يكون ممكنة لاطمقنة عامة وانما  
 قال ذلك لوجوه النسبة فيها بالفعل بخلاف الممكنة قوله والاصغر ليس مما هو اوسط اد  
 اي على تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بل  
 بالامكان فجاز ان لا يخرج الى الفعل وليس المراد ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بحسب  
 الاحتمال العقابي ليكون مآله ان يجوز ان يكون اوسط بالفعل فياز ما استدراك قوله  
 فجاز ان يبقى بالقوة وان يكون تفريعه على ما قبله فتعريف الشيء على نفسه على ما وهم  
 قوله وكل مركوب زيد فربس بالضرورة لا يقال لو صدق هذا القضية لصدق لاشي  
 من مركوب زيد بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى لاشي من الحمار بمركوب زيد  
 دائما فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لاننا نقول امكان الايجاب لا ينافي  
 دوام السلب نعم واستلزم الدوام بالضرورة كل منافي القوامة ذكرنا ظهور انه لو انعكست  
 الضرورية كنفسها بطل القيام بان كور لتحق في المناقاة بين المقدمتين

الوجهات المعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلث عشرة في نفسها لكن اشتراط فعالية الصغرى اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب لممكنين في ثلث عشرة فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والضابطة في نتائجها ان الكبرى اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان او غيرها فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون احدى لتسمع البافية فالنتيجة كالكبرى وان كانت الكبرى احدى فالتيجة كالصغرى لكن ان كان فيها قيد اللادوام واللا ضرورة حذفناه وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها اي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ننظر في كبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصيتين ضممناه الى المحفوظ فكان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة اما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلان دراج البين فان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالا كبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن قوله فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع وذلك تسعة وتسعون اختلاطا الحاصلة من ضرب احدى عشر من الصغريات في الكبريات غير الوصفيات الاربع قوله وان كانت الكبرى احدى الاربع واربعون اختلاطا الحاصل من احدى عشر من الصغريات في الاربع من الكبريات فالنتيجة في جميعها كالصغرى قوله وكذلك اي مثل حذف قيد اللادوام واللا ضرورة حذف الضرورة المختصة بالصغرى ان وجدنا فيها قوله المحفوظ اي المحفوظ من قيد اللادوام واللا ضرورة والضرورة المختصة بالصغرى سواء لم يكن فيها هذه الامور او كانت فحذفت والمحفوظ بعد حذف الضرورة من الضرورية دائمة ومن الوقتية مطلقة وقتية ومن المنتشرة المطلقة منتشرة قوله فلان دراج البين اي اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد اندحاضه في جميع ضرب الشكل الاول بمجرد كلية الكبرى قوله فان الكبرى حينئذ اي حين اذا كانت غير الوصفيات الاربع

الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر مبتكك المبهة  
 المعتبرة واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى الوضغيات الاربع كذت النتيجة  
 كالصغر عن فلان الكبرى حيث تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط  
 مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر للصغر بحسب ثبوت الاوسط فلو كان ثبوت الاوسط  
 له دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط  
 مستديما للاكبر بالضرورة كما في المشرق وطبرستان كان ضرورة ثبوت الاكبر للصغر  
 بحسب ثبوت الاوسط لان الضروري للضروري واما حذف الدوام  
 الصغرى والاضرورتها فلان الصغرى لما كانت متوجبة كان الدوام واللاضرورية  
 فيها سالبة والسالبة لا تدخل لها في انتاج هذا الشكل واما حذف الضرورية المخصوصة  
 بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورية جاز انفكاك الاكبر عن كل ما يثبت له  
 الاوسط لكن الاصغر مما يثبت له الاوسط فيجوز انفكاك الاكبر عن الاصغر فلم يتعد  
 ضرورة الصغرى الى النتيجة واما ضم الدوام الكبرى فلان اندراج البين ايضا فان  
 الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط بالفعل والاصغر مما هو  
 اوسط بالفعل فيكون الاكبر غير دائم لدمثلا الصغرى الضرورية مع اشرطة العامة  
 تنتم ضرورة لان النتيجة كالصغرى بعينها ومع اشرطة الخاصة ضرورة لادائمه  
 لانضمام الدوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منهما لان  
 القياس مازوم للنتيجة فلو انتظم القياس الصادق المقدمات منهما لزم صدق المازوم  
 بدون اللازم وانه محال ومع العرفية العامة تنتم دائمة بحذف الضرورية التي هي  
 قوله لما كان الاوسط مستديما اي مقتضيا له وام الاكبر وهذا في العرفية العامة والخاصة  
 قوله وان كان في وقت هذا اذا كانت الكبرى معرفة خاصة مربية كقوله فيجوز انفكاك  
 الاكبر تقول هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكا فلا ينتج هذا متحرك  
 بالضرورة لان الحركة ان للفلك ليست بضرورية قوله والاصغر مما هو اوسط مثل  
 زيد كاتب بالفعل وكل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتب لا دائما فزيد  
 متحرك الا صابع بالفعل لادائمه قوله لا يتألف منهما اي من الصغرى الضرورية  
 والمشرطة الخاصة

مخصوصة بالصغرى منهما فلم يبق الا الدوام ومع العرفية الخاصة ينتج دائمة لادائمة  
بحذف الضرورة وضم الدوام بالقياس الصادق المقدمات لا ينتظم منهما ايضا والصغرى  
الدائمة مع احدى العامتين ينتج دائمة ومع احدى الخاصتين دائمة لادائمة ولا يصح  
مقدمة القياس منهما ايضا كما عرفت لا يقال المشرطة العامة ان فسرت بالضرورة  
ما دام الوصف ينتج الصغرى الدائمة معها ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبرى  
بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ما دام وصف الاوسط ومما يدوم له وصف الاوسط  
هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف  
لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة كالدائمة لدلالة الكبرى على ان ضرورة  
الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف  
الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر لانا  
نقول وصف الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكما تحقق الاصغر تحقق  
ذات الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكما تحقق ثابت ضرورة الاكبر فكما  
تحقق الاصغر ثبت ضرورة الاكبر وهو المطلوب ثم اذك لو تأملت ادني تأمل  
امكنك ان تستخرج نتائج الاختلاطات الباقية من الضابطة المذكورة وان اشكل  
عليك شيء منها فارجع الى هذا الجدول تتف عليها مفصلة

قوله بالصغرى عنهما اي عن الضرورية والعرفية العامة قوله لا يتظم منهما اي من  
الضرورية والعرفية الخاصة قوله فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر قلت انتفاء الاوسط لفظا  
من النتيجة لا يوجب انتفاءه عينا الموجب بالضرورة النتيجة وجود العيني لا وجود  
اللفظي او الذهني قوله لانا نقول اء جواب باختيار الشق الثاني واثبات للمقدمة  
المنوعة اعني اثباتها مع الضرورية ضرورة بقياس على هيئة الشكل الاول من  
متصلتين قوله فارجع الى هذا الجدول هذا هو الشكل الذي تكون الكبرى فيه احدى  
الوصفيات الاربع وعدده اربعة واربعون شكلا وقد حصل من ضرب اربعة في  
الوصفيات في احدى عشر غير الممكنتين اما اذا كانت الكبرى غير اربعة فهو تسع  
وتسعون شكلا وقد حصل من ضرب تسع في احدى عشر ..

# هذا الجدول للقسم الثاني من الشكل الاول

هذا الجدول للقسم الثاني من الشكل الاول

الضوابط	الضوابط	الضوابط	الضوابط	الضوابط
الضرورة	الضرورة	الضرورة	الضرورة	الضرورة
الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة
المشروطة	المشروطة	المشروطة	المشروطة	المشروطة
العامة	العامة	العامة	العامة	العامة
العرفية	العرفية	العرفية	العرفية	العرفية
المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة
المشروطة	المشروطة	المشروطة	المشروطة	المشروطة
الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة
العرفية	العرفية	العرفية	العرفية	العرفية
الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية
اللاإلزامية	اللاإلزامية	اللاإلزامية	اللاإلزامية	اللاإلزامية
الوقتية	الوقتية	الوقتية	الوقتية	الوقتية
المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة

قال واما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة امر ان احدهما صدق والى وام جازي  
الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب والثاني ان لا يستعمل الممكنة  
الامع الضرورية المطلقة ومع الكبرى من المشروطتين **اقول** يشترط في انتاج الشكل  
الثاني بحسب الجهة امر ان كل واحد منهما احدا الامرين الاول صدق الك واما جازي  
الصغرى اى كونه ضرورية او دائمة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة  
السوالب وذلك لانه لو انتفيا كانت الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى  
عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة السوالب واخص البصغريات  
المشروطة الخاصة والوقتيّة لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين  
والوقتيّة من السبع الباقية واخص الكبيريات السبع الوقتيّة واختلاط الصغريين ادني  
المشروطة الخاصة والوقتيّة مع الكبرى الوقتيّة غير منتج للاختلاف الاوجب لعدم  
الانتاج فانه يصدق قولنا لاشي من المنخسف بمضي بالضرورة مادام منخسف او في  
وقت معين لادائما وكل قمر مضى بالضرورة في وقت معين لادائما مع امتناع الطلب  
بالامكان العام اصدق كل منخسف قمر بالضرورة ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل شمس  
مضى في وقت معين لادائما امتنع الايجاب ومتى ام ينتج هذان الاختلاطان ام ينتج  
مائر الاختلاطات لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال  
الممكنة الامع الضرورية المطلقة او مع الكبيريين المشروطتين ومحصله ان الممكنة  
ان كانت صغرى لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة او المشروطتين وان كانت كبرى  
لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة  
**قوله** القضايا الست وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطتين والعرفيتين  
**قوله** احدى عشرة وهي العامتان والخاصتان والوقتيتان والوجوديتان والامكنتان  
والمطلقة العامة **قوله** السبع وهي الوقتيتان والوجوديتان والامكنتان والمطلقة العامة  
**قوله** الوقتيّة من السبع من قبيل عطاف على معادى والمجرور ليس بمقدم  
وان وقع في بعض النسخ والوقتيّة اخص من السبع الباقية **قوله** من السبع الباقية وهي  
المطلقة والامكنتان والوجوديتان والوقتيتان واجمعها الوقتيّة **قوله** الامع الضرورية المطلقة  
فيخرج الدائمة المطلقة والمشروطتين فيخرج اختلاط الممكنة مع الباقيتين والعرفيتين



الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى  
 وعدم كون الكبرى من اجبت المنعكسة السوالب فلما استعمل الممكنة الصغرى مع  
 غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوام الثالث التي هي الدائمة والعرفيتان  
 لكن الاختلاطها مع الدائمة مقيم لجواز ان يكون الثابت اشئ بالامكان مسلوبا عنه  
 دائما كقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شئ من الرومي باسود دائما مع امتناع  
 سلب اشئ من نفسه ولو بد لنا الكبرى بقولنا ولا شئ من التركي باسود دائما مع  
 الايجاب ويلزم من عدم هذا الاختلاط مع الممكنة الصغرى مع العرفيتين اما  
 مع العرفية العامة فلان الدائمة اخس ومقام اخس. يوجب مقام الامم واما مع العرفية  
 الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم انتاج اللادوام ايضا لان الاصل لما  
 كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام موافقا لها في الكيف ولان انتاج في هذا الشكل  
 من متفهم في الكيف ومتى لم تنتج العرفية الخاصة مع الممكنة بجزئياتها يكون  
 العرفية الخاصة معها مثبته اذ المعنى بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد  
 جزئياتها وبعد ما انتاجها عدم انتاج جزئياتها معها ومن ههنا تسمعونهم يقولون القياس  
 من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين اربعة اقيسة  
 فان كان المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس بسيطة والاركانت النتائج  
 وجعلت نتيجة القياس واما الثاني وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الامع  
 الضرورية المطلقة فلانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية  
 والدائمة مقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الست  
 السوالب فلما استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة  
 قوله السبع الغير المنعكسة السوالب وهي الوقتيان والوجوديتان والامكنتان والمطلقة  
 العامة قوله المنعكسة السوالب وهي الضرورية المطلقة والدائمة والشروطتان والعرفيتان  
 قوله لجواز ان يكون الثابت بيان ما ان الدوام لا يستلزم الضرورة والامتنع ثبوته  
 بالامكان وكذا قوله فيما سيأتي لجواز ان يكون المسلوب اء قوله امتنع الايجاب  
 وهو كل رومي تركي بالامكان العام بل الحق السلب وهو لا شئ من الرومي بتركي  
 قوله لان الاصل وهو العرفية العامة التي لم ينتج مع الصغرى الممكنة

وهو غير منتج لنحو ان يكون المألوف من الشيء بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كل  
رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومي بابيض بالامكان مع امتناع العلب وبدلنا  
الكبرى ولا شيء من الهندي بابيض بالامكان امتنع **الاجاب قال** والنتيجة دائما  
دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والامكان للصغرى مخذوف فافضلها قيد الدوام  
واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت **اول** الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب  
مقتضى الشرطين اربعة وثمانون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا وهي  
الحاصلة من ضرب احدى عشر صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط  
ثمانية امكنتين الصغرى مع الكبرى الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة  
والضابطة في انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون  
ضرورية او دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة  
ولا فالنتيجة كالمصغرى بشرط حذف قيد الوجود اى اللادوام واللاضرورة منها  
وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفيقة او قتيقة اما ان النتيجة كالنتيجة الدائمة او  
كالمصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراض مثلا  
اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائما فلا شيء من ج ا دائما  
والا ينعض ج ا بالاطلاق ونجعله صغرى لكبرى القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق  
ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائما ينتج من الاول بعض ج ليس ب بالضرورة او  
دائما وقد كان كل ج ب بالاطلاق هذا خلف او بعكس الكبرى الى لا شيء من ب ا دائما  
لينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة للضرورة لو انعكست كنفسها  
**قوله** في سبع كبريات الوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة **قوله** والكبرى  
عطف على الصغرى اى الممكنة الكبرى اى اسقط الامكنة العامة الصغرى مع  
الدائمة الكبرى او مع العرفية الخاصة ومسطط الممكنة الخاصة مع الدائم المذكورات ومسطط  
اثان مع الدائمة الصغرى او الامكنتان الكبرى **قوله** في المطلقات اى غير الوجهات **قوله**  
والافتراض نحو كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب دائما فلا شيء من ج ب دائما بان يفرض  
كل ج ب وكل ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب دائما فلا شيء من ب ا فلا شيء من  
**ج ا** **قوله** ومن ههنا يظهر اى ظهر ان الضرورة لا تنعكس كنفسها بل تنعكس دائمة



فلو كان قيتها ضرورية لكانت لها الضرورة المشتركة أو الضرورة الوتية أو الضرورة  
المنتشرة وأخص الاختلاطات من أحدها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين  
أو من وقتية ومشروطة والضرورة فيها لم تنفذ إلى النتيجة إما في الاختلاط من  
المخروطتين فلان الأوسط فيهما ضروري الثبوت لمجموع ذات أحد الطرفين  
وصفة ضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفة ويلزم منه المناقاة  
الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة منافاة وصف أحد الطرفين لمجموع  
ذات الطرف الآخر ووصفة وهو غير لازم وإما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة  
فلان الاو شرط اذا كان ضروري الثبوت للاصغر في بعض اوقات ذاته وضروري  
السلب عن الاكبر بشرط الوصف لم تلزم منه الا ان ذات الاكبر مع وصفة ضروري  
السلب عن الاصغر في بعض الاوقات وإما ان وصف الاكبر ضروري السلب عن  
الاصغر فلا يلزم لجواز ان يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتران الصفات بالوصف  
نعم لو ظهر انعكاس المشروطة كنفسها تعدت الضرورة من الصغرى لكن لم يتبين وان  
حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فعليك بتصحيح هذا الجـ دول  
قوله من أحدها أي من الضروريات الثلاث من جانب الصغرى ومن مقدمة  
أخرى وهي الوصفيات الأربع من جانب الكبرى **قوله** وتية صغرى أي مشروطة  
كبيرة **قوله** ذات أحد الطرفين أي مثل كل ج ب بالضرورة ما دام ج ولا شيء من  
أ ب بالضرورة ما دام **قوله** ولا يلزم منه أي من المذكور من المشروطتين **قوله** بين  
المجموعين يعني مجموع ذات الاكبر ووصفة يتلاني مجموع ذات الاصغر ووصفة  
**قوله** والمطلوب ضرورة لان المراد بالموضوع الذات بشرط الوصف وبالمحمول الوصف  
العنواني **قوله** فلا أي فلا يلزم من القياس المذكور **قوله** ظهر انعكاس أي لا يلزم المط  
منه كون ذات الاكبر بشرط الوصف ضروري السلب من الاصغر ليس ليستلزم  
لان كون الوصف وحده ضرورة السلب من ذات الاصغر **قوله** تعدت لانه ما في تقديم  
انعكاسها كنفسها ملد القياس إلى هيئة الشكل الاول في النتيجة

جدد الجـ د ول للقسم الثاني من الشكل الثاني

صغريات	مشرط	مشرط	مشرط	مشرط
المشروطة العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المشروطة الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المعرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
اللازمنية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
اللازمنية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوقعية	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
المنتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة
الممكنة العامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة
الممكنة الخاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة

قوله للقسم الثاني أي لا يصدق الدوام على إحدى المقدمتين فيكون النتيجة كالصغرى ولعدم الشرط الثاني وهو أن الأصغر إذا كانت ممكنة فلا بد أن يكون الكبرى ضرورية أو مشروطتين كما مر فكان القياس من الممكنتين مع العرفتين مقبولة

**قال** واما الشكل الثالث فشرطه قطبة الصغرى والنتيجة كالكبيرة ان كانت الكبيرة  
غير الاربع والاتكعكس الصغرى محققا عنه اللدوام ان كانت الكبيرة احدى العامتين  
ومضموم ما اليه ان كانت احدى الخاصتين **اقول** شرطا انتاج الشكل الثالث بحسب  
الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط  
الى الاصغر لان الحكم في الكبيرة على ما هو اوسط بالفعل والاوسط ليس بالاصغر بالفعل  
بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته  
فلا يلزم من الحكم بالكبرى على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرض ان زيد اراكب  
الفرس ولم يركب الحمار وروا اراكب الحمار دون الفرس يصدق قولنا كل من يركب  
زيد مركوب صمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ما هو  
مركوب صمرو فرس بالامكان العام لان كل ما هو مركوب صمرو حرا بالضرورة فاما  
يصدق مركوب صمرو بالفعل على مركوب زيد لم يندرج تحته حتى يتعدى الحكم  
اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة الا نفعه ستة وعشرون اختلاطا  
وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدى  
الوصفيات الاربع او لا تكون فان لم تكن احدى الوصفيات الاربع بل احدى التسع  
واذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضروريا واثمة فبقيت احدى عشرة  
وايضا لم يصدق على الكبيرة دوام بان لا يكون ضروريا واثمة فبقيت من  
القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان فسقط منها الدائمتان فتأمل  
**قوله** الذي ليس في مقدمته دوام اذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضروريا  
او واثمة فبقيت احدى عشرة وايضا لم يصدق على الكبيرة دوام بان لا يكون  
ضروريا واثمة فبقيت من القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان  
فسقط منها الدائمتان فتأمل **قوله** على ما هو اوسط بالفعل على مذهب الشيع وعلى  
مذهب الغارابي يجزى ان يكون الصغرى ممكنة لانه يكون حينئذ في الابد كبر ايضا  
وممكنة عند صغرى الحكم من الاوسط الى الاصغر **قوله** فلا يلزم من الحكم اه وانما  
يلزم ذلك لو كان الاصغر مندرجا تحت الاوسط بالفعل **قوله** بالامكان فاذا لم يصدق  
باعم الجهات لم يصدق ثانيا خضها وهو بالفعل

كانت جهة النتيجة جهة الكبرى عيها وان كانت احدى الاربع فالنتيجة كعكس  
الصغرى محذوف فاعنه اللادوام ان كان العكس مقيد اية ومضموم ما اليه لادوام الكبرى  
ان كانت احدى الخاصيتين اما ان النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى فبالطريقة  
المذكورة من العكس والخلف والافتراض على ما سبق بيانها واما حذف لادوام عكس  
الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون لادوامه سالبة ولا دخل لهما في صغرى  
هذا الشكل واما ضم لادوام الكبرى اليه فلانه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل  
نتائج اختلاطات القسم الثاني في هذا الج دول

**قوله** كانت جهة القسم تسعة وتسعين اختلاطا من ضرب القضايا الاحدى عشر  
الصغرى في الكبريات التسع **قوله** كعكس الصغرى هذا القسم اربعة واربعون  
اختلاطا حاصل من ضرب القضايا الاحدى عشر الصغرى في الكبريات الاربع  
**قوله** محذوف فاعنها اللادوام اذ لم يتعرض محذوف الا لضرورة لان عكس الموجبة لا يبق مع  
اللا ضرورة فتذكر مصام **قوله** ان النتيجة كالكبرى ان كان الكبرى من غير الوصفيات  
الاربع **قوله** او كعكس الصغرى ان كان الكبرى من الوصفيات الاربع **قوله**  
وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثاني اذ اي الضرورية والدائمة اشروطا العامة  
والعرفية العامة واشروطا والعرفية الخاصة الموجبة تنعكس حينئذ مطلقة فالنتيجة  
كعكس الصغرى اي الحينية المطلقة وحذف قيد اللادوام من اشروطا الخاصة  
والعرفية الخاصة ونضم جهة الكبرى مع الصغرى



هذا الجـ ... د ول للفهم الثاني من الشكل الثالث

الصغريات	بحر كنز	بحر كنز	بحر كنز	بحر كنز
الضرورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
الدائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
المشروطة العامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
العرفية الخاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
المشروطة الخاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
العرفية الخاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
الوجودية اللا دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
الوجودية اللا ضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
الوقائية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
المنتشرة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة

قال واما الشكل الرابع فشرطانا جده بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس  
 قيعن الفعليات ~~الثاني~~ <sup>الثاني</sup> انعكاس السالبة المستعملة في الثالث صدق الدوام على  
 صغرى الضرب الثالث والعرفي العام على الكبرى الرابع كون الكبرى في السامس  
 من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى في الثامن احدى الخاصتين والكبرى  
 ما يصدق عليها العرفي العام اقول لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة  
 الاول كون القياس فيه من الفعليات حتى لا يستعمل فيه الامكنة صلا لان الامكنة اما  
 ان تكون موجبة او سالبة واياها كان لا تنتج اما الامكنة السالبة فاماسياتي في الشرط الثاني  
 من وجوب انعكاس السالبة فيه واما الامكنة الموجبة فلانها اما ان تكون صغرى او كبرى  
 وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا في الفرض  
 امان كور كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع ان الحق السلب  
 وصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الايجاب كثير كقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان  
 وكل فرس صاهل بالضرورة مع صدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة واما اذا كانت  
 كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب بالامكان الخاص  
 مع امتناع الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان كان  
 الحق الايجاب اشرط الثاني ان يكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لان اخص  
 السوالب الغير المنعكسة هو السالبة الوقتية وهي اما ان تكون صغرى او كبرى واياها كان  
 لم تنتج اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت لادلتها  
 وكل ذي محق فهو قمر بالضرورة والحق الايجاب واما اذا كانت كبرى فلصدق  
 قولنا كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ولاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت  
 لادلتها مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على  
 صغراه بان يكون ضرورية او دائمة والعرفي العام على كبراه بان يكون من القضايا  
 قوله محق باطل كزذذ ومحاق بضم الميم شبه آخر ما ذوالحق منداهل الهيئة عبارة  
 عن اختلاف اجزاء سطح القمر في قبول النور وفي چغميني هو خلوج وجهه لمواجهة من النور  
 الواقع عليه من الشمس لايحلوله الارض قوله بالتوقيت اي وقت الترتيب وهو وقت  
 ققع بينه وبين الشمس اربعة بروج قوله والعرفي العام المراد من العرفي العام القضايا

الست المنعكفة السوالب فانه انتفى الامر على كانت الصغرى احدى القضايا الغير  
الضرورية والدائمة وهي احدى مشرقوا الكبرى احدى السبع لكن لما كانت  
الصغرى فى هذا الضرب سالبة وقد تبين ان السالبة المستعملة فى هذا الشكل يجب  
ان تكون منعكسة سقط من تلك الجملة لاختلاف صغرى احدى السبع مع الكبريات  
السبع فام يبق الاختلاط الصغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع واخص  
الصغريات المبشروطة الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا تنتج معها انما تنتج البواتى  
وذلك لانه يصدق لاشي من المنخسف بمضي بالاضاءة القمرية بالضرورة ملحوظ  
منخسف الا اذا وكل قمر فهو منخسف بالتوقيت لادائما مع امتناع سالب القمر من المضي  
بالاضاءة القمرية واهلم ان البيان فى الشرط الثانى والثالث انما يتم لو بين فيما  
امتناع الايجاب حتى يارزم الاختلاف لكن لم يظفر بصورة نقص تدل عليه الشرط  
الرابع كون الكبرى فى الضرب السادس من القضايا المتعكسة السوالب لان هذا  
الضرب انما يبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى فلا بدية من  
الشرطين احدهما ان تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما صرنت فيما سبق  
وثانيهما ان يكون الكبرى الموجبة معها ماى الشرط المعتبر بحسب الجهة

الست المنعكفة السوالب وهي الضرورية والدائمة والعرفيتان والمشروطة لكن العامة  
اخرى من الخمسة الباقية فلاجل ذلك فسر بقوله بان يكون من القضايا الست قوله وذلك  
اى عدم انتاج المشروطة الخاصة مع الوقتية قوله مع امتناع اى منع امتناع قوانا بعض  
المضي بالاضاءة القمرية ليس بقمر بامكان العلم لصدق نقيضه وهو كل مضي بالاضاءة  
القمرية فهو قمر بالضرورة قوله انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب اذ قال المحقق  
التفتازانى والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سالب نتيجة سالبة فاذا اتى  
بصورة امتناع السلب فقد تم المطول للخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة  
موجبة وكبرى ما ينتج الموجبة من السوالب وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تبمع  
اخص المقدمتين باطل لان هذه القاعدة انما تثبت باستقراء الجزئيات فلو ثبت  
شمى من الجزئيات بها كن دور التوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئى  
وبالعكس قوله خاصة وهي ان يكون سالبة مشروطة خاصة جزئية او مرتبة خاصة جزئية

في الشكل الثاني ليحصل النتيجة شرطه انه اذا لم يصدق الدوام على صغرا ويكون  
كبراه من الست المنعكسة السوالب فيجب ان يكون كبرى الضرب السادس كذلك  
الشرط الخاص كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق  
عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم مكس  
النتيجة فلا بد ان يكون مقدما بحيث اذا بدلت احدى بهما بالاخري انتجتا سالبة خاصة  
لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبراه احدى  
الخاصتين وصغرا احدى القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام اما اذا كانت  
صغرا المعكوسة الوصفيات الاربع فظاهرا اذا كانت احدى الدائميتين فلان النتيجة  
حينئذ ضرورية لادائمة او دائمة لادائمة وهما اخص من العرفية الخاصة فيصدق في  
النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب  
ان يكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه  
من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لا  
كان انتاجه انما يبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة  
المستعملة فيه فالبة الانعكاس وان يكون الموجبة مع عكسها على شرائط انتاج الشكل  
الثالث فلا بد فيه ايضا من شروطين احدهما ان يكون السالبة احدى الخاصتين  
قوله في الشكل الثاني لان الصغرى في الضرب السادس سالبة جزئية والسالبة  
الجزئية لا تقبل الانعكاس الا اذا كانت احدى الخاصتين قوله اذا لم يصدق الدوام لان  
انتاج هذا الضرب بعكس الصغرى واذا عكس الصغرى يرتد الى الشكل الثاني  
ولا يصدق على صغرا دائمة لانه سالبة والسالبة الجزئية لا تنعكس الا من الخاصتين واذا  
لم يصدق على صغرا دائمة فلا بد ان يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب حتى  
يكون منتجا لعدم الشرط وهو صدق الدوام على الصغرى والكبرى من الست المنعكسة  
السوالب قوله فظاهرا لان الشكل الاول اذا كانت صغرا احدى الوصفيات الاربع  
وكبراه احدى الخاصتين ينتج خاصة وهو المطلوب ههنا قوله وهما اخص اما الضرورة  
للدائمة اخص من الوقتية الخاصة فظاهرا اما الدائمة للدائمة اخص من العرفية الخاصة  
لان في الدائمة للدائمة دوام بحسب الذات وفي العرفية الخاصة دوام بحسب الوصف

وثانيهما ان يكون الموجبة فعلية لان الصغرى الامكنة مقيمة في الشكل الثالث وانها لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال والنتيجة في الضربين الاولين بعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها وكن القياس من الست المنعكسة السوالب والافمطلقة مامة وفي الضرب الثالث دامة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دامة ان صدق الدوام على الكبرى والافعكس الصغرى مجند وفاعنه اللادوام وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب **اقل المنتج** من الاختلاط **اقل** بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي الحاصلة من الصغرى بين الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب وفي الرابع **قوله** وانما لم يذكر اى المص شروط الضرب السابع لان الشرط الاول وهو كون القياس في الشكل الرابع من الفعليات قد علم في اخر فصل القياس حيث قال في المتن ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين **قوله** قد علم في فصل القياس حيث قال المتأخرون اشترطوا كون السالبة في الضروب الثلاثة احدى الخاصتين وكان الاولى على هذا ترك اشتراط كون صغرى الثامن من احدى الخاصتين الا انه اعاد ذكره لبيان اشتراط كون كبراه ما يصدق عليه العرف في العام كما يظهر من ملاحظة دليمة واماما قيل في وجه عدم الذكرك من انه يعلم مما ذكر في الثامن كما يظهر به قوله ومنه يظهر انه ليس بشي لان لم يذكر في المتن دليل اشتراط في الثامن حتى يظهر منه اشتراط في السابع **قوله** الاولين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية والثاني من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية **قوله** الضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية **قوله** الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية

والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة  
مع الست المنعكسة السوالب في السادس والثامن اثنا عشر يحصل من الصغريين  
الخاصتين مع الست المنعكسة السوالب وفي السابع اثنان وعشرون يحصل من  
الكبريين الخاصتين مع الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضرب بين الاولين  
عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من الست المنعكسة  
السوالب الافة مطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احد مقدمتيه  
ضرورية لودائمه والافعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى  
ضرورية او دائمة والافعكس الصغرى فاعنه اللادوام وبيان الكل بالبراهين  
المذكورة في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع  
كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس  
النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجمله لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة تتردد الى  
الاشكال الثلاثة المذكورة بما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الاشكال بعينها  
في السادس والسابع وبالعكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذه الجداول

**قوله الخامس من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى** ينتج سالبة جزئية **قوله**  
**السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى** ينتج سالبة جزئية **قوله الثامن**  
**من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى** ينتج سالبة جزئية **قوله اثنا عشر** لان شرط  
السادس والثامن ان يكون كبرا هما من القضايا الست المنعكسة السوالب وصغرا هما  
احدى الخاصتين **قوله في السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى**  
ينتج سالبة جزئية **قوله والاى وان لم يكن القياس ضرورية ولم يكن من**  
**الست المنعكسة السوالب** وصدق ذلك بان يكون الصغرى من الست المنعكسة  
السوالب فظاهرا والكبرى فيها مطلقة او الصغرى والكبرى كلاهما لا يكونان من  
الست المنعكسة السوالب والنتيجة في الجميع المطلقة العامة ولم يكن الصغرى ضرورية  
او دائمة **قوله من الطرق اى الطرق المذكورة** وهي عكس الصغرى في السادس  
بعد عكس الكبرى في السابع وعكس النتيجة بعد عكس الترتيب في الثامن

جدول نتائج الضرب السابع من الشكل الرابع

## ٤٠٠ ول نتائج الضرب الثامن من الشكل الرابع

كبريات	ضرورية	دائمة	مشروطة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
مشروطة خاصة	لا دائمة	لا دائمة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية خاصة	لا دائمة	دائمة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة



جدول نتائج الفحص — وبين الاولين من الشكل الرابع

[illegible]

جدول نتائج الضرب الثالث من الشكل الرابع

[illegible]

## جدول نتائج الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع

صغريات	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة	سادسة	سابعة
ضرورية	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
دائمة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
عرفية عامة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
مطلقة عامة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
وجودية لادائمة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
وجودية لاضروية	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
وقفية	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
منتشرة	دائمة	دائمة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة

**قال الفصل الثالث في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات** وهي خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشرطة في جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة فبدلانه ان كان تاليافي الصغرى مقدمافي الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليافيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى تاليافي الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في العمليات من غير فرق مثال الضرب الاول كلما كان اب فج ع وكلما كان ج ه فه ز ينتج كلما كان اب فه ز اقول ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات بل ما يتركب من العمليات المحضة سواء يتركب من الشرطيات المحضة او من الشرطيات والعمليات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او حماية ومتصلة او حماية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من متصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحدة منهما وهو المقدم بكماله واما في جزء غير تام منهما اي جزء من المقدم او التالي واما في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه وثلاثة اقسام لكن القريب بالطبع منها الاول وهو يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد فيدا الاشكال الاربعة لان الاوسط هو المشترك بينهما ان كان تاليافي الصغرى مقدمافي الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب فج ع وكلما كان ج ه فه ز فكما كان اب فه ز وان كان تاليافيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان اب فج ع وليس البتة اذا كان ز فج ع فليس البتة اذا كان اب فه ز وان كان مقدا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج ه قاب وكلما كان ج ه فه ز فقد يكون اذا كان اب فه ز وان كان مقدما في الصغرى وتاليافي الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج ه قاب وكلما كان ه ز فج ع فقد يكون اذا كان اب فه ز وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في العمليات من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكاية الكبرى وفي قوله هو المقدم بكماله مثل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان هذا انسانا كان جسما ومثل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان الحيوان ماشيا كان سالكا للطريق ينتج كلما كان هذا انسانا كان ماشيا وسالكا للطريق

الثاني اختلاف مقدّمته في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد ضروبها  
 الا في الشكل الرابع فان ضروب بعضها خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب  
 تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكمية والكيفية  
 فيكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة  
 كلية وعلى هذا القياس قال القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه  
 ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدّمتين كقولنا دائما ما كل اب او كل ج و دائما  
 اما كل هـ او كل ز فينتج اما كل اب او كل ج و او كل هـ او كل ز لا امتناع الخلو الواقع من مقدّمتي  
 التاليف وعن احدى الاخرين فينعتقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين  
 الحملتين معتبرة ههنا بين المتشاركين اقول بالقسم الثاني من الاقترايات الشرطية  
 ما يتركب من منفصلتين وهو ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام  
 منهما او في جزء صغير تام منهما او في جزء تام من احد بهما غير تام من الاخرى الا ان  
 المطبوع من هذه الاقسام ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدّمتين وشرط انتاجه  
 ايجاب المقدّمتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليهما كقولنا دائما ما كل اب  
 او كل ج و دائما ما كل هـ او كل ز فينتج دائما ما كل اب او كل ج هـ او كل ز لا امتناع  
 خلو الواقع من مقدّمته حتى التاليف وهذا كل ج هـ وكل هـ او كل ز لا امتناع  
 قوله الى غير ذلك من ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدّمتين في الثالث وايجاب  
 المقدّمتين مع كلية الصغرى واختلفا فهما بالكيفية مع كلية احدهما شرط في الرابع قوله فان  
 ضروب فيه اي فيه اتركب الشكل الرابع من الشرطيات المتصلة قوله على هذا القياس  
 فالشكل الاول ينتج الطالب الاربعة والثاني لا ينتج الا السلب الكلي والسلب الجزئي  
 والثالث لا ينتج الا الجزئي والرابع لا ينتج الموجبة الكلية وينتج الثلاثة الاخيرة قوله الى  
 ثلاثة اقسام الاول كقولنا دائما ما ان يكون اب او ج و او دائما ما ان يكون ج هـ او هـ ز  
 والثاني كقولنا دائما ما كل اب واما كل هـ او ج و دائما ما كل ج هـ واما كل هـ او هـ ز  
 دائما ما كلما كان اب فـ هـ واما كلما كان اب فـ هـ ز واما كلما كان اب فـ هـ ز واما كلما كان  
 ز واما كل ج ط فتقاراني قوله وصدق منع الخلو عليهما سواء كانتا من معنى الخلو  
 او حقيقتين او مختلفتين

كل ا ب وكل ء ز فانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي  
كل واحد منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير  
المشارك او الطرف المشارك فاذا كان الطرف الغير المشارك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان  
الطرف المشارك فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الطرف المشارك فيجتمع الطرفان  
المشاركان على الصدق ويصدق نتيجة التاليف وهو الجزء الاخر من النتيجة والطرف  
الغير المشارك وهو الجزء الثابت منها فالواقع لا يخلو عن نتيجة التاليف ومن  
الطرفين الغير المشاركين وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين  
المشاركين ويعتبر فيهما ان يكون على شرائط الانتاج المعتبرة بين الحمايتين قال  
القسم الثالث ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى  
والشركة مع التالي المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف  
بين التالي والحملية كقولنا كلما كان ا ب فكل ج ء وكل ء ينتج كلما كان ا ب فكل ج ء  
وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالي  
والحملية اقول القسم الثالث من الافيسة الشرطية ما يتركب من الحماية والمتصلة  
والحملية فيه اما ان تكون صغرى او كبرى واياها ما كان فالشارك لها اما التالي  
المتصلة او مقدمها فهذه اربعة اقسام الا ان المطبوع منها ما كانت الحملية كبرى  
والشر كتمع تالي المتصلة وشرطا انتاجها يجب المتصلة والنتيجة متصلة مقدمها  
مقسم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحماية كقولنا كلما كان ا ب فجم ء وكل  
ء ينتج كلما كان ا ب فجم ء لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحملية اما  
قوله المقدمتان مانعتي الخلوي بالمعنى الاصم يشتمل الحقيقة ايضا قوله نتيجة  
التاليف اذ ان النتيجة الحاصلة من الطرفين المشاركين يصدق عليها انها جزء  
النتيجة للمقدمتين قوله الغير المشاركين ولا يخفى ان انتاج جميع الاشكال فيه نظري  
فما قيل ان انتاج الشكل الاول بديهي لا يصح في هذا القسم قوله الاشكال الاربعة  
فالاول كقولنا كل ا ب وكلما كان كل ب ج فكل ء ء والثاني كقولنا كل ا ب وكلما  
كان كل ج ء فكل ب ء والثالث كقولنا كلما كان ا ب فجم ء وكل ب ء والرابع هو المطلوب  
قوله مقدم المتصلة اي صغرى القليص المتركب من متصلةتين من الشكل الاول

صدق التالي فظاهر واما صدق الحملية فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكلمة صدق التالي مع الحملية صدق نتيجة التاليف فكما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وهو المط وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحملية والشرائط المعترضة بين الحمليتين معتبر ههنا بين التالي والحملية قال القسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون عدد الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها واحد من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما ع واما و كل ب ط و كل ط ينتمى كل ج ط لصدق احد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما ع واما و كل ب ج و كل ط و كل ه ز ينتمى كل ج ا ماب واما ط واما ز لما مر الثاني ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن الحملية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع اخرهما كقولنا اما كل ا ط او كل ج ب و كل ب ينتمى اما كل ا ط او كل ج ب لامتناع خلو الواقع من مقدمتي التاليف وعن الجزء الغير ا مشارك اقول رابع الاقسام ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو قسمان لان الحمليات اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال او تكون اقل منها وهذه القسمة ليست بحاصرة لجواز كونها اكثر عددا من اجزاء الانفصال الاول ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ولنفرض ان كل واحد من الحمليات تشارك جزءا واحدا من اجزاء الانفصال وحينئذ اما ان يكون التاليفات بين الحمليات واجزاء الانفصال متحد في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كانت نتائج التاليفات واحدة فهو القياس المقسم وشرطه ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو وحقيقية كقولنا كل ج ا ماب واما ع واما و كل ب ط و كل

---

**قوله** صدق التالي فظاهر لان التالي لازم لما مقدم فاذا صدق المقدم صدق التالي **قوله** فتكون صادقة ثبت الصغرى وهي كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحملية **قوله** جزءا واحدا اي يشترك كل واحد من الحمليات كل واحد من اجزاء الانفصال **قوله** واجزاء الانفصال متحد تسووا كانت متحد الهيئة ومختلفة مانعة الخلو وحقيقية والمراد بمانعة الخلو ما هو بالمعنى الاخص لئلا يغني عن قوله حقيقية مصام **قوله** كقولنا كل ج ا ماب



ط وكل ط ينتج كل ج ط لانه لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال والعمليات صادقة في  
 نفس الامر فاي جزء يغرض ضدقة من اجزاء المنفصلة يصدق ما يشاركه من العمليات  
 وينتج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التاليفات مختلفة فليكن المنفصلة مانعة  
 الخو كقولنا كل ج اما ب واما د وكل ب ج وكل ط وكل د ز ينتج كل ج اما ج  
 واما ط واما ز الامر من وجوب صدق احد اجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من العمليات  
 الثاني ان يكون العمليات اقل من اجزاء الانفصال ولنفرض الحماية واحدة  
 والمنفصلة ذات جزئين ومانعة الخلو ومشاركة العملية مع احدهما كقولنا اما كل ط  
 او كل ج ب وكل ب ع ينتج اما كل ط او كل ج ع لان المنفصلة لما كانت مانعة الخاو وجب  
 صدق احد جزئيهما فالواقع منهما اما الجزء الغير المشارك وهو احد جزئي النتيجة او الجزء  
 المشارك فيصدق مع العملية وهما مقدمتا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء  
 الاخر من النتيجة فالواقع لا يخلو عن جزئيهما قال القسم الخامس ما يتركب من  
 المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين او غير تام منهما وكيف  
 ما كان فالمطبوع منهما اما كانت المتصلة صغيرة والمنفصلة كبيرة مثال الاول قولنا كلما  
 كان اب فيج ودائما اما كل ج د او د مانعة الجمع ينتج دائما اما ان يكون اب او د مانعة  
 الجمع لاستلزام امتناع الجمع مع اللازم دائما وفي الجملة امتناعه مع المزموم دائما وفي  
 الجملة ومانعة الخلو تنتج قد يكون اذا لم يكن اب فـهـ ز يستلزم نقيض الاوسط الطرفين  
 واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان اب فكل ج د ودائما اما  
 كل د د او د ما دعة الخلو ينتج كلما كان اب فاما كل ج د او د ز اقول آخر اقسام  
 الاقترايات الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء  
 تام منهما او في جزء غير تام منهما لو في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى  
 فهذه اقسام ثلاثة اقتصر المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين  
 ب واما د كما يقال كل جسم اما حيوان وانسان او رومي وكل حيوان حساس وكل  
 انسان ضاحك وكل زومي ابيض ينتج كل جسم اما حساس او ضاحك او ابيض **قوله**  
 فليكون المنفصلة مانعة الخلو ما هو بالمعنى الاعم ليشتمل الحقيقية ايضا لظهور انتاج  
 الحقيقية وينبغي تفهيمها بالواجبة لئلا يتوهم ان لا يجلب ليعن بشرط في هذا القسم د صام

لان المتصلة فيهما اصلان تكون صغرى او كبرى لكن المطلوب منهما ما يكون المتصلة  
 صغرى والمنفصلة موجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين  
 فالمنفصلة اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة الجمع كقولنا كلما كان اب فـ  
 ودائما او قد يكون اما جـ او د مانعة الجمع ينتج دائما او قد يكون اما اب او د لان جـ  
 لازم لاب وهـ ممنوع الاجتماع مع جـ وكلما كان او جزئيا فيكون هـ ممنوع الاجتماع  
 مع اب كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم دائما وفي الجملة يستلزم امتناع  
 الاجتماع مع الملزوم دائما وفي الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور ينتج  
 قد يكون انا لم يكن اب فد ز لان نقيض الاوسط هو نقيض جـ يستلزم طر في  
 النتيجة اعني نقيض اب وعين هـ زاما انه يستلزم نقيض اب فلان نقيض اللازم  
 يستلزم نقيض الملزوم واما انه يستلزم عين د فلمنع الخلو بين جـ وهـ وكون امرين  
 بينهما منع الخلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الاخر على ما مر في تلازم  
 الشرطيات واذنا استلزم نقيض الاوسط للطرفين انتج من الشكل الثالث ان نقيض  
 اب قد يستلزم عين هـ ز وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير  
 تام من المقدمتين وليكن المنفصلة مانعة الخلو فكقولنا كلما كان اب فكل جـ  
 ودائما اما كل هـ او د ينتج كلما كان اب فاما كل جـ د او د لانه كلما فرض اب كان  
 جـ د فالواقع حينئذ من المنفصلة اما كل هـ د او د فان كان هـ د فالواقع على تقدير اب  
 كل جـ د موكل هـ د واما يستلزم على كل جـ د وان كان هـ د فعلى تقدير اب يكون الواقع  
 اما كل جـ د او د ز وهو المطلوب هذا كلام اجمالي في الاقترانيات الشرطية واما بيان  
 تفاصيلها فهو ما لا يليق بالمختصرات قال الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو  
 مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما ورفع ليازم وضع  
 الاخر او رفعه ويجب ان يجاب الشرطيات بملزومية المتصلة وكتبها لوكية الوضع او الرفع  
 ان لم يكن وقت الاتصال وانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع **اَوَّل** قد مر ان القياس  
 الاستثنائي ما يكون من النتيجة او نقيضها اما مذكور افيه بالفعل فانه كورفيه من  
**قوله** انتج من الشكل الثالث ان يقال كلما وجد نقيض جـ د وجد نقيض اب وكلما  
 وجد نقيض جـ د وجد عين هـ ز وقد يكون اذ او وجد نقيض اب بوجد عين هـ ز وهو المظ

في  
 القياس  
 الاستثنائي

النتيجة ونقيضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال والالزام اثبات الشيء بنفسه او  
 ينقيضه او جزء من مقدمته والمقدمة التي جزءها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية  
 فالقياس الاستثنائي ما يكون مركبا من مقدمتين يكون احدهما شرطية والاخرى  
 وضعية اي اثبات لاحد جزئيهما او رفعه اي نفيه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه كقولنا  
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود  
 لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما ان يكون  
 هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزواج ينتج انه  
 فرد ففي المتصلات ينتج الوضع الموضع والرفع الرفع وفي المنفصلات ينتج التوضع الترفع  
 وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس شرائط احدها ان يكون الشرطية موجبة فانها  
 لو كانت سالبة لم تنتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة سلب الزوم او  
 العناد واذالم يكن بين امرين لزوم او عناد لم يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الاخر  
 او عدمه وثانيها ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة  
 لان العلم بصدق الاتفاقية او كذبها موقوف على العلم بصدق احد طرفيهما وكذبه فلو  
 استفيد العلم بصدق احد الطرفين او بكذبه من الاتفاقية يلزم الدور وثالثها احد  
 الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائي اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى  
 الامر ان احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع اخر  
 فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية ونفيه ثبوت الاخر او انتفاؤه اللهم اذا كان  
 وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينتج القياس  
 حينئذ ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مغ ممر واكرمته لكنه قدم مع ممر وفي  
 ذلك الوقت فاكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس تحقق الاستثناء في جميع الازمنة فقط  
 بل هو مع جميع الاوضاع التي لاتتافي بوضع المقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان ا ب فـ  
 وكان ا ب واقعا دائما لم يلزم بمجرد ذلك تحقق جـ في الجملة وانما يلزم ذلك لو كان  
 ا ب كما وقع دائما واقعا مع جميع الاوضاع التي لاتتافي ا ب وليس يلزم من وقوعه دائما  
قوله وثالثها الاول ان يقال ثالثها احد الامور الثلاثة اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء  
 او اتحاد وقت الاتصال والانفصال ووقت الوضع والرفع حصا م الدين

وتوهمه مع جميع الاوضاع الغير المتنافية لجواز ان يكون له وضع غير متناف ولا يكون له  
تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع او الرفع منتج وهو انما يصح لو فسرنا  
الشرطية الكلية بما يكون اللزوم او العناد فيه متحققا مع جميع الاوضاع المتحققة في نفس  
الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الرفع تحققه مع جميع الاوضاع المعترضة وليس كذلك  
بل هي مفسرة بتحقيق اللزوم او العناد على الاوضاع الغير المتنافية للمقدم فيجوز  
ان يكون اللزوم في الجزئية له شرط لا يوجد ابداه مع وجود اللزوم دائما وحينئذ لا يلزم  
وجود اللزوم لعدم تحقق وضع اللزوم مع اللزوم وشرطه لانتفاءهما دائما كما يصدق  
قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا من الشكل الثالث  
والواجب موجود دائما ولا يلزم منئذ ان يكون الجزء موجودا في الجملة لان اللزوم ههنا  
انما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع اصلا قال  
والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء معين المقدم ينتج من التالي  
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والابطال اللزوم دون العكس في شيء منهما  
لاحتمال كون التالي اهم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء  
معين اي جزء كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج  
معين الاخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع  
الاجتماع دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون  
الجمع **اقول** الشرطية التي هي جزء القياس الامتثالي امام متصلة او منفصلة فان كانت  
متصلة انتج استثناء معين مقدمها من التالي واللازم انفاك اللزوم من اللزوم فيبطل  
اللزوم واستثناء نقيض تاليها نقيض المقدم واللازم وجود اللزوم بدون اللزوم فيبطل  
اللزوم ايضا دون العكس في شيء منهما اي لا ينتج استثناء معين التالي من المقدم ولا  
استثناء نقيض المقدم نقيض التالي اجواز ان يكون التالي اهم من المقدم فلا يلزم من  
وجود اللزوم وجود اللزوم ولا من عدم اللزوم عدم اللزوم وان كانت منفصلة فان كانت  
حقيقية انتج استثناء معين اي جزء كان نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء  
نقيض اي جزء كان معين الاخر لامتناع الخلو بينهما فيكون لها اربع نتائج اثنتان باعتبار  
استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا

او فرد الكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد  
لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت مانعة الجمع انتم القسم الاول فقط اي استثناء  
مين اي جزء كان نقيض الاخر لا متناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء نقيض شيء  
من جزئها عين الاخر لجواز ارتفاعهما فيكون لها نتيجتان بحسب استثناء العين  
كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجر الكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر  
فهو ليس بشجر وان كانت مانعة الخلواتم القسم الثاني فقط اي استثناء نقيض اي  
جزء كان عين الاخر لا متناع ارتفاعهما ولا ينتج استثناء مين شيء من جزئها نقيض  
الاخر لا مكان اجتماعهما فيكون لها ايضا نتيجتان بحسب استثناء النقيض كقولنا اما  
ان يكون هذا الشيء لاشجرا او لاحجر الكنه شجر فهو لاحجر لكنه حجر فهو لاشجر  
**قال الفصل الخامس في لواحق القياس وهي اربعة الاول القياس المركب وهو**  
ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم نتيجة منها ومن مقدمة اخرى  
نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو اما وصول النتائج كقولنا  
كل ج ب وكل ب ع فكل ج ع ثم كل ج ع وكل ع ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا د فكل ج د واما  
مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب ع وكل ع ا وكل ا د فكل ج د اقول القياس  
المركب قياس مركب من مقدمات فوق اثنين ينتج مقدمات منها نتيجة وهي  
مع المقدمة الاخرى ينتج اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وذلك انما  
يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدماته او احدهما الى كسب بقياس  
اخر كذلك الى ان ينتهي الكسب الى لمبادى البدئية فيكون هناك قياسات مترتبة  
محصلة للمطلوب ولهذا يسمى قياسا مركبا فان صرح نتائج تلك القياسات يسمى  
**قوله مقدمات فوق اثنين** يصدق ظاهره على قياس مركب من مقدمات ينتج نتيجة  
شيء مع المقدمة الاخرى المطلوب وتاويله ان المراد وهلم جرا ان احتج الى الجزء ثم جعل  
الموصول النتائج قياسا مسامحة لكونه في صورة القياس الواحد وهذا يلحق بالقياس  
لا يفيد وجعل الموصول كذلك لا يخلو من بعد الاندلاء الفصول لعدم التفاوت بينهما  
في المال مصام **قوله** بقياس آخر كذلك اي المنتج للمطلوب يحتاج مقدماته واحدهما  
الى كسب بقياس آخر **قوله** ولهذا اي لاجل انه مركب من قياسات كثيرة

موصول النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب ء فكل ج ء  
ثم كل ج ء وكل ء ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه وان لم يصرح بهاسمي  
مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مراد من جهة المعنى  
كقولنا كل ج ب وكل ب ء وكل ء ا فكل ج ه قال والثاني قياس الخلف وهو اثبات  
المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها  
مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج الكذب ليس كل ج ا على انه محال  
فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب اقول قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بابطال  
نقيضه وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير  
عدم حقيقة المطلوب وهو مركب من قياسين احدهما افتراضي من متصلة وحملية  
والاخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل ج ب فنقول لو لم يصدق ليس كل  
ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب فانفرض ان ههنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي  
كل ب ا نجعلها كبرى المتصلة وهو القياس الافتراضي لينتج لو لم يصدق ليس كل  
ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي ونستثني نقيض  
التالي فنقول لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال فينتج ليس كل ج ب  
وهو المطلوب قال الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل ا وجوده في اكثر جزئياته  
كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك  
وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه المثابة كالتمساح اقول الاستقراء  
هو الحكم على كل ا لوجوده في اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم  
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما ويسمى استقراء  
قوله لانه باطل في نفسه اولانه يمسك فيه بملاحظة الباطل واحتيازا ويسمى ما يقابله  
القياس المستقيم ولهذا قيل الظاهر انه يسمى خلفا لانه لا يأتي سالكة المطلوب من قدامه  
بل من خلفه حيث يتم ذلك فيه بنقيضه الذي هو كالحلف بالنسبة الى القدام عصام  
قوله على كل وهذا معنى قولنا الاستقراء هو الاستدلال بثبوت حكم للجزئي على  
ثبوت ذلك الحكم على الكل فالحكم الجزئي دليل والحكم على الكل مدلول  
قوله مقسمات لا شراك الجميع في حكم واحد لان القياس المقسم هو ان يتفق جميع

لان مقدما نه لا تحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الا مفل  
 عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود  
 جزئي اخر لم يستقر ويكون حكمه مخالفا لما استقرى كالتمساح في مثالنا ذلك قال  
 الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجد في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما  
 كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا دلالة المعنى المشترك بالدوران  
 وبالتقسيم غير اردن بين النفي والاثبات كقولهم ملة الحدوث اما التاليف او كذا او كذا  
 والاخير ان باطل لان بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير من  
 العلة واثبات الشرائط المتساوية مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم فالتحصر ضمنوع  
 لجواز علية غير المذكور ويتقدم تسليم ملة المشترك في المقيس عليه لا يلزم ملة  
 في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرط للعلية او خصوصية المقيس  
 مانعة عنها **اول** التمثيل هو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي اخر لمعنى  
 مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والجزئي الاول فرما والثاني اصلا واشترك  
 ملة وجامعا كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه  
 مؤلف وهذه العلة موجود في العالم فيكون العالم حادثا كالبيت واثبتوا دلالة  
 المشترك بوجهين احدهما الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما كما  
 يقال الحدوث دائر مع التاليف وجودا وعدما وجودا ونفي البيت واما عدم ما نفي  
 الواجب تعالى والدوران اية كون المدار علة للدائر فيكون التاليف ملة للحدوث  
 وثانيهما السبر والتقسيم وهو ايراد اوصاف اصل وابطال بعضها ليتعين الباقي  
 للعلية كما يقال ملة الحدوث في البيت اما التاليف والامكان والثاني باطل بالتخلف  
 لان صفات الواجب تعالى ممكنة وليست خادثة فتعين الاول والوجهان ضعيفان  
 اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي لها مدار للمعلول  
 مع انه ليس بعلة واما السبر والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة  
 مقدما نه في نتيجة واحدة مع كون الحمايل متساوية بالاجزاء لان انفصال في العدد **وله**  
 السبر والتقسيم في قاموس السبر امتحان غور الجرح وغيره والمرد امتحان اوصاف  
 الاصل اي منها يصلح لعلية الحكم



ممنوع لان التقسيم ليس مرددا بين النفي والاثبت فجاز ان يكون التخصيص مائة كرت  
ثم مع تسايم صحة الحصر لا نسبام ان المشترك اذا كان غلة في الاصل يلزم ان يكون  
غلة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للمالية او خصوصية الفرع مانعة  
منها قال واما الخاتمة ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات  
اما اليقينيات فست اوليات وهي قضايا تصورات فيها كاف في الجزم بينهما كقولنا الكل  
اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها بقرى ظاهرة وباطنة كالحكم بان  
الشمس مضيئة وان لنا خوقا وفضبا وخربات وهي قضايا يحكم بها اشاهدة تكرر مفيضة  
لليقين كالحكم بان شرب السموم يما وجب للاسهال وحدسيات وهي قضايا يحكم  
بها الحدس قومي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس  
والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها  
لكثرة الشهادات يفيد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة  
وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القياضي بكمال العدد والعلم  
الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة دليلى الغير وقضايا قياساتها معها  
وهي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة  
زوج لا نقسامها بمتساويين اقول كما يجب على المنطقي النظر في صور الاقيسة كذلك  
يجب مائة النظر في مواد الكلية حتى يتمكن الاحترار من الخطأ في الفكر من جهتي  
الصور والماد ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية واليقين هو امتداد الشيء بانه كذلك مع  
اعتقاد بان لا يمكن ان يكون الا كذا امتدادا مطابقا لنفس الامر غير ممكن الزوال  
فبالقيد الاوكل يخرج الظن والثاني الجهل المار كعبا لثالث امتداد المقلد  
اما اليقينيات فنصرويات وهي مباد اول في الاكتساب ونظريات اما الضروريات فست  
لان الحكم بصدق القضايا اليقينية اما العقل او الحس والمركب منهما لا تحصار  
المدر ك في الحس والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل بمجرد  
تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا اوليات  
قوله واما الخاتمة عطف على قوله واما المقالات فثلث مير جليل قوله بمجرد  
تصورهما يعني ههنا واسطة بين القضايا الاوليات وبين قضايا قياساتها معها وهي القضية

كقولنا الكل اعظم من الجزء وان لم يكن حكم العقل يعجز عن تصور الطرفين بل بواسطة  
 فلا بد ان لا تغيب تلك الوساطة عن النفس عند تصورهما والالم يكن تلك القضايا  
 مبادي اول ويسمى قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة  
 والزوج تصور الانقسام بمتساويين في الحال وترتب في ذل ههنا ان الاربعة منقسمة  
 بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فهي قضية قياسها معها في الدهن وان كان  
 الحاكم هو الحس فهي المشاهدات فان كان من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم  
 بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لنا  
 خوفا وفضبا وان كان مركبا من الحس والعقل فالحس اما ان يكون حس السمع او  
 غير ذل فان كان حس السمع فهي المتواترات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة السمع  
 من جمع كثير احوال العقل تولا طوهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد ومبلغ  
 الشهادات غير منحصر في عدد بل الحاكم بكم الال عدد حصول اليقين ومن الناس  
 من عين عددا للمتواترات وهو ليس بشيء وان كان غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل  
 في الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى اولا يحتاج فان احتاج فهي التجربات كالحكم  
 بان شرب السموم نيا مسهل بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتج الى تكرار المشاهدة  
 فهي الحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاتها النورية  
 بحسب اختلاف لوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحس هو سرعة الانتقال من  
 المبادي الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الدهن نحو المبادئ ورجوعه عنها الى  
 المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه اصلا والانتقال فيه  
 ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه آني الوجود حقيقته  
 الحدسية التي لا يكون للحس دخل فيها اى في القضية التي يحكم العقل بواسطة  
 القضايا المرتبة التي لا يكون لازمة لهذه القضية لكنها يحصل بسهولة وانما قلنا  
 بسهولة اذ لو حصلت بصعوبة يكون المطلوب نظريا قوله خوفا وفضبا الخوف  
 هو الفرع الذي هو كيفية نفسانية يتبعها حركة الروح الى داخل خوفا من  
 الموتى اما متخيلا او واقعا والغضب هو كيفية نفسانية يصحبها حركة الروح الى  
 خارج البدن طلبا للانتقام

ان يستعمل المبادي الموقفة للذهن فيحصل المطلوب فيجوز المجربات والحدسيات  
ليست بحاجة الى البرهان لان لا يحصل احد من اوا التجربة المفيدة ان للعلم  
بهما قال هو القياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لمي وهو الذي  
يكون الحد الاوسط فيه دالة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل  
متعفن الاخلاط محموم فهذه محموم واما اني وهو الذي تكون الحد الاوسط فيه دالة  
للسببية في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم فهو متعفن الاخلاط فهذه متعفن  
الاخلاط **القول** في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء  
كانت ابتدائية او هي الضروريات الست او بواسطة وهي النظريات والحد الاوسط  
فيه لابد ان تكون دالة للنسبة الاكبر الى الاضغر في الذهن فان كان مع ذلك دالة لوجود  
تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لمي لانه يعطي اللمية في الذهن والخارج كقولنا  
هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذه محموم فتعفن الاخلاط  
كما انه دالة لثبوت الحمى في الذهن كذلك دالة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن  
كذلك بل لا يكون دالة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيدانية النسبة في  
الذهن دون لبيتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذه متعفن الاخلاط  
فالحمى وان كانت دالة لثبوت بعض الاخلاط في الذهن الا انها ليست دالة في الخارج  
بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات فستة مشهورات وهي قضايا يحكم بها  
لامتراف جميع الناس لمصلحة عامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات وشرائع  
**قوله** ان يمنع منع اي رأي اي مرض **قوله** في عبارته مساهلة اي عبارة تصنف تحت  
ان يكون البرهان عبارة عن القياس المؤلف من الضروريات الست مع ان البرهان عبارة  
عن الضروريات الست والنظريات وهما اليقينيات قال التفتازاني مقدمات البرهان  
لا تجب ان تكون من الضروريات الست المنتهية اليها امر ادب المصنف ان القياس  
الذي هو جواب الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدما ته ضروريتين  
ام كمهنتين او مختلفتين يسمى برهانا وما يقال ان البرهان لا يتألف من الضروريات  
فمناه **قوله** لا يتألف الامر بالقضايا يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في  
انفسها ام ممكنة او وجودية قوسا كانت بذاتها ام مكتسبة

و اداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر مما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعات الضعفاء محمود ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولا هل كل صناعة ايضا بحسبها ومساومات وهي قضايا تسلم من الخصم فيبني عليها الكلام لانه فعه كتسايم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقتناع القاصر عن درك البرهان والبرهان للخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيد لامر مما وني او مز يد عقل ودين كما اخذت من اهل العلم والزهد ومطنونيات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر بالدين ومخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرات فيها تأثيرا عجيبا من تبض او بسط كقولهم للخمر يا قوتية سيالة والعسل مرة مهودة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالتوفيق والتنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب ووهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود متاثر باله ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب الوهم بموافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى مفسدة والغرض منه انحام الخصم اقول من غير اليقينية المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا للعدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمود واما ما فيهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من عاداتهم كذبح ذبح الحيوانات هندا اهل الهند ومدم قبحه مذموم او من شرائع واداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية من جميع الامور المغائرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب اداباتهم

وادابهم ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم ومنها اسامات وهي  
 تضاييا تسلم من الخصم ويبني عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم  
 خاصة او بين اهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على  
 وجوب الزكاة في حلي البالية بقوله عليه السلام في الحلي زكاة فلوقال الخصم  
 هذا خبر واحد فلا نسلم انه حجة فيقول له قد ثبت هذا في علم اصول الفقه ولا بد ان  
 تأخذ ههنا بمسلمات القياس المؤلف من المشهورات والمسمات يسمى جديلا والغرض  
 منه الزام الخصم واتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان ومنها المقبولات  
 وهي تضاييا تؤخذ من يعتقدها امالا مرسوماوي من المعجزات والكرامات كالانبياء  
 والاولياء وامالا اختصاصه بمريد مثل ودين كاهل العلم والزهد وهي نافعة جدا في تعظيم  
 امر الله والشغف على خلق الله تعالى ومنها المظنونات وهي تضاييا يحكم بها العقل  
 حكم اراجح مع تجويز نقيضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو  
 سارق والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطا، بيده والغرض منه ترغيب  
 الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها  
 المخيلات وهي تضاييا يخيل بها تأثير النفس منها تبضا وبسطا فتتفرأ وترغب كما اذا  
 قيل الخمر يا قوتية سيالته انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل المسلم مرءة مهودة  
 انقبضت النفس وتنفرت عند القياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال  
 النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعر مائ وزن لطيف وينشد  
 بصوت طيب ومنها الوهميات وهي تضاييا كاذبة يحكم بها الوهم في امور خير محسوسة  


---

**قوله الحلي** يميزه والحلي بالضم والتشديد جماعة صراح **قوله** المظنونات اذا المظنونات  
 تطلق بمعنىين احدهما الحكم الذي لا يكون جازما وهذا الظن هو الذي يحكم به  
 لمابعة الظن واثبات الحكم الذي يكون بازاء اليقين وهو شمل للجهل المركب  
 والظن الصرف واعتقاد المثلين والمعنى بالظن ههنا هو الاول **قوله** مرءة بالضم تلغ  
**قوله** مهوذة التهويع بقي آو رن **قوله** ترهيب ترسانيد **قوله** على وزن لطيف قال  
 المحقق التفتازاني الوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد  
 والمقدار بحيث تجد النفس من ادراكها الذمخضة يقال لها الذوق وانشاد شعر خواندن

وانما قيد بالا موز الغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما اذا  
حكم بحسن الحسنة وقيح الشوهاء وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان بهايديرك  
الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات  
كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت كاذبة كالحكم بان  
كل موجود مشار اليه وان وراء العالم فضاء لا يتناهى فان الحس والوهم سبعة الى  
النفس وهي منجذبة اليهما مسخرة لهما حتى ان احكام الوهميات ربما لم يتميز عندنا  
من الاوليات ولولادفع العقل والشرع وتكون بينهما احكام الوهم بقي التباين بالاوليات  
ولم يكذب يرتفع اصلا و ما يعرف به كذب الوهم انه يساهم العقل في المقدمات المنتجة  
نقيض ما حكم بها كما يحكم الوهم بالخوف عن الموتى مع انه موافق للعقل في ان الميت  
جماد والجماد لا يخاف منه المنتج كقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل العقل والوهم الى  
النتيجة نكص الوهم وانكرها والقياس المركب منها يسدى سفسة والغرض منه تغليب  
الخصم واسكانه واعظم فائدها معرفتها للاحتراز عنها قال والمغالطة قياس يفسد صورته  
بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية او الجهة  
او مادته بان يكون بعض المقدمات والمطلوب شيئا واحدا الكون الالفاظ مترادفة كقولنا ناكل  
انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة  
اللفظ كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان  
تلك الصورة صهالة او من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا  
كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو فرس ينتج بعض الانسكان فرس  
ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس  
واخذ الامور الداهية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لاتتفع في الغلط  
والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيا ان قابل بها الحكيم ومشاغبان قابل بها  
الجدلي اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة الماد اما من جهة  
الصورة فان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية او  
قوله شوهاء قبيحة وزشت روي قوله وذلك لان اى كون حكم الوهم في المحسوسات  
صادقة وفي غيرها كاذبة لان اى

الجهة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغرى: سالبه او ممكنة وامام من جهة المادة  
فبان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو الضاد رة على المطلوب كقولنا  
كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك او بان يكون بعض المقدمة كاذبة  
شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق امام من حيث الصورة او من حيث المعنى اما  
من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال  
ينتج ان تلك الصورة صهالة وامام من حيث المعنى فكجد مرادنا وجود الموضوع في الموجبة  
كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان  
فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بهم وجودا لشيء موجود يصدق عليه  
انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان  
جنس ينتج ان الانسان جنس وربما تغير العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان  
ثابت للانسان والثابت للثابت للشيء ثابت لذات الشيء فيكون الجنس ثابتا للانسان  
وجه الغلط ان الكبرى ليس بكلية وكأخذ الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث  
حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له حدوث وكأخذ الخارجيات مكان  
الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو قائم بالذهن  
وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مرادنا تجميع ذلك لتلايق  
فيه الغلط وفي اخذ وضع الطبيعية مقام الكلية من باب فساد المادة نظر لان الفسادية  
ليس بالاختلال شرط الانتاج الذي هو الكلية فحينئذ يكون من باب فساد الصورة لا المادة  
ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكيم فهو مفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو  
قوله فالحدوث له حدوث فان الحدوث موجود في الذهن والحكم عليه قضية ذهنية  
والحدوث خارجية لان الحكم عليه بالحدوث هو الموجود الخارجي قوله في الذهن  
انه فان قضية التي محمولها الموجود في الذهن قضية ذهنية وقوله وكل موجود في  
الذهن قائم بالذهن قضية نزل الموجود في الذهن بمنزلة الموجود في المحل نقما خذ  
الخارجية مكان الذهنية لان الحكم على الموجود الذهني بالقيام بالشيء اخذ الخارجية  
مكان الذهنية مضام قوله فهو مفسطائي اي منسوب الى الحكمة الموهبة بانه يبر وجهه  
والمشاهبي من المشاغبة وهي بايك ديكر شورانكيختن



مشاعبي قال البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وتسمى فروعها ومبادئ وهي  
 حد ونظام الموضوعات واجزاءها واعراضها الذاتية والمقدّمات غير البينة في نفسها  
 الاخذة على سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل  
 باي بعد وعلى كل نقطتين دائرة والمقدّمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية  
 المقدار واحد متساوية ومسائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى  
 موضوعاتها في ذلك العام وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار  
 مشارك للاخر او مبائن وقد تكون بموضع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسهلي النسبة  
 فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد يكون نوصه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون  
 نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان او  
 متساويتان لهما وقد تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين واما  
 محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها لا متناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بنبوته له  
 بالبرهان وليكن هذا الاخر الكلام في هذه الرسائل والحمد لله اعلم والعقل والهداية  
 والصورة على محمد واله منجي الخلائق من الغواية واصحابه الذين هم اهل  
 الدراية والحمد لله اول وآخر اقول اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومسائل  
 اما الموضوع فقد عرفت في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد للحساب واما امور  
 متعددة فلا بد من اشتراكها في امر يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا  
 الفن فانها مشتركة في الايصال الى مطلوب مجهول والالجاز ان يكون العلوم  
 المفترقة علما واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما  
 تصورات واما تصديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزاؤها  
 وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما بينة بنفسها وتسمى علومات متعارفة  
 كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية واما غير بينة بنفسها  
 قوله وهي حدود الموضوعات كحد الكلمة في النحو واجزائها كحد اللفظ وحد  
 الوضع وجزئياتها كحد الاسم والفعل والحرف واعراضها كحد المرفوع والمنصوب  
 والمجرور قوله واما المبادئ اذ الفرق بين المقدمة والمبادئ ان المقدمة اعم من  
 ان يكون مسائل ذلك العلوم اولا والمبادئ لا تكون الا من تلك المسائل

فان ان من المتعلم لها بحسن ظن سميت اصولا موضوعا كقولنا لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكسار والشك سميت مصادرات كقولنا لنا ان نعمل باي بعد وعلى كل نقطة شيئا نظري في كون الموضوع جزءا من العام على حدة نظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه عاين ما مر وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادي وليس جزءا اخر بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومحولات اما موضوعها فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اراما مشاركا لآخر ومباين للآخر والمقدار موضوع لعلم الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع **قوله** ان كانت كسبية وان كانت بدئية فلا يبرهن كالشكل الاول من الاشكال الاربعة والبواقي مبرهن عليه لانه كسبي **قوله** كل مقدار اراما مشاركا ومشاركة المقدارين ان يعد هما عدد غير الواحد كالاربعة والمباينة ما يقابله مع كونه وسطا في النسبة اي كونه بين مقدارين نسبة الى احدهما مثل نسبة الاخر اليه كالاربعة بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصفها لمعنى كونها ضلع ما يحيط به الطرفان ان الحاصل من ضربيه في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين في الآخر **قوله** وسط في النسبة ومعنى كونه وسطا في النسبة كونه بين مقدارين نسبة الى احدهما مثل نسبة الاخر كالاربعة مثلا بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف الاربعة **قوله** فهو ضلع ما يحيط به الطرفان ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان هو ان الحاصل من ضربيه في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين في الآخر فالحاصل من ضرب الاثنين الذي هما احد طرفي الاربعة في الثمانية التي هي طرف آخر فيها هو الحاصل من ضربيه في نفسه فان الحاصل من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر فكذا الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر

العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط آخر فان زاويتي جنبيها ما  
 قائمتان او مساويتان لهما فالخط نوع من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط  
 آخر وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه  
 مثل قائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل  
 مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل  
 وبالجمله هي اعم موضوعات العلم واجزاؤها واعراضها الذاتية وجزئياتها وما  
 محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة عن موضوعاتها  
 لا متنازع ان يكون جزء الشيء مطموحا بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت للشيء  
 وليكن هذا اخر ما اردنا ايراد في هذه الاوراق والحمد لله واجب الوجود ومفيض الارزاق  
 والصلاة على افاضل البشر على الاطلاق محمد المبعوث اتميم مكارم الاخلاق وعلى اله  
 مصابيح الدجى واصحابه منفا تيمم الحجى

قوله الحجى بكسر الاول وفتح الجيم خرد جمعه احجاج



قوله قائمتان هكذا



قوله او مساويتان هكذا



قوله او مثلث متساوي الساقين هكذا

تم تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية المنسوب الى فطيم الدين محمد  
 بن محمد الرازي ومن تصانيفه شرح المطالع والمحاكات بين شرحي الاشارات  
 ورسالة التصور والتصديق وحاشيتان على الكشاف صغيرهما تسمى ببحر الاصداف  
 والكبرى موسوم بتحفة الاشراف قرأ على العلامة قطب الدين الشيرازي ثم اخذ  
 من ابن مطهر حلي ولما تلمذ عند الحاي وكتب حاشية على كتاب قواعد الاحكام ادمت  
 الامامية بانه كان منهم وخدمه العلامة تقي الدين النسبكي الذي هو من كبار فقهاء  
 الشافعية في طبقات العلماء الشافعية وبالجملة كان اماما في العلوم العقلية ما هرايد فائق  
 النقلة تصانيفه وافية وتقاريره صافية اهتمنى العلماء بها وخدمه الفضلاء عليها توفي  
 في اثنى عشر من ذي القعدة سنة ستة وستين وسبع مائة في دمشق

وقد استتب طبع هذا الكتاب مع نبذة من حواشيه المفيدة للطلاب  
 بعون الله وتوفيقه في مطبعة التعليميه للمعتنى بطبعه محمد ابراهيم  
 بن محمد مدين الله الانصاري الدردائي عفي الله عنهما بتصحیح  
 الصفي اللوزعي المولوي يار علي البروزري ثم الدلوي

باهتمام منشي بقاء الله سلمه الله

سنة الف ومائتين وتسعة وخمسين في مدرسة بندر كلكتة

والحمد لله رب العالمين

هذه نسخة ابن كتاب مطبوعه خالي از مهر محمد ابراهيم باشا مسروقة است

مكتبة  
 دار الامامة  
 مكتبة  
 دار الامامة  
 مكتبة  
 دار الامامة

\*\*



مكتبة  
 دار الامامة  
 مكتبة  
 دار الامامة  
 مكتبة  
 دار الامامة

## فلاط نامہ

## تصویر القواعد المنطقية في شرح الرنمالة الشمسية

صفحة	مطو	فلاط	جميع
٦	٨	لا اقبعة	الاقبعة
٧	٦	انما	وانما
٨	٣	واقبات	اواقبات
١٠	١٠	ارادتم	اردتم
ايضا	١٣	مني	مني به
١٨	٥	معلوما	معلوما بشي آخر
يفض	١٢	وما	واما
٢٣	٢	فعني	فعني
ايضا	٦	معيني	معيني
٢٤	١٢	بازء	بايذاء
٢٨	٦	اعتبار	الاعتبار
٣٥	٢	كان	بل كان
٣٦	٢	شبت	مشبت
٣٦	٢	جاز	فقد جاز
٣٩	٤	الكليات	من الكليات
ايضا	١١	اللامكان	اللامكان
٤٠	١٥	وحد	واحد
٤١	١١	لنرايف	التعريف
٤٥	٦	الحد	وهو

صفحة	مطر	غلط	صحیح
ایضا	١٨	المشترک الاول	المشترک الثانی جزاء
٢٦	١	فکیون	من تمام المشترک الاول
٢٦	٩	من یکون	فیکون
٢٨	١١	جوهر	من ان یکون
٤٢	٢	فهو فهو	جوهر
٥٦	١٠	معینا	فهو
٦٥	١٨	الاضاف	معینا
٦٣	١٠	الناطق	الاصناف
٦٨	١٨	الکیفته	او الناطق
٦٩	١٥	الحاصلة	فی کیفیة
٧١	٧	تحمل	ای الحاصلة
٧٨	٢	الافراد	تحتمل
٨٣	٢	المحکوم علیه حقیقیة	الافراد لا یکون ثابتا
٩٥	٣	الجزئیتین	لکل الافراد
٩١	٢٠	النسبته	المحکوم علیه حقیقه
٩٢	٧	فانها	الموجبتین الجزئیتین
٩٣	١٣	المعدلة	النسبة
٩٣	١٨	هو ليس	فهما
٩٥	٢٦	اللفظي	المعدوالة
٩٧	١	بالضرورة على	زید هو ليس
			اللفظي
			بالضرورة دل
			اللا ضرورة على

صحيح	غلط	مطو	
او حلب	قلب	٣	
في	ني	١٠	
ضرورة	ضرورة	٣	
السادسة	السياسة	١٠	
جزء ١١	جاء	٢	
اللا ضرورة	الضرورة	١٠	
اما	ما	٧	
انسانا	لنسا	١١	
الكبة	الكلية	١١	
موجودا	موجودا	٣	
حملتين	حملتين	١٣	ضا
منفصلة والمتصا	فصلة	١	•
مقدم		•	
انسان	انشا	١٧	
المطلقة العامة	المطلقة	١٢	
وصف الموضوع	الموضوع	٣	
المنطقيين	المطقيين	١٣	
له وناخذ	له	٢٣	
الاول	الاولى	١١	
فجعلوا	فجعلها	٣	
الكليات	كليات	١	
هذا الشكل	هذا الشكل	٧	
الثالث	الثالث	٨	يف



صفحة	سطر	خلاف	مصحح
١٨٨	١٢	التنبيه	التنبيه
١٨٩	٢	لمكتبين	المكتبين
ايضا	٢	لتسمع	السمع
١٩٣	١٢	مظية	مضيفة بالضم
١٩٤	١٨	الست	الست المنعك
١٩٥	٢	وبدلنا	وأنقذنا
١٩٧	٥	ولا يلزم منه	ولا يلزم منه الا
١٩٩	١١	يصدق	لم يصدق
٢٠٢	٢	الكبرى الرابع	كبرى الرابع
ايضا	١٢	مركوب	مركوب زيد
٢١١	١٢	بكماله	بكماله او التالي
			بكماله
٢١٢	٧	واما	واما هو
ايضا	١١	اخرهما	احدهما
٢٢٠	٣	الترمه	المنتزعه
٢٢٧	٢٣	فان	فبان
٢٢٩	٣	كقولنا	كقولنا لنا







